

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 اوت 1955 - سكيكدة-



كلية : العلوم الاجتماعية و العلوم الانسانية .

قسم : العلوم الانسانية .

تخصص : تاريخ المقاومة و الحركة الوطنية .

خوصصة الاراضي الزراعية أثناء الاحتلال الفرنسي 1830-1914

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المقاومة و الحركة الوطنية

اشراف الاستاذ:

أ. بلقاسم عياشي

اعداد الطالبتين :

▪ صفار منى

▪ بوجرابة مريم

اللجنة المناقشة :

الاسم و اللقب	الصفة	الجامعة
محمد رحاي	رئيسا	جامعة سكيكدة
بلقاسم عياشي	مشرفا	جامعة سكيكدة
رياض بودلاعة	عضوا مناقشا	جامعة سكيكدة

السنة الدراسية : 2023/2022

القيس

قالى تعالى:

وَهُوَ الْعِى أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ صَهِيءٍ
فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَبيراً نُفْرِغُ مِنْهُ حَتَّىٰ مَقْرَاجِهَا وَيَمِنَ الذُّخْلِ مِنْ حَالِحٍ صَنْعَاتٍ فَاصِيتَةٍ
وَعَجَائِدٍ مِنْ أَمْشَامٍ وَالزَّيْتُونَ وَالزُّبَابُ مَطْبُوعَاتٍ وَعَجْرٍ مَطْبُوعَاتٍ
انظروا إلى قممهم إحصاءً أقممهم ويذبحهم إن في حالكهم آياتٍ لقومٍ يؤمنون {

سورة الأنعام 99



شكر و تقدير :

بسم الله الرحمن الرحيم....

الصلاة والسلام على المصطفى عليه افضل الصلاة وازكى التسليم , اولا نحمد
الله عز وجل ونشكره على توفيقه في انجاز هذا العمل .

نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير والامتنان للأستاذ الدكتور عياشي بلقاسم
والذين نعزو ونفتخر بإشرافه على هذه المذكرة لما احاطنا به من اهتمام
فلم يبخل بجهد في سبيل ارشادنا وتوجيهنا حيث وجهنا توجيه الاب
لابنه والاستاذ لطلبته فجزاه الله جزاء العلماء العاملين .

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر والامتنان والتقدير الى الذين حملوا اقدس
رسالة في الحياة الى الذين مهدوا لنا طريق العلم الى الذين اشعلوا شمعه في
دروبنا ووقفوا على المنابر ليقدموا لنا من حصيلة علمهم ما ينير دروبنا الى
جميع الأساتذة الأفاضل الذين تتلمذنا على ايديهم واسهموا في تكويننا بما
قدموه لنا من خدمات طيبة مشوار دراسي حتى انتهت بهذه الثمرة الطيبة التي
بينيدينا الان نسال الله القدير ان يجعل ذلك في ميزان حسناتهم ويجزيهم
الجزاء الأوفى كما لا يفوت ان نتقدم بالشكر الخاص الى لجنة المناقشة على
تكرمها القبول مناقشة عملنا وتقويمه و سد ثغراته آملين الاستفادة من خيراتهم
ووجهاتهم العلمية .

الاهداء

اهدي ثمرة جهدي إلى من حملتني في جوفها وهنا على وهن
الى التي منحني عطفها وحنانها وغمرتني بحبها اللامتناهي
وتحملت لأجلي وتكبدت الصعاب بالأحلو وأغلى كلمة نطق بها
لساني وسمعتها أدنى وأحس بها قلبي إلى رونق حياتي وفرحة قلبي
وإشراقه صدري الى اميرتي الاميرات امي ثم أمي ثم أمي الغالية
"زكية بولقصع" أطال الله في عمرها وحفظها.

الى من تسجد له كلماتي وتنحني له احاسيسي الى السيد الذي تعب
من اجل تربيتي الى الذي كلله الله بالهيبة والوقار ، إلى من علمني العطاء
دون انتظار الى من احمل اسمه بكل افتخار الى القلب الرحيم الذي رعاني بعطفه و
حنانه منذ الصغر ، ابي الحبيب " بوجمعة " أطال الله في عمره و أدامه ان شاء الله .
الى رفيق دربي و توأم روعي الغالي ، الى من قاسمني الحلو و المر زوجي .
الى القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئة الى رياحين حياتي أخواتي
خولة ، رانيا ، مروة ، الى صغير العائلة اخي زكريا و الى اختي التي لم تلدها أمي
"يسرى" .

الى احبتي عمتي زبيدة، حدة ، خميسة، والى عمي الصبحي وزوجته دليلة
بوعسلة والى خالتي الغالية خديجة بوالقرقوروزوجها الكريم ، والى خالي
سمير بوالقرقوروزوجته دليلة صيفي ، و الى كبيرة العائلة جدتي الكريمة
يمينة بولقصع اطال الله في عمرها .
والى صديقتي الذي وضعها القدر في طريقي التي شاركتني في
انجاز هذا العمل مريم بوجرابة .
الى كل من ساعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

منى صفار .

الاهداء

الى معنى الحب و الحنان الى بسمه الحياة و سر الوجود الى من دعاءها سر ناجحي
وحنانها بلسم جروحي الى من حملتني وهنا على وهن الى من سهرت الليالي
امي الحبيبة " فطيمة زاويخ " ادامها الله واطال في عمرها .

الى من ادين له بحياتي الى من كان شمعة تضيء في دربي الى من أكن له
التقدير والاحترام والعرفان ابي الغالي علي اطال الله في عمره .

الى منهم سندي ورياحين حياتي وأخواتي وإخواني محمد لمين، احمد،
عبد الوهاب، عماد وحكيمة، أمال ، سمية ، خديجة ، و كل أبنائهم ،إلى
جارتني التي كانت بمثابة اخت لي والتي وافتها المنية يمينه بولقمة رحمها الله .
الى التي تحلت بالإخاء وتميزت بالوفاء ومن كانت معي على طريق النجاح
والتي شاركتها في هذا العمل منصفار وكل عائلتها .

و الى كل الاقارب من أعمامي وعماتي وأخوالي وخالاتي وكل ابنائهم الى
كل صديقاتي وبالخصوص صديقتي خولة.

الى كل اساتذتي من الابتدائي الى الجامعة الى كل من ساعتهم ذاكرتي ولم
تسعهم مذكرتي الى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع واسأل الله
عز وجل ان يوفقنا لما فيه الخير ولوطننا انه نعم المولى ونعم النصير .

بوجرابة مريم.

قائمة المختصرات :

تر : ترجمة

تح : تحقيق

تع : تعريب

تق : تقديم

هك : هكتار

ق : قنطار

كلم²: كيلومتر مربع

هـ : هجري

م : ميلادي

ج : جزء

د.ط : دون طبعة

د.ت.ط : دون تاريخ طبع

د.م.ط : دون مطان طبع

ع: العدد

ط: الطبعة

ش.و.ن.ت : الشركة الوطنية للنشر و التوزيع

ص : صفحة

د . ت : دون تاريخ

ط . خ : طبعة خاصة

د . ب : دون بلد

باللغة الفرنسية :

P : page : الصفحة

s/a Sans Anné : بدون سنة

Ibid : Ibidem : المرجع نفسه

مَقْدَمَةٌ

مقدمة :

❖ موضوع البحث :

شكلت الأرض أكبر ميدان الصراع بين الأهالي المسلمين من جهة والإدارة الفرنسية والمستوطنين من جهة أخرى ، وذلك لأنها تعتبر أساس البناء الاجتماعي لدى المجتمع الأهلي كما تشكل موردها الاقتصادي الوحيد فبعد احتلال فرنسا سنة 1830 وهي تعمل على ترسيخ دعائم وجودها وذلك من خلال تبني سياسة تسمح لها بالاستحواذ على الثروات وخيرات البلاد حيث أدركت من الوهلة الأولى ان السيطرة على الأرض تعني السيطرة على الشعب فقامت الإدارة الاستعمارية بمختلف عمليات النهب والسلب والتجريد الجزائريين من اغلى ما يملكون وهي الأرض وهذا رغم تعهد فرنسا باحترام ممتلكات السكان. وبذلك فقد اثرت السياسة الفرنسية على الشعب الجزائري من عدة جوانب سواء كانت اقتصادية او اجتماعية أو ثقافية .

ولعل أهم جانب كان له تأثير كبير على الفرد الجزائري هو الجانب المتعلق بالأرض في هذا السياق يندرج موضوع دراستنا الموسوم ب: **خصوصية الأراضي الزراعية بالجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830-1914.**

❖ أهمية الموضوع :

وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يتطرق الى إحدى الجوانب المهمة المتمثلة في الجانب الاقتصادي المرتبطة بمصادرة الاراضي والوقوف على مختلف الوسائل القانونية وغير قانونية التي اعتمدها السلطات الاستعمارية من أجل سلب الاراضي من أيادي الجزائريين وتميرها الى أيادي المعمرين .

❖ أسباب اختيار الموضوع :

دفعتنا لاختيار هذا الموضوع أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

أسباب ذاتية تمثلت في :

مقدمة

- الرغبة الذاتية في دراسة المواضيع ذات الجانب الاقتصادي.
- محاولة ادراك بدايات الاستيطان وأهم الأساليب التي اتبعتها الاستعمار الفرنسي من أجل الاستيلاء على الأراضي الزراعية .
- الرغبة في البحث والاطلاع في تاريخ الجزائر في ظل الحقبة الكولونيالية .

الأسباب موضوعية :

- التعرف على أهم المنتجات التي اهتم بها المستوطنين وأيضا مختلف السياسات المنتجة والوسائل المستعملة في الانتاج الزراعي، تداعيات ذلك على زراعة الجزائرية التقليدية المعاشية.
- محاولة إعداد الدراسات لأهم قرارات السياسة الفرنسية الخاصة في المجال الزراعي وتقديم إحصاءات حول مساحة الأراضي التي استولى عليها الكولون وانعكاساتها على البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري .
- والتعرف على واقع الزراعة في فترة الاحتلال الفرنسي باعتبارها مرحلة حاسمة شهدت فيها الجزائر تحولات اقتصادية وما مدى انعكاساتها وآثارها على المجتمع الجزائري .

❖ حدود الدراسة :

الدراسة تتناول خصوصية الأراضي الزراعية بالجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي في حدود الفترة الممتدة من دخول الاستعمار سنة 1830 م، واستهدافه لأراضي الجزائريين ونشاطهم الفلاحي، وتهيئة الأرض لمشروعه الاستيطاني، واستمر في سياسته الاستعمارية هذه الى غاية سنة 1914، التي شهدت اندلاع الحرب العالمية الأولى، وما خلفته من انعكاسات على الجزائريين وفرنسا .

❖ أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى إبراز الأسس التي قامت عليها السياسة الفرنسية المنتهجة في مصادرة الأراضي ، وذلك عن طريق تتبع مختلف القوانين الصادرة عن حكومة وإدارة الاحتلال، مع إبراز انعكاسات تلك القوانين والمراسيم على خصوصية الأراضي بصفة عامة ، وعلى أوضاع الشعب الجزائري بصفة خاصة .

❖ الإشكالية :

بعد احتلال فرنسا للجزائر انعكس هذا الوضع على الجزائريين خصوصا ما يتعلق بالأرض التي تمثل قداسة كبيرة من المقدرات الوطنية في مخيال الفرد الجزائري ، وهذا ما ركز عليه الاستعمار الفرنسي من خلال تأسيس الملكية الفردية ومنحها للمعمرين الأوروبيين وذلك من خلال تطبيق جملة من القوانين التعسفية في حق الجزائريين.

ومنه فيما تتمثل معالم السياسة الفرنسية في مجال خصوصية أراضي الجزائريين ، وانعكاساتها على اوضاع الشعب الجزائري،الاقتصادية،الاجتماعيةوالثقافية .

وتم تفكيك الإشكالية الرئيسية الى التساؤلات الفرعية التالية :

1. كيف كانت وضعية العقار قبيل الاحتلال الفرنسي للجزائر ؟
2. ما هي أهم الطرق والوسائل التي انتهجها الاستعمار الفرنسي للاستيلاء على أراضي الجزائريين ؟وما هي القرارات الصادرة عن الحكومة الفرنسية الخاصة بمصادره الاراضي؟
3. فيما تتمثل اهم المؤسسات والوسائل المتبعة في الإنتاج الزراعي الكولونيالي في الجزائر؟
4. ما هي أهم المنتجات الزراعية التي اهتم بها المستوطنين في الجزائر؟
5. ما هي الانعكاسات المترتبة عن مصادره الاراضي؟

❖ المنهج المتبع في البحث :

فيما يتعلق بالمنهج المعتمد في هذه الدراسة فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي و الذي يتطلب أدوات حسب طبيعة الموضوع ، ومن بين هذه الأدوات :

* المنهج التاريخي الوصفي الذي يعتبر ضروري في كل دراسة تاريخية لأنه يسمح لنا بوصف الوقائع والأحداث المختلفة من حيث الزمان والمكان ، واستعراض الوقائع حسب تسلسلها الزمني في غالب الأحيان، وقد استخدمناه في الفصل الاول من أجل معرفه وضعية الملكية العقارية

عشية الاحتلال الفرنسي، كما استخدمنا المنهج السردى في سرد الأحداث وتجلي ذلك في الفصل الثاني في عنصر عوامل تطور الزراعة الكولونيلية .

وكذلك استخدمنا المنهج التاريخي التحليلي، لربط الوقائع وتحليل مضامين مختلف النصوص القانونية التي تم التطرق اليها ، حيث اعتمدنا عليه في الفصل الثالث بعرض أبرز النتائج التي خلفتها هذه السياسة على المجتمع الجزائري .

وأيضاً اعتمدنا على المنهج التاريخي المقارن القائم على الاختلاف والتوافق والتداخل والتكامل خاصة فيما يتعلق بالمقارنة بين السياسة العثمانية والفرنسية وأهم التحولات التي عرفها الوضع الزراعي

❖ خطة البحث :

وللإجابة على التساؤلات والإحاطة بها من مختلف الجوانب عالجنا هذا الموضوع وفق خطة تتألف من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

حيث تناولنا في الفصل الأول: واقع الأراضي الزراعية قبل الاحتلال الفرنسي. تطرقنا فيه الى ثلاث مباحث، فالمبحث الاول بعنوان ملكية الأراضي الزراعية أثناء العهد العثماني. حيث عالجنا فيه أراضي الملك ذات الملكية الخاصة، وأراضي العرش ذات الملكية الجماعية، إضافة إلى أراضي البايك، وأراضي الأوقاف .

وتطرقنا في المبحث الثاني: الإنتاج الزراعي في أواخر العهد العثماني.

فتناولنا فيه الحبوب والخضر والبقول، والغابات والصادرات والواردات للإنتاج الزراعي. والمبحث الثالث والأخير بعنوان: أساليب وطرق المتبعة في مجال الزراعة فقد عالجنا فيه الطرق المتبعة في الزراعة، ومعوقات الزراعة، وممارسة السلطة العثمانية تجاه الأرض والثروة الحيوانية.

وأبرزنا في الفصل الثاني: السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر 1830-1914 : حيث تحدثنا

في المبحث الأول: مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة الاستيطان حيث أشرنا إلى أهم قوانين

مصادرة الأراضي الجزائرية من 1830 - 1914، وكذلك تناول في المبحث الثاني: عوامل تطور الزراعة الكولونيالية فعالجنا فيه التشريعات العقارية وأهم المنتجات الزراعية، والمبحث الثالث جاء بعنوان: الوسائل المعتمدة في الزراعة الكولونيالية فقمنا بالتحدث عن المواصلات و السياسية المائية الفرنسية.

وعالجنا في الفصل الثالث: انعكاسات خوصصة الأراضي الزراعية على الجزائريين حيث تطرقنا في هذا الصدد في المبحث الأول: الانعكاسات الاقتصادية تناولنا فيه تأسيس الملكية الفردية ، توسيع زراعة الكروم على حساب زراعة الحبوب تراجع تربية الحيوانات والمبحث الثاني: الانعكاسات الاجتماعية تطرقنا فيه الهجرة الى الخارج، وتفقيت بنية القبائل، افقار المجتمع الجزائري، والمبحث الثالث معنون في: الانعكاسات الثقافية تحدثنا عن تراجع التعليم ، تجهيل المجتمع الجزائري ، وأنهينا البحث بخاتمة ضمن جملة من الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

❖ الدراسات السابقة :

تعددت الدراسات الأكاديمية السابقة الخاصة بدراسة خوصصة الأراضي الزراعية خلال الاحتلال الفرنسي:

الدراسة الاولى: صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830- 1930)، وهي رسالة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، شملت الدراسة أنواع الأراضي الجزائرية، إضافة الى التشريعات العقارية، وانعكاسات هذه التشريعات على السكان الجزائريين، أضفت على هذه الدراسة كيف استغلت الإدارة الفرنسية الاراضي الجزائرية، وجعلتها في خدمة اقتصادها مستندة على مجموعة من القوانين .

الدراسة الثانية: عبد الحكيم رواحنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر (1870- 1930) مذكر , لنيل شهاده لماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر أفادتنا طبيعة ملكية الأراضي في العهد العثماني.

الدراسة الثالثة: حورية طعبه، السياسة الاقتصادية الفرنسية في عمالة قسنطينة (1870- 1954) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، شملت التشريعات العقارية، إضافة الى انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية على المجتمع الجزائري .

❖ المصادر والمراجع

والانجاز هذا الموضوع ودراسته اعتمدنا على العديد من المصادر والمراجع التي ساعدتنا في التعرف على واقع الاراضي الزراعية خلال الاحتلال الفرنسي وتمثلت هذه المصادر والمراجع في:

- المصادر:

كتاب حمدان بن عثمان خوجة المرآة والذي استقينا منه حمله من القوانين الفرنسية الخاصة بمصادره الاملاك الوقفية.

مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار نقيب اشرف الجزائر 1754 1830 افادنا في معرفة معيقات الزراعة وانعكاساته على الفلاح الجزائري في العهد العثماني.

بن العنتري محمد الصالح مجاعة قسنطينة أفادنا في الانعكاسات الاقتصادية على المجتمع الجزائري.

• المراجع :

- كتاب الاستيطان والصراع حول ملكيه الارض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 1962 ج 1, 2 لمؤلفه عدة بن داهة ، الذي افادنا كثيرا في مختلف مراحل البحث خاصة فيما يتعلق بالاستيطان وقوانين نزع الملكية والسياسات الفرنسية المتبعة في الجزائر لفائدة المستوطنين.
- كتاب دراسات في الملكية والوقف والجباية، لمؤلفه ناصر الدين سعيدولي، الذي تناولنا فيه جانبا من الموضوع في فترة الاحتلال الفرنسي، الذي افادنا في انواع الملكية والاقواقف.
- كتاب "سياسة التسلط الاستعماري" لمؤلفه يحيى بوعزير الذي أفادنا فيما يتعلق سياسة الاستيطان والسياسة الاقتصادية .

❖ صعوبات :

- لم يكن انجاز هذا الموضوع بالأمر الهين ، حيث واجهنا عدة صعوبات أهمها :

مقدمة

- رغم ان موضوع البحث مخصص للحديث عن السياسة الزراعية الا اننا نجد انفسنا مضطرين للحديث على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لارتباطها الوثيق بالقطاع الزراعي وهو الامر الذي زاد من صعوبة البحث.

- صعوبة الحصول على مصادر ومراجع متخصصة في السياسة الاستعمارية المجسدة في القطاع الزراعي بالجزائر، على اعتبار ان أغلبها عن الدراسات عامة.
- طبيعة الموضوع في حد ذاته، للموضوع الأراضي الزراعية وعلاقتها بالمستعمر من المواضيع الذي يصعب حصر كل ما يتعلق بها، نتيجة تشعبها وخاصة خلال الفترة الاستعمارية بسبب كثافة القوانين العقارية ذات أبعاد مختلفة.
- تضارب المعلومات في الكتب وتشابهها، لذا تعذر علينا غرلة المعلومات تمحيصها.
- وفي ختام هذه الدراسة المتواضعة لا يسعنا إلا ان اتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف عياشي بلقاسم، على سعة صدره وصبره ، مغناطيلة هذا البحث ، واسدائه بالنصائح القيمة لإخراج هذا العمل المتواضع على ما هو عليه، كما لا يفوتني أنوجه شكرنا الى كل من كانت له يد من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث.

الفصل الاول :

واقع الاراضي الزراعية قبل
الاحتلال الفرنسي

الفصل الأول: واقع الأراضي الزراعية قبل الاحتلال الفرنسي.

مقدمة الفصل الاول .

المبحث الأول: ملكية الأراضي الزراعية أثناء العهد العثماني.

المطلب 1: أراضي الملك.

المطلب 2: أراضي البايك.

1. أراضي الموات.

2. أراضي المخزن.

3. أراضي الوقف أو الحبوس.

المطلب 3: أراضي العرش.

المبحث الثاني: الإنتاج الزراعي في أواخر العهد العثماني.

المطلب 1: الحبوب و الخضر و البقول.

المطلب 2: الغابات و الأشجار المثمرة.

المطلب 3: الصادرات و الواردات للإنتاج الزراعي الجزائري.

المبحث الثالث: أساليب و طرق المتبعة في مجال الزراعة.

المطلب 1: الطرق المتبعة في الزراعة.

المطلب 2: معوقات الزراعة و انعكاساتها على الفلاح الجزائري.

المطلب 3: ممارسة السلطة العثمانية تجاه الأرض.

المطلب 4: الثروة الحيوانية.

خاتمة الفصل الأول .

تمهيد الفصل الأول: واقع الأراضي الزراعية قبيل الاحتلال 1830

لقد كان للأرض أهمية بالغة في العهد العثماني و هذا يرجع بالضرورة الأولى، لقداستها لدى الجزائريين و تأثيرها على النشاط الاقتصادي و قد تميزت الزراعة الجزائرية خلال هذه الفترة بالطابع الريفي الذي يقتصر على النشاط الزراعي و الرعوي التقليدي، هذا ما جعل نوعية الأرض و امتلاكها و طريقة استغلالها أساس للحياة الاقتصادية، و لقد كانت الأراضي الفلاحية موزعة بين البايك و العرش و الملك و الوقف، و تطغى عليها الحياة الجماعية، و في هذه الفترة تنوعت و تعددت المحاصيل الزراعية المعاشية نتيجة وفرة الأراضي الخصبة خاصة الأراضي المروية التي نتج عنها ازدهار هائل امتاز بتنوع الإنتاج و وفرته كالأشجار المثمرة و البقول و الخضروات.

المبحث الأول: الملكية العقارية للأراضي الجزائرية

النظام العقاري: "هو كل شيء مستقر بحيز ثابت فيه، لا يمكن نقله أو تحويله من مكانه دون تلف فيه أو تغيير في هيئته"¹، و قد مر بمراحل تاريخية في الجزائر متميزة ابتداء من العهد العثماني ثم الاستعماري. فإذا أخذنا بعين الاعتبار الأحكام الشرعية المتعلقة بالأراضي و الوضعية الاقتصادية السائدة في أواخر العهد العثماني، لا بد لنا معرفة أهم الأوضاع التي مر بها العقار في هذه الفترة، و ذلك من خلال استعراض أنواع ملكية الأرض في الجزائر، و التي تم حصرها في خمسة أنواع، و هي تتمثل:

المطلب 1: أراضي الملك

هي الأراضي التي كان يستغلها أصحابها مباشرة و كان لهم الحق في التصرف فيها بحرية و ذلك ببيعها أو اهدائها أو تركها للورثة أو استغلالها عن طريق العقود المغارسة أو المساقاة أو المزارعة

¹ أحمد صالح، المدخل لدراسة العلوم القانونية، نظرية الحق، دار بلقيس، 2016 م، ص 136.

الفصل الأول: واقع الأراضي الزراعية قبل الاحتلال الفرنسي

حسب أحكام الشريعة الإسلامية¹. كانت منتشرة في المناطق ذات الكثافة العالية مثل جبال القبائل و المناطق ذات الكثافة المتوسطة مثل فحوص المدن².

تعتبر الملكية الفردية للأرض ظاهرة قديمة في إقليم الغربي. فهي تعود تاريخيا إلى العهد الروماني³ و بالتالي ظلت خدمة الأرض متوارثة حتى الفترة الإسلامية⁴. أما من حيث التوزيع الجغرافي للملكيات الخاصة فهي في مجملها ملكيات قريبة من المدن و ملكيات واقفة بالمناطق الجبلية و بعض السهول الداخلية، فالملكيات الخاصة التي تقع بجوار المدن التي كانت تعرف بالفحوص فهي في الغالب بساتين للخضر و الفواكه مع بعض المزارع المنتجة للحبوب يمتلكها موظفو الدولة و أعيان المدينة بالإضافة إلى بعض التجار و القناصل⁵.

و تنقسم الملكيات الخاصة بدورها إلى قسمين:

- الأراضي الشاسعة التي بأيدي الملاك الكبار في الأرياف الذين يفلحونها بواسطة العبيد.

¹ ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986 م، ص 41.

² أحمد سيساوي، البعد البائلي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث (1838-1871)، ط 1، دار بهاء الدين للنشر و التوزيع، 2017، ص 154.

³ عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث دراسة سيوسولوجية، تر فيصل عباس، ط3، دار الحداثة، بيروت، 1983 م، ص 45.

⁴ ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية... المرجع السابق، ص 15.

⁵ سعيدوني، المرجع نفسه، ص 42.

- الأراضي الفردية المجزأة إلى قطع صغيرة لكثرة التصرف فيها عم طريق الأثر أو البيع أو الشراء¹.

و ذكر حمدان خوجة بن عثمان خوجة: فقد كانت له مزارع في متيجة كملكية خاصة².

- و ما ميز هذا النوع من الأراضي عن أراضي العرش هو سياجات تفصل بينها و بين الملكيات الأخرى، يملك أصحابها أحيانا حججا مكتوبة تثبت ملكياتهم، و هو غير الشائع أيام العثمانيين، فإن الشهرة كانت كافية للشهادة على حق الملكية بالحيازة المتواصلة للأرض، و بالتالي لا يجرؤ أحد على التشكيك في صحة الملكيات غير الموثقة كتابيا³. و رغم أن الملكية في هذه الحالة خاصة إلا أن صاحبها يخضع لقيود عرفية إذا أراد بيع ملكه. استشارة مشاركيه في الميراث، فلا تباع لغريب إلا إذا لم يستطع أحد من القبيلة شرائها، و يسمى هذا الحق في الإسلام "بحق الشفعة"⁴، و كذلك تتصف بعدم الاستقرار و صغر المساحة لخضوعها لأحكام الوراثة⁵.

المطلب 2: الأراضي الباليك

¹ خالد بلعربي و آخرون، الملكيات الزراعية و آثارها في المغرب الأوسط 160-962 هـ/777-1554 م، ط 1، د.د.ن، 2020، ص 47.

² أحمد حسين السليمانى، نزع الملكية العقارية للجزائر 1830-1871، المصادر، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، العدد 6، مارس 2002، ص 115.

³ أحمد سيساوي، البعد الباليكي، المرجع السابق، ص 154.

⁴ عبد الحكيم رواحنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر (1870-1930)، مذكرة شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ، جامعة باثثة، السنة الجامعية 2013-2014 م، ص 21.

⁵ ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني و يليه ولايات المغرب العثمانية، الجزائر، تونس، طرابلس العرب، ط 2، البصائر الجديد للنشر و التوزيع، الجزائر، د.س.ن، ص 72.

تتمثل في أملاك الداوي و البايات، يعني الأراضي التي استحوذ عليها الحكام الأتراك منذ القرن السادس عشر¹، و يتفق كل من نوشي و بويان بأن أراضي البايليك* هي الأراضي التابعة للدولة التركية التي تملك مساحات واسعة تستثمرها مثلما يستثمر الشخص المالك العادي أرضه و هذه الأراضي تعود ملكيتها للدولة مباشرة و يحق للحكام التصرف فيها، أغلبها تم إلحاقه بسجلات البايليك عن طريق المصادرة و الشراء و وضع اليد في الشغور أو عند ترحيل السكان المقيمين عليها و ذلك عند امتناعهم عن دفع الضريبة أو عصيانهم أوامر القيادة و رجال البايليك².

و تتنازل عنها الدولة لصالح:

- كبار الموظفين.
- القبائل التي تدعى (العزل) التي تقدم المقاتلين للسلطة التركية زيادة على تخصيص جزء من المحاصيل الزراعية للباي.
- الفلاحين مقابل دفع الأتاوات المفروضة عليهم³، و أغلب الأراضي البايليك توجد بمنطقة دار السلطان كانت تعرف بأحواش البايليك و تتوزع على ثلاث عشر مزرعة كبيرة يعمل بها

¹صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830 رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية و العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014، ص 22.

*البايليك: في العهد العثماني في العمالة يمكن تسميتها مقاطعة أو الولاية (أنظر أمال شلبي التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954/1956)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث المعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006، ص 21.

²ناصر الدين سعيدوني، الشيخ مهدي بوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1884، ص 51.

³حنيني هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، ط 1، 2008، ص 154.

الخماسة و في نواحي وهران كانت ملكيات الباليك تقدر ب 11.250 هكتار أغلبها يقع بالسهول القريبة من المدينة حيث تقيم عشائر و الدوائر التي استقرت في الأماكن التي كانت تقيم عليها القبائل المعادية للأتراك كالأمال أو المتعاملة مع الاسبان كبني عامر و قليته. أما الجهات الشرقية فكانت تنتشر على مساحة شاسعة حول مدينة قسنطينة تقدر بستين ألف هكتار يشتغل منها 48 ألف في زراعة الحبوب و 12 ألف الإنتاج الخضر و الفواكه المختلفة¹.

و قد قدرت مساحة الأراضي الباليك عشية الاحتلال الفرنسي ب 1.5 مليون هكتار² في عام 1841 قدرت حسب إحصاء ورائي 1.12.351 هكتار و عند إصدار قانون سيناتوسكونسيلت عام 1867 قدرت بما لا يقل عن 146.693 هكتار و التحق بإدارة الدومين³.

أما طرق استغلال أراضي الباليك فهي تختلف من منطقة إلى أخرى فالأراضي الواقعة بسهول متيجة و التي تعرف بالأحواش، فقد كانت توجد في شكل مزارع كبيرة يتم استغلالها بشكل مباشر بواسطة الأعمال التطوعية التي كانت تفرض على القبائل الخاضعة القاطنة بالمناطق المجاورة و تعرف هذا العملية "بالتوزيعة"*.

إذا كانت اليد العاملة التي توفرها التوزيعة غير كافية هنا يلجأ الحكام إلى استخدام الخماسة و هم مزارعون يتلقون من الدولة المحاريت و البذور و النيران المستعملة في الحرث و الحمولة و يساهمون من جانبهم بخدمة الأراضي طيلة الموسم الفلاحي و ينالون مقابل خمس المحصول.

¹ناصر الدين سعيدوني، الشيخ مهدي بوعبدلي، تاريخ الجزائر في العهد العثماني...المرجع السابق، ص 52-53.

²صالح حيمر، السياسة العقارية...المرجع السابق، ص 23.

³ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر ... مرجع سابق، ص 52-53.

بشكل مباشر أو تصعب عليه مراقبتها فيقوم بتأجيرها لسكان القرى الدواوير المجاورة و تعرف بأراضي "الحر*"، أما الإيجار الذي تدفعه هذه القبائل مقابل استغلالها للأرض فتعرف بتسميات مختلفة، ففي الشرق الجزائري مثلا بأحد اسم الحكور¹.

و من بين أراضي البايك نجد هناك عدة أنواعها منها:

1. الأراضي الموات:

و من بين أراضي البايك نجد الأراضي المعروفة باسم الأراضي الميتة.

تطلق هذه التسمية على تلك الأراضي التي لم تخضع لأي تملك من أي شخص، فهي تشمل الأراضي التي لم تكن صالحة للزراعة، و هي في غالبها تكون بعيدة على العمران غير قريبة منه، لأنها إذا كانت قريبة من العمران انتفع بها في غير الزراعة فتتعلق بها مصلحة²، فتكون منها طرق، و مسایل الماء، و مطرح قمامة و ملتقى ترابه. و هي أراضي شاسعة حيث قدرها ورائي بحوالي 26 مليون هـ، كان يفلح منها حوالي ثلاثة ملايين هـ فقط، و كان قسم منها يتصرف به الأفراد كأنه ملكية خاصة، و يحصر الكثير من الباحثين أنواع الأراضي بالصحراء في ثلاثة أنواع هي:

- أراضي الواحات و هي ملكية خاصة تسقى بمياه هي ملك خاص مثلما الشأن في واحة سيدي عقبة.

*التوزيع مظهر من مظاهر التضامن بين أفراد القبيلة و هي عبارة عن أعمال تطوعية تسمح للعائلات التي تملك يد عاملة كافية من استغلال أراضيها و ذلك بمساعدة أفراد القبيلة، أنظر صالح حيمر سياسة العقارية، المرجع السابق، ص 23.

¹صالح حيمر، السياسة العقارية ... المرجع السابق، ص 23.

*الحصر قدرت المصادر الفرنسية مساحة أراضي الحصر بنحو 300.00 هكتار، أنظر A.N.O.M optionF80/1810.

²خالد بالعربي و آخرون، الملكيات الزراعية ... المرجع السابق، ص 68.

- سمي بأرض الجلف أو البعل و تتواجد على ضفاف الأنهار.
- هو أرض الخلا أو البارود ذات المساحات الشاسعة¹.

و بالرغم من انتشار هذا النوع من الأراضي في أواخر العهد العثماني، إلا أن استصلاحها و استغلالها لم يكن بشكل كبير، حيث أكد الفرنسيون عند احتلالهم للجزائر أن مساحة الأراضي في منطقة التل القابلة للزراعة بعد لاستصلاح قدرت بحوالي 9 ملايين هكتار في الوقت الذي لم يكن مستغلا منها سوى 5 ملايين هكتار².

2. أراضي المخزن:

هذا النوع من الملكية يسمى بشكل مميز في الشرق الجزائري بأرض "العزل" سميت كذلك لعزلها عن أرض السلطان و قامت أساس على المصادرة مثلما هو الحال حين صادر الحاج أحمد باي أملاك أولاد عبد النور و هو نوع يختلف عن أراضي أخرى لأنه كان يعد من الحيازات التي يملكها البايك و يمنحها لشخص أو لمجموعة مقابل القيام بدورين هما فلاحة الأرض و فرض الأمن دون دفع الضرائب إلا الزكاة و العشر التي هي ضريبته مفروضة على جميع المسلمين لأن المعروف عن النظام العثماني في الجزائر أنه أحدث سلطان بالريف و المدينة معا إذ أنه دعم تواجده بقبائل مخزينة بعد أن منح لها أراضي، و إن الملكية المخزن بالشرق تختلف عما هي في الغرب الجزائري حيث

¹حورية طبعة، السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة (1870-1954)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم العلوم الانسانية، جامعة دراية أدرار، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية و الإسلامية، 2020، ص 54-55.

²عبد الجليل رحموني، اهتمامات المجلة الافريقية بتاريخ الجزائر العثمانية (1520-1380)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي الياس سيدي بلعباس، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، 2015، ص 132.

كانت في هذا القطاع الأخير تشبه ملكية العرش إذ كان مستثمروها لا يبيعونها و لا يهبونها و لا يسمحون لغيرهم باستغلالها شأن الملكية الخاصة¹.

تنقسم أراضي المخزن إلى عدة أصناف:

1-1 عزل الخماسة: تستعمل هذه الأراضي من قبل الخماسين مع منحهم وسائل الإنتاج و يحصل الخماس على 1/5 مقابل جهده بينما تحصل السلطة على 4/5 من المحصول.

1-2 عزل الجيري: أو الأراضي الجوايرية و تمثل الجزء الأكبر من أراضي البايلك، و تعطى هذه للفلاحين مقابل دفع ضريبة جيري.

1-3 عزل الغريب: و هي الأراضي التي منحت للقبائل مقابل تربية و الاعتناء بقطعان الباي و لا تدفع هذه للقبائل إلا العشور و كذلك ضريبة الحكور التي قدرت ب 10 ريالات، و كانت تلك القبائل تتعهد بإمداد الباي و موظفي البايلك بكل ما يحتاجونه من الزبدة و اللحوم.

1-4 عزل متاع الجبل: تقع هذه الأراضي في المناطق الجبلية التي يجد صعوبة كبيرة في فرض سيطرته عليها².

3. أراضي الأوقاف "الوقف، الحبس":

يعتبر الوقف¹ من أهم المظاهر الحياة الإسلامية، فهو أساسا يعبر عن إرادة الخير في الإنسان المسلم و عن إحساسه العميق بالتضامن مع المجتمع الإسلامي². و هي المحبسة على مقاصد

¹ أميدة عميراي، من الملتقيات التاريخية الجزائرية، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، ط 1، الجزائر، 2007، ص 46.

² عز الدين بومز، الضباط الفرنسيين الإداريين في إقليم الشرق الجزائري إرنست مرسية نموذجاً، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، تخصص تاريخ و حضارات البحر الأبيض المتوسط، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008، ص 61-62.

خيرية و الموضوعة باعتبارها وقف خيرية تحت إشراف الوكلاء و النظار التابعين للمؤسسات الدينية التي تعود إليها الأراضي المحبسة مثل مؤسسة الحرمين الشريفين، و الجامع الأعظم، و سبل الخيرات و غيرها ... الخ³، فالأملاك الموقوفة تصنف من حيث طريقة إستغلالها و كيفية الانتفاع بها إلى صنفين: إلى وقف خيري، و وقف أهلي:

- فالوقف الخيري أو الحبس العام هو الذي يرصد إلى جهة من جهات الخير، التي تعود منفعتها على المصلحة العامة و ذلك بمقتضى أحكام المذهب المالكي الذي يشترط أن تعود منفعة الوقف على المصلحة العامة⁴. و تراعى فيه الأحكام الشرعية التي ترى في صيغة الوقف صفة اللزوم و الديمومة بحيث لا يمكن التراجع فيه أو إعارته أو رهنه. و قد نفى على ذلك أبو حنيفة و صاحباؤه أبو يوسف و محمد و عامة العلماء بأن الوقف المتعقد مؤبد، و هذا كما يسمح لنا أن نصف الوقف بأنه ملكية انتفاع و ليس امتلاك و عملية كراء الحبس قد تكون مؤبدة أو محددة بالسنين و تقدر نظريا بتسعين سنة⁵.

¹الوقف: هي الأراضي و المباني التي يتبرع بها بعض المسلمين و ينفق إنتاجها على وجه الخير طلبا لنيل الثواب الدائم، و هي لا تباع و تبقى موقوفة على أعمال خيرية المخصصة لها أنظر: يحي محمد نبهان، معجم المصطلحات التاريخية، ط 1، دار يافا للنشر و التوزيع (د.م.ط)، 2008، ص 293.

²أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، 1550-1830، ج 1، (د.ط)، دار الغرب الاسلامي، 1998، بيروت، ص 227.

³ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكيات العقارية...المرجع السابق، ص 74.

⁴صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر...المرجع السابق، ص 25.

⁵حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني...المرجع السابق، ص 197-198.

- الوقف الأهلي: أو الوقف الأصلي أو الذري أو الخاص فهو يخصص لفائدة الأبناء و الذرية و يشترط لصحته أن ينتهي إلى جهة خير عند انقراض الذرية¹. الذي يؤسس بهدف الحفاظ على الممتلكات و صيانتها للحيلولة دون تفتيتها و ضياعها أو مصادرتها جراء التغيريم، يجعل الاستفادة من المرجع الأخير أي جهة البر و الخير التي يحددها الواقفون. لا تأتي إلا بعد انتهاء الأجل المفروض للوقف².

و لكن هذه الأوقاف لم تكن دائما لأغراض خيرية، ففي أحيان كثيرة كان الناس يوقفون لحماية أملاكهم من الضياع أو لحمايتها من يد السلطة، و من حقهم أن ينصوا على أن يستفيد منها الأحفاد و الفقراء، و كانت النساء تستفيد من هذه الأوقاف، لا سيما عند الولادة أو اليتيم أو الفقر، و كثيرا ما كانت الأسرى تلجأ إلى طريقة الوقف لعدم ثقتهما في صلاح الورثة، و لكن كل هذه الأغراض كانت ثانوية إلى جانب الغرض الرئيسي من الأوقاف و هو خدمة العلم و مساعدة الفقراء و المساكين³، كانت إدارة الأوقاف تختلف حسب الجهة التي أوقفت تلك الأراضي فأراضي الزوايا مثلت الكثرة من الأراضي الموقوفة، حيث يديرها و كلا يعينهم شيوخ الزوايا. أما الأراضي الموقوفة على المساجد فقد كانت تنقسمها إدارتان يعين أفرادها من المذهبين المالكي و الحنفي بحسب الجهة الموقوف عليها تتوالى إدارة شؤون المساجد التابعة لها فيشرف وكيل أعلى على الأملاك الموقوفة على المساجد التي تتبع دائرة المذهب الذي ينتمي إليه، كما كان الأوقاف كل مسجد ناظر يتبع الباي مباشرة⁴.

¹ محمد عبد العظيم أبو النصر، الأوقاف في بغداد في العصر العباسي الثاني، ط 1، عين الدراسات و البحوث الإنسانية و الإجتماعية، الهرم، مصر، 2002، ص 09.

² حنفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 197-198.

³ أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط 3، دار الرائد للكتاب الجزائر، 2009، ص 161.

⁴ أحمد سيساوي، البعد البايلكي، المرجع السابق، ص 156.

تنوعت المؤسسات الوقف و تعددت بالجزائر خلال العهد العثماني حيث حظيت هاته المؤسسات بمكانة عالية، و ساهمت بشكل كبير في بعث و ترقية الحياة الثقافية و التعليمية و الإجتماعية في أواخر العهد العثماني: نذكر منها:

مؤسسة الحرمين الشريفين: و تأتي مقدمة الأوقاف الخيرية، فقد قدر دخلها بما يعادل ثلاثة أرباع كل مؤسسات الوقف، و قد ذكرت بعض المصادر بأن نصف المدخول السنوي لهذه الأوقاف و المقدر ب 1500 فرنك¹. كان يرسل إلى فقراء مكة و المدينة، أما النصف الآخر فكان يوزع على فقراء مدينة الجزائر صباح كل خميس و هذا في شكل صدقات.

مؤسسة سبل الخيرات: و هي من أشهر مؤسسات الوقف الجماعية أسسها "شعبان خوجة باشا" عام 1590. و هي مؤسسة شبه رسمية كانت تشرف على جميع الأوقاف المتعلقة المذهب الحنفي من زوايا و مدارس و مساجد و موظفين و فقراء².

مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم: تعد الثانية بعد مؤسسة الحرمين، و قد كانت تلعب دورا اجتماعيا و اقتصاديا و دينيا، و قدرت عدد الأملاك الموقوفة فيها 550 وقف و كيلان³.

مؤسسة أهل الأندلس: أسس المهاجرين من الأندلس الجمعية الأندلسية عام 1623، و هذا بتشجيع من السلطة تضامنا معهم، حيث أشرفت هاته الجمعية على إقامة مسجد و زاوية و مدرسة خاصة

¹ محمد العربي الزييري، مذكرات أحمد باي و حمدان خوجة و بوخرية، ط 2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1981، ص 196.

² صالح محمد، دور الوقف في الحركة الثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني و موقف الاحتلال الفرنسي منه، مجلة العبر للدراسات التاريخية و الأثرية، المجلد 3، العدد 2، سبتمبر 2020، المركز الجامعي تيسمسيلت، ص 246.

³ محمد الأمين بوحلوفة، سفيان شيرة، انتهاكات الاستعمار الفرنسي للمؤسسات الوقفية في الجزائر-قراءة تاريخية-، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الإجتماعية، المجلد 01، العدد 01 (ديسمبر 2019)، جامعة الجزائر، جامعة الأمير عبر القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، ص 77.

بهم، و بادر أغنيائهم للوقف عليها يذكر أبو القاسم سعد الله أن عدد أوقاف أهل الأندلس بلغ ستين مؤسسة وقف يشرف عليها وكيل معين من قبلهم، و قد بلغ مدخول هذه الأوقاف عشية الاحتلال الفرنسي 5 آلاف فرنك فرنسي سنويا و عدد أحباسهم بلغ 101 كما كانت لهم أوقاف مشتركة مع أوقاف الحرمين و الأندلس و بينهم و بين الجامع الأعظم بالعاصمة¹.

أوقاف الزوايا: و كانت كثيرة جدا، فمدينة الجزائر لوحدها كانت تضم 19 زاوية لكل منها ملكيات مختلفة².

أوقاف الإنكشارية: حيث توجه مداخل أوقافها لصرفها على الجنود و صيانة الثكنات، فمهما كان الأمر فإن الأوقاف هي التي كانت وراء بناء المساجد للعبادة و التدريس، مثلما يؤكد أبو القاسم سعد الله³.

أوقاف الأشراف: كانت تضم أوقاف الأسر الشريفة أو جماعة الأشراف و هي نحو 300 أسرة، فكانت توزع الصدقات و تساعد في دفن الموتى و الفقراء⁴.

المطلب 3: أراضي العرش

هي أراضي تخضع لملكية القبائل و تسمى أيضا الملكية العامة للقبيلة، هذه الأراضي مشاعة بين أفراد القبيلة، غير قابلة للتصرف فيها بأي شكل من الأشكال كالبيع و الهبة و غير ذلك، أي لا يحق

¹صالح محمد، دار الوقف في الحركة الثقافية، المرجع السابق، ص 246.

²صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 28.

³صالح محمد، دور الوقف في الحركة الثقافية، المرجع السابق، ص 247.

⁴محمد الأمين بوحلوفة، سفيان شيرة، انتهاكات الاستعمار الفرنسي...، المرجع السابق، ص 77.

لشيخ القبيلة انتزاعها من أصحابها إلا في حالة تخلي الأسرة أو هجرتها أو انقراض الذكور من أعضائها، و في هذه الحالة يعاد توزيع قطعة الأرض على أبناء نفس العائلة¹.

لقد جاء في تعريف اللجنة العليا الفرنسية: "في أملاك العرش أو الساببيغا Subeaga" تعتبر العقارات ملكا للعامل الذي يترك للقبيلة بيع العقارات. فالإدارة الفرنسية أرادت من هذه التعريف أن تجعل أراضي العرش للسلطة الجزائرية، و بسقوط هذه الأخيرة يمكن الدولة الاستعمارية من الاستثمار بأراضي القبائل².

أما عن التوزيع الجغرافي لأراضي العرش فإن أغلب أراضيها توجد بالمناطق الممتنعة عن السلطة المباشرة للحكام و المعروف ببلاد السيتة أو الخلاء و التي تتميز بحصانتها الطبيعية، و قلة خصوبتها، مثل مناطق الريف و الأطلس الأوسط و الكبير و الهضاب السهبية بالمغرب الأقصى و مناطق وهران الداخلية و جهات التطري الجنوبية و أطراف بايلك قسنطينة حيث تقيم قبائل النمامشة و الخنانشة و الحراكته و أولاد قاسم و أولاد عاشور و أولاد مقران بالنسبة للبلاد الجزائرية، وبالسهول الواسعة الواقعة بالوسط الغربي و الجنوب التونسي و دواخل اقليمي طرابلس و برقة³.

يمتاز الإقليم المستقل من القبيلة بسعته و تخصيص معظم مساحته للرعي، يدخل ضمن هذا النوع من الأراضي معظم أراضي قبائل الشرق الجزائري. فإقليم القبيلة محدود و مقسم فقط بين أبنائها، الأمر الذي يشكل حق القبيلة على إقليمها المستغل بالكيفيات التالية:

جزء من الأراضي ملكية التابعة للعائلات الكبيرة لا يمكن تحويله إلى ملكية جماعية.

¹ أحمد سيساوي، البعد النابيلكي، المرجع السابق، ص 153.

² الهواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الإجتماعي (1830-1960)، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 1983 م، ص 46.

³ ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، المرجع السابق، ص 45.

الأراضي المتروكة للاستراحة بغرض الرعي و تجديد الخصوبة و الغابات لا تكون إلا في حالة ملكية جماعية.

الأراضي المزروعة من قبل الفرقة التابعة للقبيلة ملكية خاصة بها حتى الحصاد.

و بالرغم من تنوع المحاصيل فإن الفلاحة الجزائرية في أواخر الفترة التركية كانت تعاني عدة مشاكل كانت تعيق تطورها و ازدهارها.

و تعود هذه الصعوبات إلى التقنيات الفلاحية المستعملة في الخدمة الزراعية، كوسائل الري، و الظروف الطبيعية الصعبة التي كانت يعيشها الفلاح الجزائري. فقد كان معرضا للحملات العسكرية، و مهددا من قبائل المخزن المسلحة كما كان عرضته للأمراض و الفيضانات و المجاعات¹. و بعد أهم الضرائب التي تؤخذ على هذا النوع من الأراضي هي الغرامة و اللزمة و المعونة²، حيث تختلف تسميتها من منطقة إلى أخرى، فالغرامة تفرض على المناطق الخارجة عن السلطة الفعلية البايليك بالصحراء و الهضاب العليا و المناطق الجبلية مثل: بلاد القبائل الكبرى و الشمال القسنطيني، عوضا عن العشور و هي غرامة تسدد نقدا أو عينا. و غالبا ما تؤخذ الغرامة عينا في شكل مواشي و مواد غذائية لتوفرها لدى السكان³.

المبحث الثاني: الإنتاج الزراعي في العهد العثماني

¹ حنفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 155.

² اللزمة و المعونة: كثيرا ما يرد لفظهما مترادف حيث أن اللزمة غالبا ما تمس قبائل الرعية الخاضعة، بينما المعونة تفرض على كل القبائل تحت نفوذ القيادة أو المتعاملة معهم، و هذا هو السبب في جعل اللزمة و المعونة تتعدد تسمياتها بتعدد المناسبات التي تؤخذ فيها: ينظر إلى: (ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1830-1972)، دار البصائر، الجزائر، 2012 م، ص 92.

³ المرجع نفسه، ص 90.

من حيث الإنتاج الزراعي بالإيالة الجزائرية فقد اختصت كل منطقة بإنتاج نوع معين من المحاصيل الزراعية حسب ظروفها الطبيعية و المناخية منها:

المطلب 1: الحبوب و الخضر و البقول

من أهم موارد البلاد الجزائرية و تتمثل في:

1. القمح: من المحاصيل الجزائرية الهامة تنتج نوعا جيدا من القمح يعرف بالبليوني أو القمح

الصلب الذي يصنع منه الخبز الجيد. و هو يتفوق في نوعيته على قمح سردانية المشهور آنذاك، و يقبل التجار الأجانب على تصديره و تزويد الأسواق الأوروبية منه، أما المناطق الساحلية و بعض السهول المنخفضة، فكانت تنتج قمحا منحطا النوعية و ذلك لنوعية التربة و ارتفاع الرطوبة و نسبة التساقط¹.

و قد كانت الأنواع الصلبة من القمح هي وحدها التي تزرع في الأيالة، و يبدأ الحرث عادة في وسط أكتوبر، بعد سقوط الأمطار الخريفية، و يأتي الحصاد في آخر ماي أو بداية جوان². و يذكر حمدان خوجة أن معظم سكان السهول يستهلكون الشعير بكثرة رغم توفر القمح لديهم³، و كذلك توجد حبوب أخرى كالخرطال التي تسمى و تبذر لعلف الدواب، و الذرى التي تزرع في السهول الخصبة الداخلية

¹ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في تاريخ...، المرجع السابق، ص 58.

²وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب و تقديم عبد القادر زيادية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2006، ص 143.

³حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تقديم و تعريب و تحقيق محمد العربي الزييري، الشركة الوطنية للنشر و الطباعة، الجزائر، 1982، ص 39.

و الساحلية و في المناطق الجبلية الملائمة و بعض الجهات الهضاب العليا الداخلية الممطرة و يختلف مردود الحبوب من منطقة إلى أخرى بسبب خصوبة التربة و كمية الأمطار النازلة¹.

2. الخضار و البقول: فهناك أنواع مختلفة منها:

بمختلف أنواعها كالطماطم و الخيار و البصل و البطاطس و الفلفل و الدلاع و البطيخ الطويل، الذي أصبحت فحوص المدن تنتج منه كميات كبيرة توجه إلى أسواق المدن للاستهلاك²، و الثوم و اللفت و الجزر و السلاطة و الفقوس و الباذنجان و القصبر و النعناع و البسباس و الكرفس و الفول السوداني و هناك نوع الخضر الجافة التي تعتمد فقط على الأمطار و تزرع في المنحدرات و بعض الجهات الهضاب و السهول العليا منها: اللوبيا و الجلبانة و العدس و الحمص و الفول و الأرز³.

و يضاف إلى إنتاج البساتين بعض المزروعات النادرة مثل القطن و التبغ و الكتان و الحلفاء⁴. و يذكر حمدان خوجة عن نفسه: "أنني أحد المالكين في المتيجة و أزرع سنويا، في هذا السهل، و لحسابي الخاص، حوالي مائة و ستين حمولة حمل من القمح، و حوالي مائة أو مائة و عشرين من الشعير"، و كان هؤلاء الطائفة التركية و جماعة الكراغلة يستعينون بالفلاحين لخدمة بساتينهم مقابل خمس الإنتاج أو ببعض العبيد و الأسرى المسيحيين⁵. و من جهة أخرى كان الجزائريون يقومون

¹ يحي بوعزيز، مع تاريخ الملتقيات الوطنية و الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر، 1999، ص 323-324.

² ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي، تاريخ الجزائر... المرجع السابق، ص 59.

³ يحي بوعزيز، مع تاريخ الملتقيات الوطنية، المرجع السابق، ص 325.

⁴ حمدان خوجة، المرأة، المصدر السابق، ص 38-39.

⁵ حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 153.

بزراعة الكتان الطبيعي و محصول شجر العناب. فالكتان الذي كان يزرع بكثرة في السهول المحيطة بالمدينة، و يمد العاملين في نسج القماش بالمادة الأولية¹.

و هو من النوع الممتاز حتى أن الديوان كان يرسل منه هدايا إلى القسطنطينية، و أيضا نزرع مساحات شاسعة من التبغ الذي يعتبر من أرقى الأنواع في العالم و يصدر إلى تونس و غيرها من البلدان المجاورة، و في الأرياف تغرس نفس الكروم كما تزرع الخضروات المختلفة و كل ما يحتاج إليه².

و كان التبغ يزرع في نواحي عنابة و في جهات دار السلطان و في بعض الواحات الصحراوية و قد تميز تبغ وادي سوف الممزوج بالحشائش الطبيعية بطيب نكهته و إقبال المدخنين عليه حتى أصبح القطار منه يباع لا يقل عن 20 برجو. و كذلك عرف تبغ أولاد شلبي بمتيجة الوسطى بنوعيته الممتازة حتى عد من أرق أنواع التبغ في العالم و زاد الطلب عليه في المشرق العربي و تونس و طرابلس³. أما الحلفاء كما اسلفنا هي الثورة الطبيعية الوحيدة التي وهبها الله لأرض النجود أو الهضاب المرتفعة، فهي تنتشر هنالك بصفة طبيعية على نحو الأربعة ملايين من الهكتار و من هذه الحلفاء تصنع المعامل الأوروبية و الإنجليزية خاصة نحو 75 ألف طنا من أجود أنواع الورق⁴. بالإضافة إلى هذه المزروعات إنتاج العسل و الشمع من المواد النادرة التي يقبل الأوروبيون على استيرادها و لهذا بادرت حكومة الإيالة الجزائرية آنذاك إلى احتكار تجارتها و إعطاء حق تصديرهما

¹ناصر الدين سعيدوني، رقات جزائرية دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الاسلامي، ط 1، ص 468.

²محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للمشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1972، ص 60.

³ناصر الدين سعيدوني، الشيخ مهدي بوعبدلي، تاريخ الجزائرالمرجع السابق، ص 59.

⁴أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري، دار البصائر، الجزائر، 2008، ص 53-54.

لشركات أجنبية¹. و كانت تشتهر به الجهات الشرقية من الجزائر "إقليم عنابة و القالة و الإقليم الجبلية ببايلك الغرب الممتدة من رأس فالكون إلى الحدود الغربية و قد كان الأهالي يستهلكون جزء منه و يبيعون الباقي لوكلاء البايك². و كانت بجاية أيضا مصدرا أساسا لزيت الزيتون و الشمع و العسل، التي كانت تصدر من الايالة إلى موانئ المتوسط الشرقية³.

المطلب 2: الغابات و الأشجار المثمرة

1. **الغابات:** تمتد الغابات الجزائرية على مساحات ثلاثة ملايين هكتار، فهي لا تتجاوز من مجموع مساحة بلاد التل و الهضاب العليا، و الغابات الجزائرية و إن كانت ضيقة المساحة إن إنها كانت تشمل جل أنواع الأشجار التي توجد بالغابات الكبرى⁴ نجد قسما هاما من الأراضي الجزائرية الشمالية كان في الفترة التركية مغطى بالغابات، و قد أزيل قسم كبير من هذه الغابات في أوائل القرن التاسع عشر نتيجة انتشار الحياة الرعوية و الاستغلال المفرط، فمنطقة الهضاب العليا الشرقية أصبحت جرداء لا تدل على غاباتها المنقرضة سوى بعض المظاهر الجغرافية و حتى منطقة الساحل المجاورة لمدينة الجزائر قطعت أشجارها سنة 1789⁵.

من أهم منتج النخيل هو التمر الذي يعتبر هام جدا بعد الحبوب فمنطقة الزاب تحتوي على أجود أنواع التمور في العالم⁶، منها دقلة نور، الغرس، دقلة المكنثيس¹.

¹ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات ... ، المرجع السابق، ص 467.

²ناصر الدين سعيدوني، الشيخ بوعبدلي، تاريخ الجزائر... ، المرجع السابق، ص 59.

³وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر.. ، المرجع السابق، ص 141.

⁴أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، عالم المعرفة الجزائر، 2010، ص 230.

⁵ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في الجزائر، مرجع سابق، ص 31.

⁶محمد العربي حرز الله، منطقة الرب مائة عام من المقاومة 1830-1930، دار السبيل، 2009، ص 24.

2. أشجار المثمرة: كالتين و الزيتون و البرتقال و العنب و الخوخ و حب الملوك (الكرز) و المشمش²، و الرمان و التفاح و الإيجاص الزعرورة و الليمون و اللوز و التين الشوكي (الهندي) و البلوط الباكور³.

التاي و القرنفل و التوت و البرقوق (العين)⁴ و من بينهم أنواع من أشجار لا تحتاج إلى سقي، و إنما تكتفي بمياه الأمطار مثل التين و الزيتون و التوت و البلوط⁵.

و في أواخر العهد العثماني كانت الأشجار المثمرة في كثير من البساتين تثمر مرتين و أحيانا ثلاث مرات في السنة و يعود ذلك إلى خصبة التربة و عناية الفلاحين⁶. و قد اشتهرت بلاد القبائل بأشجار التين و الزيتون التي تعتبر المورد الأساسي لحياتهم و معاشرتهم، و الأوراس اشتهرت بالمشمش و اللوز⁷ و هناك بعض البساتين تدعى ببساتين الحنة لأن غرس شجرة الحناء يكثر فيها⁸.

¹ الشيخ أحمد خمار، تحفة الخليل في نبذة من تاريخ بسكرة النخيل 1918-2005، مطبعة الفجر، بسكرة، 2007، ص 100.

² ناصر الدين سعيدوني، الشيخ مهدي بوعبدلي، تاريخ الجزائر ... المرجع السابق، ص 59.

³ يحي بوعزيز، مع تاريخ الملتقيات الوطنية و الدولية...، مرجع سابق، ص 325.

⁴ ابراهيم محمد الساسي العوامر، الصروف في تاريخ الصحراء و سوق ثالة، ط 2، الجزائر، 2009، ص 72-73.

⁵ يحي بوعزيز، مع تاريخ الملتقيات الوطنية، المرجع السابق، ص 326.

⁶ وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، المرجع السابق، ص 137.

⁷ يحي بوعزيز، مع تاريخ الملتقيات ... مرجع سابق، ص 326.

⁸ الشيخ أحمد خمار، تحفة الخليل في نبذة من تاريخ بسكرة، النخيل 1918-2005، مطبعة الفجر، بسكرة، 2007، ص 100.

بإضافة إلى النباتات أخرى تنبت في الواحات و الصحراء و هي نباتات عشبة و الحشائش. فهي

للرعي و التداوي منها: البشنة و السعد و البسباس و العرعار و الفقاع و الفيجل و الحرمل¹.

و ارتبطت زراعة الأشجار المثمرة بالمناطق الجبلية بالقبائل و طرارة* و المدينة و ازدهرت البساتين بأراضي الفحوص المحيطة بالمدن الرئيسية كوهران و معسكر و تلمسان و المدينة و مليانة و البليدة و عنابة و قسنطينة².

المطلب 3: الصادرات و الواردات للإنتاج الزراعي الجزائري

تعتبر البلاد الجزائرية بحكم موقعها الجغرافي منطقة عبور و ملتقى لتجارة السودان و أوروبا، و مكانا لمقايضة بضائع المغرب العربي و الأقطار العثمانية و هذا ما زاد في أهمية طرق التل التي تربط الحواضر الكبرى كقسنطينة و الجزائر و معسكر و تلمسان، و ساعد على التعايش للواحات الصحراوية كمتيلي و ميزاب و ورقلة و عين صالح و توات و غات التي كانت معبرا لقوافل الصحراوية المنتقلة بين إقليم تافلات بالمغرب و واحة غدامس بليبيا و حوض النيجر بالسودان تخص بالذكر قوافل الحج³.

و تتمثل صادرات الجزائر في القمح، الشعير، الحنطة، القمح الصلب، الذرة و الأرز و الشمع و العسل و زيت الزيتون و البرتقال و الليمون و الكرموس و قليل من التمر بالإضافة إلى العنب و

¹ابراهيم محمد الساسي العوامر ، الصروف في تاريخ الصحراء ...، مرجع سابق ، ص 59.

*طرارة: و هي تعلق مدينة الغزوات من الناحية الشرقية و يقطع هذه الجبال فج تافنة المشهور في التاريخ، أنظر إلى(توفيق المدني، أبطال المقاومة الجزائرية، دار البصائر ، الجزائر ، 2008، ص 36).

²ناصر الدين سعيدوني، نظام المالي للجزائر ... مرجع سابق، ص 32.

³ناصر الدين سعيدوني، الشيخ مهدي بوعبدلي، تاريخ الجزائر ... المرجع السابق، ص 73.

الجلود و الصوف و اللوز و مم الحيوانات الأبقار و الأغنام و الخيول¹ و غيرها و بالإضافة إلى الخيول كانت هامة للتصدير، و الأفراس الجيدة المدللة كثيرا ما تكون ضمن هدايا أصحاب السيادة الجزائرية إلى الأمراء المسيحيين²، كما كانت التجارة موجه نحو أوروبا مراقبة من طرف الدولة، فالقمح لا يغادر إلا بترخيص من الداي، و بهذا أخذت موقعا هاما ضمن قائمة الصادرات و يعتبر بايلك الشرق أكثر المناطق تصدير لها³.

و نستقبل بعض السلع من أزمير و دمشق و من مصر و تستقبل من أوروبا و خاصة من فرنسا⁴. و تشمل القطن المعزول و الخام و الأقمشة و أمتعة الذهب و الفضة و العلك و الأمشاط و البهارات و المواد الممزوجة للصبغة و التلوين⁵.

للجزائر موانئ عدة للتصدير تمثلت في ميناء الجزائر و ميناء القالة و ميناء بجاية و ميناء دلس و ميناء أرزيو و ميناء وهران و المرسى الكبير و ميناء عنابة رأس خبات، كما ربطت هذه الموانئ بأسواق داخلية منها: سوق الخميس و رأس تنس و القليعة و ستورا و قسنطينة⁶. و كانت قسنطينة

¹ جمال قنان، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، دار الرائد للكتابة، الجزائر، 2010، ص 308.

² وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، المرجع السابق، ص 142.

³ صالح عباد، الجزائريين فرنسا و المستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية، قسنطينة، د.س، ص 342-343.

⁴ جمال قنان، نصوص و وثائق، المرجع السابق، ص 308.

⁵ وليم سبنسر، رياس البحر، المرجع السابق، ص 145.

⁶ بنور فريد، المخططات الفرنسية تجاه الجزائر 1782-1830، مؤسسة كوشكار للنشر و التوزيع، د.ب، 2008، ص 464.

الفصل الأول: واقع الأراضي الزراعية قبل الاحتلال الفرنسي

فيما يقوله أهاليها مركزا تجاريا هاما و ذلك لموقعها بين الجزائر و عنابة و تونس تباع فيها كل السلع من القمح و الثمار و المنتجات¹.

¹فندلينشلوهر، قسنطينة أيام أحمد باي 1732-1737، ترجمة و تقديم أبو العيد دودو، سحب الطباعة الشعبية للجيش الجزائري، 2007، ص 87.

المبحث الثالث: أساليب وطرق المتبعة في مجال الزراعة

يعتبر قطاع الزراعة من أهم القطاعات التي برزت باعتباره عامل اقتصادي في العهد العثماني و أهم أهم العوامل الاقتصادية لإيالة الجزائرية.

المطلب 1: الطرق المتبعة في الزراعة

تميزت بالبدائية فوسائل الإنتاج كانت بسيطة و عتيقة و القدم و هي أدوات بسيطة منها المحررات الخشين¹. الذي يعتبر الأداة الأساسية للحرث مكون من قطعتين قصيرتين مجتمعين و مزود بالسكة الحديدية في طرفه الأسفل و قد حالت دون تعمقه في التربة و اقتصر أثره على ملامسه الأرض و يربط في عنق الحيوان و من ثم تجره الحيوانات كالنيران و الأحصنة و البغال و الأحمررة في المناطق الجبلية الوعرة الشديدة الانحدار، و يستعمل المنجل اليدوي في الحصاد و المدرة الحيوانات في الدرسالتصفية² و فرشاة لجمع بقايا المحصول الزراعي³ و لتسميد التربة يستعمل الفلاح في شكل سماد و يسمى سرجين(غبار) فضلات الحيوانات و الأعشاب و أوراق الأشجار التي يحرقها في فصل الصيف فيبذرهما في الحقول و تفلح الأرض سنة و تترك للراحة في السنة الموالية و ذلك عندما، تتوفر هذه الأعمدة و أيضا لتعيد خصوبتها، وفقا الطريقة المناوبة المعروفة و هي طريقة لا تتضمن إلا مردودا محدودا، أما الطريقة غرس النخيل فيتطوع فيها جميع سكان القرية في جملة دون مقابل "تويزة"⁴* و غالبا ما يحصد الزرع في كل مكان و في أوقات متقاربة¹.

¹الغالي الغربي، العدوان الفرنسي على الجزائر، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، 2007، ص 32.

²يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية و الدولية، المرجع السابق، ص 324.

³الغالي الغربي، العدوان الفرنسي ... المرجع السابق، ص 32.

⁴الشيخ أحمد خمار، تحفة الخليل...المرجع السابق، ص 98.

فما يخص الري المنتظم فهو قليل بسبب عدم توفر الخزانات و القنوات لأن معظم الأنهار تفيض و تخرج من مجاريها في الشتاء و تجف خلال فصل الصيف².

فوسائل الري كانت شبه مفقودة ماعدا بعض السدود الترابية المقامة على الوديان القريبة من المدن مثل هذه الأعمال محدودة و قليلة الإنتشار³. أما الارتفاع بالمياه الجوفية و المجاري المائية كان لا يتعدى إقامة حواجز بسيطة من الطين و الأخشاب التي لا تقوى على الحد من الفيضانات و لا تسمح بتخزين المياه للارتفاع بها في الزراعة مثل السدود البسيطة التي كان الأهالي يقيمونها⁴ بإستثناء التي كانت مواكبة التي جاء بها الأندلسيون في القرن السادس عشر من التنظيم الري ببعض الأراضي مثل الحقول الواقعة على الوادي الكبير بالقرب من البلدة أو المجاورة لمدينة الجزائر و ما شيده الأغايجي من سدود بنواحي التيطري مثل سدود اللحم الذي استقدم لبناءه العمال مهرة من جهات جرجرة.

مما زاد من تدهور قطاع الزراعة هو عدم وجود ما يسمى بالتقنيات المستخدمة في تجفيف الأراضي إفراغ المياه الراكدة من المستنقعات مثل، و تهيئة بعض أراضي زراعية فقد أهملت

*تويذة: عمل هو تطوعي يكون لصالح فرد أو مؤسسة أثناء زراعة الأراضي و الحصاد و الدرس، أنظر إلى حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر... المرجع السابق، ص 154.

¹ المنور مزوش، دراسات من الجزائر في العهد العثماني العملة، الأسعار و المداخل، الجزء الأول دار القيمة للنشر الجزائر، 2009، ص 368.

² إسماعيل العربي، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، ط 2، الجزائر، 1982، ص 24.

³ الغالي غربي، العدوان فرنسي على الجزائر، مرجع سابق، ص 32.

⁴ ناصر الدين سعيدوني، بوعبدلي، تاريخ الجزائر... مرجع سابق، ص 57.

نهائياً¹ الأمر الذي ترك أراضي سهول مساحة تبقى دون استغلال، و بهذه الوسائل البسيطة ظلت أغلب الأراضي الخصبة تعاني الإهمال و تنتشر فيها المستنقعات مثل سهول عنابة و وهران، الجزائر² و قد وصف عالم المعرفة دي فونتين " Desfontaines ".*

و في سنة 1784 سهل متيجة بأن مملوء بهواء الأمراض المعدية و تتخللها في كل الجهات المياه الراكدة المشكلة من مستنقعات بهواء الأمراض غير صحية³.

المطلب 2: المعيقات التي واجهت الزراعة و انعكاساتها على الفلاح الجزائري

1. معيقات الزراعة:

إن الزراعة في العهد العثماني كانت تعاني من عدة معيقات و مشاكل حالت دون تطورها و ازدهارها و تمثلت في الجفاف و الزلزال و زحف الجراد.

1-2 الجفاف: هو ظاهرة طبيعية تتسبب في اضطرابات التساقط بالجزائر و انقطاع

الأمطار في بعض الفترات لمدة قد تستغرق الموسم الفلاحي⁴ كله إذ يعلب توزيع

الأمطار دور مهما في الحياة الزراعية فأمطار الشتاء تبقى على رطوبة التربة في

العمق. أما أمطار الربيع فتحفظ البرودة النسبية على سطح التربة حتى بداية الصيف

¹الغالي غربي، العدوان الفرنسي ... مرجع سابق، ص 33.

²ناصر الدين سعيدوني، الشيخ بوعبدلي ، تاريخ الجزائر ...مرجع سابق، ص 57.

*دي فونتين Desfontaines: نشأ في عائلة مزارعين ميسورة الحال، درس في باريس، تخرج من كلية الطب. أنظر إلى (وليم سبنسر، رياس البحر ...المرجع السابق، ص 137).

³وليم سبنسر، المرجع نفسه ، ص 137.

⁴ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية و الوقف و الجباية، ط 1، دار الغرب الاسلامي، بيروت،

2000، ص 102.

و هذه مواصفات المناخ المتوسطي. فإن قلة تساقط الأمطار ينتج عنها فترات جفاف و سنوات قحط رهيبة.

فقد كانت سنة جافة تحفظ تفصل سنتين رطبتين و في ظل هذه الظروف المناخية تصبح المحاصيل تحت رحمة الماء المتساقط من السماء، فالسنة الممطرة تعني المحصول و بينما السنة الجافة تعني المجاعة¹ ونكبات لا تحصى و كان السكان لا يستطيعون ردها و لا مواجهتها².

2-1 الزلزال: يعتبر الزلزال من العوامل التي تسبب الخسائر و الدمار فهي أحد الأسباب المتحكمة في المواسم الفلاحية و قد عرفت الجزائر في الفترة العثمانية سلسلة من الزلازل العنيفة و هذا بفضل طبيعة تكوينها الجيولوجي و الهيلوغرافي و نجم عنه دمار المساكن و إتلاف الأدوات الزراعية و ضياع المحاصيل و هلاك أعداد كبيرة من المواشي فضلا عن تسببها في موت أعداد كبيرة من سكان المدن و الريف على حد سواء³.

و من بين أكثر الزلازل قوة عام 1775 الذي استمرت ارتداداته شهرين كاملين و زلزال أكتوبر 1790 الذي استمر لبداية جانفي 1791⁴، و زلزال مدينة البليدة 1825 في أواخر شعبان و قد استمر عشر يوما لم ينقطع ليل و لا نهار⁵.

¹ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، دار السلطان، أواخر العهد العثماني 1791-1830، ط خ البصائر، الجزائر، 2009، ص 324.

²أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث و بداية الاحتلال ط3، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1989، ص 150.

³ناصر الدين سعيدوني، الملكية و الجباية ... مرجع سابق، ص 103-104.

⁴ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية ... مرجع سابق، ص 329.

⁵أحمد الشريف زهار، مذكرات الحاج أحمد شريف الزهار 1754-1830، نج: أحمد توفيق المدني (ش و ن ت)، الجزائر، 1974، ص 155.

1-3 الجراد: نظرا لطبيعة مناخ الجزائر يعتبر ظهور المتكرر للجراد ظاهرة عادية إذ يظهر مرة كل أربعة أو خمسة سنوات و هو لا يشكل كارثة كبرى إلا عندما تسبقه فترة جفاف طويلة أو التساقط المتأخر للأمطار أو الفياضانات المفاجئة. و بعد ظهور الجراد يحتاج أولا حقول الهضاب العليا وراء الأطلس المتيجي و حسب وصف أوليفي "oliver" لا شيء ينجو من لهم الجراد من قشور الأشجار إلى بطيخ و الكرنب، و أوراق النباتات الفاصلة من الملكية فكل شيء يزول.

من بين الفترات العديدة لزحف الجراد نذكر عام 1815 حيث بدأ هذا الزحف فجأة و دمر في حينه كل حقول الحبوب¹ و قد وصفته القنصلية الفرنسية في إحدى تقاريرها في صائفة عام 1815 م حل بمملكة الجزائر العثمانية، جيش من الجراد قدم من الصحراء قد مر جزء كبير من المحاصيل. و قد ترتب عن هذا الزحف مجاعة سنة 1816 م التي أجبرت الداوي عمر باشا على توزيع القمح على الخبازين، و أمرهم بعمل ما يلزم للبلاد لكن صار الناس يقتتلون على ذلك الخبز و بقي الأمر ذلك إلى أن وجد الزرع و انخفضت الأسعار².

1-4 الأمراض و الأوبئة: عرفت الجزائر خلال الفترة العثمانية سلسلة من الأوبئة الخطيرة انعكست بشكل أو بآخر على نشاط و حيوية الفلاح الجزائري، و من بين هذه الأوبئة الوباء الذي ظهر سنة 1784 و الممتد إلى سنة 1788 م، فقد تسبب في موت عدد كبير من سكان الجزائر، إذ قدرت الاحصائيات عدد الوفيات ب 16271 فردا و بعدها الوباء الذي ظهر سنة 1793 و استمر إلى غاية 1804 حيث وصل عدد الوفيات بما لا يقل عن 1200 نسمة و قد اشتدت وطأة هذا الطاعون في ربيع سنة 1797 حيث كانت المقابر يصل يوميا

¹ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية... مرجع سابق، ص 325.

²أحمد الشريف زهار، مذكرات الحاج أحمد ... المصدر السابق، ص 117.

قراية 2525 فردا من المتوفين. و انتقل هذا الوباء إلى الريف بسبب هجرة سكان المدينة إليها¹.

كما شهدت الجزائر وباء آخر سنة 1816 حيث استمر سبع سنوات و اتسع نطاقه إلى 33013 وفاة في ظرف أربعة أشهر².

2-2: انعكاساتها على الفلاح الجزائري و نشاطه:

إن العوامل التي ذكرناها سابقا انعكست بصفة مباشرة على الفلاح الجزائري و نشاطه الزراعي و تجلت في:

- فالزلازل تتسبب في ضياع و إتلاف الأدوات الزراعية و ضياع المحاصيل و موت عدد كبير من الفلاحين إلى جانب هلاك المواشي، و الزلازل التي عرفت الجزائر في الفترة العثمانية تسبب في تعطيل الأعمال الفلاحية في الحقول و المزارع كما أرغمت هذه الهزات الأرضية الفلاحين على مغادرة حقولهم مما تسبب في تراجع الإنتاج و انتشار المجاعة³.
- أما الجفاف فنتج عنه قلة الإنتاج مما أدى إلى نقص الغذاء فالسنة الجافة تعني مجاعة، حيث عرفت سنة 1804 جفاف جاء عقبه مجاعة شديدة الوطأة مست سكان قسنطينة، و قد دامت 3 سنوات متتالية حيث تسببت هذا في هلاك عدد كبير من الفلاحين⁴.

كما أن الدولة لم تتدخل لتحسين وسائل الزراعة البدائية و الوقاية من الأمراض الطبيعية أو الآفات الطبيعية أو المشاكل الزراعية التي كانت تتعرض لها البلاد بصورة مستمرة إلى جانب عدم تعويض

¹ناصر الدين سعيدوني، الملكية و الجباية ... مرجع سابق، ص 113.

²ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، مرجع سابق، ص 325.

³ناصر الدين سعيدوني، الملكية و الجباية، المرجع السابق، ص 104.

⁴صالح عنصري، مجاعات قسنطينة، تح: رابح بونار (ن س و ن ت)، الجزائر، 1974 م، ص 27-28.

و معاينة الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية و احتكارها شراء المحاصيل و بيعها و فرض الضرائب و جبايتها¹.

كلها أمور جعلت الفلاحين ينصرفون عن الفلاحة و يفضلون تربية المواشي² و كان الاهتمام بها بشكل كبير لاسيما الأغنام إذ كانت تعد الإنتاج الأساسي للبلد و تدر على الفلاح و البلد ثروة كبيرة تقدر بنحو (8.7) ملايين رأس مع توفر المعز و الأبقار و الجمال و الخيول³.

و قد كان اهتمام الحكام و اعتمادهم على السلع الخارجية و التي يتحصلون عليها بواسطة الجهاد البحري، و بيع نصف المحصول الزراعي إلى محتكرين الأجانب بدل السعي لتحسين الإنتاج. أو تحسين ظروف الفلاح بواسطة المساهمة في تعويض الأضرار الناتجة عن تلك المعوقات التي كان يعاني منها القطاع الزراعي في تلك الفترة⁴.

المطلب 2: ممارسة السلطة العثمانية اتجاه الأرض

بعد أن تضاءلت مداخل الجهاد البحري توجهوا إلى الداخل حيث حاول الحكام الاستيلاء على الأراضي المنتجة للحبوب، و تسخير الفلاحين لإنتاج كميات كبيرة من المحاصيل قصد تصديرها إلى الخارج، و قد دعت الحاجة الاقتصادية إلى إنتاج أسلوب الاحتكار و محاولة خلق زراعة موجهة من

¹ محمد خير الدين فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح إلى الاحتلال الفرنسي، ط 1، مدرسة تاريخ شمال افريقيا، دمشق، 1929، ص 95.

² مبارك بن محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر في الحديث و القديم، ج 3 (د ط)، مكتبة النهضة الجزائرية الجزائر (د ت ط)، ص 308.

³ مؤيد محمود حمدان مشهداني، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني (1518-1830)، مجلة الدراسات التاريخية للحضارات p5 ع 16 نيسان، 2013، ص 422.

⁴ ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني (ط خ)، البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2014، ص 163.

طرف البايليك فقاموا بإنشاء المضامير في البايك في مراكز الحاميات و إقامة المطاحن الهوائية و المائية بالقرب من المدن مما أدى إلى اضطراب في الإنتاج و انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية¹.

كان المجتمع ريفي يمثل أغلبية الساحقة ظل توجهاته تصب في قطاع الزراعة و كانت مواقف من السلطة التركية فهناك منهم من كان يتعامل مع السلطة التركية مقابل فوائد مادية و معنوية، و منهم من كان خاضعا مباشرة للأتراك و معرضا للاستغلال و الضغط و هناك أيضا من بقي بعيدا عن النفوذ التركية تنزعمه العائلات الشريفة²، فالفلاحون عندما حيل بينهم و بين التوسع في الأراضي السهلية الداخلة في حوزة الملاك الأتراك و الكراغلة و الحضر و المستقرة عليها قبائل المخزن لم يجدوا بدا من اللجوء إلى نظام اقتصادي مغلق، كما فعل سكان المناطق الجبلية بالأوراس و شمالي قسنطينة و جرجرة و الونشريس، و في بعض الجهات حاولوا الانطواء على أنفسهم بممارسة الرعي المتنقل بالهضاب العليا و سهول وهران الداخلية.

سياسة الإهمال التي مارسها الحكام العثمانيين تجاه الفلاح الجزائري بالمقابل لسياسة الضريبة التي كانوا يفرضونها على المزارعين شكل هذا الوضع موقفا عدائيا بين الطبقة التركية الحاكمة و المجتمع الجزائري³.

و سرعان ما بدأت الأوضاع تسوء و ذلك لتولي بعض الحكام مقاليد الحكم فمنهم من انتهج سياسة جديدة قوامها تصدير المحاصيل الزراعية إلى الخارج، كما أدى الضغط المتزايد على الأرياف إلى قلة الإنتاج و إهمال الزراعة، إزاء هذه الأوضاع السيئة و الظروف الصعبة فقد دفع بكثير من الفلاحين إلى تفضيل تربية المواشي على الاستقرار في الأرض لخدمتها أو اللجوء إلى الزراعة المؤقتة و

¹ناصر الدين سعيدوني، الشيخ مهدي بوعبدلي ، تاريخ الجزائر ...المرجع السابق، ص 56.

²ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 48-49.

³ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه ، ص 236-239.

الرعي المتنقل لاسيما في المناطق التي انعدم فيها الأمن و أصبحت تعرف ببلاد البارود أو أرض الخلاء.

و نجد أن محمد صالح العنتري عبر عن ذلك في قوله: "لا تجد في ذلك الزمان و لا في الذي قبله و بعده من يهتم بأمر الزرع أبدا"¹.

كما كان للأحداث الفترة العثمانية و سياسة حكمها أثر على توزيع ملكيات البايك و خاصة نوعية الضرائب و طريقة استخلاصها كانت لها أثر سلبي على تطور ملكية الأرض و طرق الاستغلال فالحملات العسكرية كانت تتسبب في حرق المحاصيل الزراعية، و هلاك لقطعان الماشية، مما اضطر مجموعات قبلية هامة إلى التحول من أراضيها و عن ممارسة الزراعة إلى الرعي، و إقامة زراعات معاشية ضمن مساحات ضيقة. مما أدى إلى انكماش اقتصاد الأرياف و عزلة سكانها².

المطلب 3: الثروة الحيوانية

يعتبر الجانب الآخر من الميدان الفلاحي³ و كانت تتوفر الجزائر في العهد العثماني على أعداد ضخمة من الحيوانات كالأغنام و الماعز و الأبقار و الخيل و البغال و الحمير، و قد اشتهرت أغلب الأصناف المستعملة في النقل و الجر يتحملها للشعب و تكيفها و مناخ مختلف مناطق البلاد⁴.

¹ حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 155-157.

² حياة بودويرة، الملكية و المجتمع في منطقة فرجوة خلال القرن التاسع عشر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ و علم الآثار، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة قسنطينة، 2011/02/20، ص 20.

³ محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية، المرجع السابق، ص 60.

⁴ ناصر الدين سعيدوني، الشيخ بوعبدلي، تاريخ الجزائر... المرجع السابق، ص 60.

بإضافة أن الجزائر بين كانوا يصطادون السمك بالقرب من سواحلهم، و أن الأسماك بها كثيرة و لذيذة الطعم. لأن ماء البحر الأبيض المتوسط أكثر ملوحة من ماء المحيط الأطلسي¹، لكن سكان المدن و الجهات الساحلية لم يقبلوا على استهلاكها و بالتالي لم يتشجع الصيادون على توسيع نشاطهم الذي ظل مقتصر على صيد كميات صغيرة من السمك أو مقادير متواضعة من المرجان، و قد كان صيادي دلس يضطرون في كثير من الأحيان إلى رمي ما يصطادونه من السمك في البحر لعدم الإقبال عليه من طرف السكان الذين ظلوا يفضلون استهلاك لحوم الأغنام و المتوفرة بكثرة².

¹ محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية... المرجع السابق، ص 61.

² ناصر الدين سعيدوني، الشيخ مهدي بوعبدلي ، تاريخ الجزائر... المرجع السابق، ص 61.

خاتمة الفصل الأول:

إن المجتمع الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي كان مجتمع فلاح، و قد كانت الأرض هي إحدى الأسس التي يقوم عليها العقار الفلاحي في الإيالة أما ما يخص مسألة تملك و زراعة تلك الأراضي و استغلالها فقد كان عن طريق الثورات أو الشراء أو المقايضة العقارية، و من بين الممتلكات التي كانت شائعة في العهد العثماني بالجزائر نذكر: أراضي الملك، أراضي العروش، أراضي البايك، أراضي الوقف إلا أن هذه الأراضي إجمالاً كانت تتحكم في إنتاجها الامكانيات الطبيعية المتوفرة في المجال الزراعي. فكل منطقة تتميز بالتربة الخصبة و وفرة المياه و اعتدال المناخ تساعد على وفرة مختلف المحاصيل الزراعية، و قد كان القمح يعتبر المنتج الأول للاقتصاد البلاد و نظراً لجودته كانت الدول الأوروبية آنذاك تتنافس على شرائه، إضافة إلى محاصيل أخرى التي كانت تعرف بها البلاد على غرار الخضر و الفواكه و الأشجار المثمرة.

فبالرغم من تنوع المحاصيل الزراعية فإن الفلاحة في أواخر الفترة التركية كانت تعاني عدة مشاكل تعيق تطورها و ازدهارها و تعود هذه الصعوبات إلى التقنيات الفلاحية البدائية المستعملة في خدمة الزراعة كوسائل الري و الظروف الطبيعية الصعبة التي كان يعيشها الفلاح الجزائري فقد كان معرضاً للحملات العسكرية و مهدداً من طرف القبائل المخزن المسلحة كما كان عرضة للأمراض و الفيضانات و المجاعات.

الفصل الثاني :

السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر

(1830-1914)

الفصل الثاني: السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر (1830-1914)

مقدمة الفصل الثاني .

المبحث الأول: مصادرة أراضي الجزائريين و سياسة الاستيطان.

المطلب 1:المرحلة الأولى(1830-1850).

1. مصادرات ملكية القبائل.

2. الحراسة القضائية.

المطلب 2:المرحلة الثانية (1851-1870).

1. تطوير مراكز الاستعمار على حساب الفلاحين.

2. الشركات الرأس مالية.

المطلب 3:المرحلة الثالثة (1871-1914).

1. التجريد الأكثر إثارة القدرة الاحتلال.

2. تكاثر مراكز الاستيطان بالأراضي التي تحت الحراسة القضائية.

3. تجريد القوى الشعبية.

المبحث الثاني: عوامل تطور الزراعة الكولونيالية.

المطلب 1:التشريعات العقارية.

المطلب 2: أهم المنتجات الزراعية.

المطلب 3:المؤسسات الزراعية.

المبحث الثالث: الوسائل المعتمد في الزراعة الكولونيالية.

المطلب 1:المواصلات.

المطلب 2:السياسة المائية الفرنسية.

خاتمة الفصل الثاني .

مقدمة الفصل الثاني: السياسة الزراعية في الجزائر "1830-1914"

منذ دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر سعى هذا الاحتلال إلى تكريس كل جهوده من أجل الاستحواذ على الجزائر من خلال فرض السيطرة و التحكم فيها، حيث عملت الإدارة الاستعمارية من أجل إنجاح سياستها الجديدة المتمثلة في سياسة الزراعة و التي اتبعت في ذلك سياسة إذلال الجزائريين و تركيعهم حتى في مصدر رزقهم و قوتهم الوحيد هو الأرض . فهي تعتبر أيضا مصدر لتلاحم أفراد المجتمع الجزائري، و وحدته حيث قامت بمصادرتها بإتباع وسائل ترهيبية و ترغيبية للإخضاع الأهالي و الاستيلاء على أراضيهم بقوة و طردهم إلى أماكن بعيدة فأجهزت على الملكية الجماعية المتمثلة في أراضي العرش و البايكو الحبوس و تحويل جزء كبير منها إلى الملكية الخاصة و توزيعها على المعمرين من أجل تثبيت أقدامهم ، كما أصدرت مجموعة من القوانين و المراسيم التي اتخذتها كأداة للسلب و النهب و تجريد الجزائريين من أراضيهم في إطار هذه سياسة عملت على تشجيع حركة الاستيطان و لتدعيم سياستها الزراعية و مواجهة الصعوبات التي وقفت في وجهها منذ شبكة المواصلات و بناء سدود المائبة و حفر الآبار و إدخال زراعة الكروم و التشجيع المحاصيل الزراعية التجارية و الحرص الشديد على سند المستوطنين بالأرض .

المبحث الأول: مصادرة أراضي الجزائريين و سياسة الاستيطان

منذ اللحظة الأولى لنزول الفرنسيين إلى الجزائر بميناء سيدي فرج بادر في مصادرة مساحات واسعة من الأراضي الجزائريين بنهب و السطو على الممتلكات و العامة و الخاصة هذا من أجل تفكيك المجتمع الجزائري بتدمير الاقتصادية فبدأت الإدارة الاستعمارية بشن قوانين التشريعية و استخدامها كسلاح منذ الأهالي و هذا من أجل تطبيق سياستها على رغم من تعاهدها في معاهدة السلم باحترام ممتلكات الأهالي بتكوين قطاع أملاك الدولة الدومين و ضمت بموجب قرار 8 سبتمبر 1830 بسيطرة على أملاك الحكام العثمانيين من الدايات و باشوات البايات الذين غادرو البلاد.

المطلب الأول: المرحلة الأولى 1830-1850

منذ تدخل السياسة فرنسا في مجال الزراعة ضمن عدة محاولاتها المتعددة في تدمير الاقتصاد المجتمع الجزائري من خلال مصادرات عديدة من الأراضي الجزائريين و التي إكتست أشكال مختلفة في تطبيق في سياستها منذ الاحتلال.

1. مصادرة ممتلكات الحبوس و البايلك:

بعد اتفاقية 4 جويلية 1830 استحوذت الإدارة فرنسية بعد شهرين من اتفاقية¹ عن طريق مرسوم مؤرخ 8 سبتمبر 1830 بحجز أملاك العثمانيين المتضمنة أملاك الأتراك و أملاك البايلك وذلك بقرار من "كلوزيل"* و كذلك الأوقاف الإسلامية (الحبوس)، منتهكا البند الخامس من معاهدة تسليم الجزائر الذي نص على عدم التعرض للأوقاف، لكنه تراجع عن حجز الأوقاف تحت ضغط

¹ Malfoud kadache, Djilla Sari, L'Algérie péremité et résistances (1830-1962), office des publications universitaires, Alger, p155.

*كلوزيلبرتان (Clauzel Bertana) (1773-1842) تخرج من المدرسة العسكرية ملازما 1791 نقيب في 193، و جنرال في 1807، حاصر كيوداروديقو، كان من أنصار نابليون الأول، عين حاكما عاما على الجزائر 1832-1836 في عهده سقطت قسنطينة. أنظر عدة بن داهة الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، 1830-1962، ج 2، ص 474.

احتياجات الجزائريين مؤقتا، و كونت فرنسا من أملاك العثمانيين مصلحة أملاك الدولة (Donenini)¹، و فتحت بذلك الطريق لهجرة المستعمرين الأوروبيين إلى الجزائر و أغرتهم بمختلف الوسائل و لكن الاستيطان الحر لم ينجح².

و يظهر ذلك جليا من خلال ما قام به سكان المدينة من احتياجات، و خاصته مفتوا و علماء الدين و بينوا للجنرال كلوزيل أن أملاك مكة و المدينة ليست ملكا للعثمانيين و إنما هي من أصول مختلفة، و أمام هذا الاحتياج تراجع كلوزيل عن القرار المتعلق بالاستيلاء على أوقاف مكة و المدينة مؤقتا، أما أملاك العثمانيين فقد كونت منها مصلحة أملاك الدولة³ مرسوم كلوزيل 7 ديسمبر 1830 المكمل للقرار السابق⁴ و الذي كان مدفوعا بنصائح السيدين "فوجرو"⁵ و "فونلاند"⁶ نص على ضم كافة الأوقاف الإسلامية التي شملت أوقاف مكة و المدينة و المساجد و الزوايا و سبل الخيرات و أوقاف الأندلس. و الطرق و المياه و الإنكشارية⁷ و كذا أملاك البايلك إلى مصلحة أملاك الدولة غير أن هذا القرار كان بمثابة ضربة للدين و الثقافة الإسلامية و أيضا كانت انعكاسات عديدة على الحياة الدينية و الإجتماعية للسكان مما تسبب في قيام العديد من الاحتياجات من طرف السكان و

¹ بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1889، ج 1، ص 158.

² يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية من 1830 إلى 1954، مرجع سابق، ص 8.

³ خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، د.ط، الجزائر، 1977، ص 23.

⁴ بشير بلاح، تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 158.

⁵ فونلاند: لقد كان مفتشا للمالية، و الثاني مقتصد في الجيش الفرنسي، أنظر خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية... المرجع السابق، ص 38.

⁶ خديجة بقطاش، المرجع نفسه، ص 23.

⁷ بشير بلاح، تاريخ الجزائر... مرجع سابق، ص 158.

التي كان لها دور في فشل تنفيذ هذا القرار نظرا لتخوف السلطة من تحولها إلى حركة مسلحة¹. و بهاذينالقراريين تكون إدارة الاحتلال قد كشفت مبكرا عن أهدافها مخالفة بذلك وعودها السابقة². بعد قرارات مصادرة أملاك الأتراك و الكراغلة و التي تعتبر من نوع الملكية الخاصة أصدر بارتوزيين في 10 جوان 1831 م نص على الخصوص بأنه موضوع تحت الحجز كل الأملاك البايليكية السابقة. يتم إعلان الحجز كإجراء قانوني من طرف الحاكم العام³.

و في فاتح من مارس سنة 1833، الذي يلزم كافة الملاك الحائزين، و الهيئات الدينية على إيداع سندات على مستوى إدارة أملاك العامة ضمن آجال محددة⁴، و جاءت هذه المصادرات مصاحبة بنتائج كثير منها تدمير المحاصيل و انخفاضها و تخريب الحدائق و حصولها الهدوليك للمياه الضرورية للري و هذا التدمير ينطبق أيضا على المناطق الجبلية التي تميزت دائما بأشجار المثمرة الكثيفة و المتنوعة مثل منطقة بن مناصر ناحية شرشال الونشريس بهذا يكون الانخفاض في الإنتاج و بداية تفكيك الريف الجزائري و ارتفاع الأسعار⁵ على أثر هذه المرحلة الأولى من نزع الملكية بدأ الاستيطان بشق طريقه، حيث كانت سياسته من أخطر العوامل التي أثرت تأثير مباشر على التركيبة الإجتماعية للمجتمع الجزائري فكانت البداية مع الاستيطان الرسمي و التي اعتمدت نواته الأولى على بناء القوى و المراكز الاستيطانية و استصلاح الأراضي من طرف العسكريين ليشرع فيما بعد في

¹ خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية... المرجع السابق، ص 23-25.

² عدة بن داهة، الاستيطان و الصراع حول الملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج 1، ط 1، المؤلفات للنشر و التوزيع، المسيلة، 2013، ص 337.

³ عيسى يزير، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830-1914، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 37.

⁴ Mahfoud Kadacke, Djilla Sari, L'Algérie publication universitaires, opcit, p 155.

⁵ Dijilali Sari, la dépossession des fellahs (1830-1962), Emag Éditions Alger, 2010, p 22-23-25.

عملية الهجرة المستوطنين من فرنسا و أوروبا إلى الجزائر بشكل مكثف و إخضاعهم العمل الجماعي لمدة خمس سنوات بعدها يصبحون ملاك حقيقيون¹.

تذكر المصادر التاريخية أنه في سنة 1834 وصلت إلى ميناء الجزائر سفينة محملة 400 مهاجر ألماني و سويسري و تسمت هذه العائلات على مناطق مختلفة في المدينة الجزائر حيث منحت لهم أراضي زراعية² بهذا تكون فرنسا القاطعة في استيطان الجزائر³ هو صدور يوم 22 جويلية 1834 مرسوما نص على إلحاق الجزائر جزءا من التراث الفرنسي⁴ و تشجع الهجرة المستوطنين على البقاء في الجزائر بناء على توصية اللجنة الافريقية و هو جنرال الكونت ديرلون الذي أكد بدوره للكولون تأييد فرنسا المعنوي المادي لهم⁵ يديرها حاكم يتبع رأسا لوزير الحربية في باريس و يساعده مجلس استشاري من كبار الشخصيات المدنية و العسكرية⁶، و قد عمل كل من العقيد دي لاموريسيار العقيد بيدو على إنشاء مراكز الاستيطانية كبرى تجمع الفلاحين الأوروبيين في الجزائر فكر دي لاموريسيا في تطبيق مشروعه في إقليم وهران داخل المثلث المحصور بين وهران و مستغانم و معسكر و ذلك بتوطين خمسة الألف من عائلة فلاحية توزع على 22 بلدية فوق أراضي تقدر مساحتها 800.000 هكتار تسند فيها مهمة الاستيطان إلى الرأسماليين يتحملون كل النفقات بإستثناء و المرافق العمومية من المهام الموكلة إليهم انتزاع الأراضي الزراعية من الفلاحين الجزائريين عن طريق المقايضة و عن

¹ عدة بن داهاة، الاستيطان و الملكية ، ج 1، مرجع سابق، ص 49.

² الظاهر بن حلف الله، التحول الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي الريف الجزائري 1830-1962، الذاكرة المنتخب الوطني المجاهد، الجزائر، العدد 2 ربيع 1995، ص 142.

³ عدة بن داهاة، الاستيطان و الملكية ، ج1، المرجع السابق، ص 51.

⁴ يحي بوعزيز، سياسة تسلط، المرجع السابق، ص 9.

⁵ عدة بن داهاة، الاستيطان... ج 1 ، المرجع السابق، ص 51.

⁶ يحي بوعزيز، سياسة التسلط ...، المرجع السابق، ص 9.

طريق شرائها منهم بأسعار زهيدة و قد طلب لاموريسيار منالحكومةالفرنسية قروضا مالية لا تقل عن 200.000 فرنك لتبتيب 2332 عائلة المائية و السدود سقي الأراضي الزراعية¹.

2. مصادرات ملكية القبائل:

إن كل الوسائل لم تكن تعزز الإدارة الفرنسية إذ أنها بعد ضم أراضي العثمانيين (الأتراك) المطرودين و الحبوس أقدمت على مصادرة كثير من الأراضي الأخرى أو فرض الحراسة² و ذلك بالقرار الشهير الصادر عام 1939 الأمر بمصادرة الأراضي الجزائريين الذين ساندوا الأمير عبد القادر عند استئنافه الجهاد³ و قد تم ذلك في الجزء الأكبر من الأقاليم الجزائري بومعزة بالطهرة و الونشريس بوبغلة في منطقة القبائل و أحمد باي في الشرق إذن تعتبر الطريقة الوحيدة لوضع حد مقاومة الجماهير هو تدمير المحاصيل و مصادرة الأراضي بعد انتهاك معاهدة التافنة 1837⁴. و كان بيجو صاحب شعار تطوير الجزائر بالسيف و المحراث لقد حدث تغيير كبير في هذا القطاع و حضى بعناية هامة من طرفه إذ أراد أن يطبق سياسته متميزة تمثلت أساسا في ضرورة الاحتلال الواسع بإنشاء مخيمات عسكرية يسكنها و يسيرها الجنود المتزوجون و كانت قناعته مؤسسة على رأي هو: "إن قانون أقوىاء قائم على الفلاحة بواسطة الجيش و عن طريق اجتماع الأهالي بالقوة الحربية⁵، و لقد أصدر الجنرال بيجو مرسوم 18 أفريل 1841 ينص على مصادرة أراضي القبائل الثائرة من أجل وضع حد لمقاومة الجماهير الشعبية⁶.

¹ عدة بن داهة، الاستيطان ... ج 1، المرجع السابق، ص 52.

² ابراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، ج 1، دار هومة، د.ب، ص 124.

³ بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 158.

⁴ DjillaliSari, ladépossessions ... ,opcit, p 18.

⁵ أحميدة عميراوي، السياسة الفرنسية و المقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة 1838-1858، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص 20.

⁶ Mahfoud Kadacke, DjillaliSari, l'Algérie ... ,opcit, p 157.

الأجل أن يستفيد منها المستوطنون الأوروبيون¹ وخاصة الأملاك الخاصة و الأملاك المشتركة التي قدر بأنها ضرورية للاستعمار يتم انتزاعها على الفور من أجل المصلحة العامة² لكن هذه السياسة لم تنجح فمن بين 800 جنديا و ضابطا منحوا أراضي الاستيطان لم يستقر منها بالجزائر سوى 600 شخص أما الباقي فقد عادوا إلى فرنسا بمجرد أن انتهوا من خدمتهم العسكرية، غير أن بيجو نجح في استقدام عدد لا بأس به من المهاجرين الألمان و الايطاليين و الإسبان بفضل التسهيلات الكبيرة التي كان يقدمها لهم³، و إن فكرة مصادرة أراضي القبائل الثائرة قد بدأ تطبيقها في عهد بوجو⁴ من خلال مرسوم 31 أكتوبر 1845 و الذي ينص بالاستيلاء على الأراضي القبائل التي تعادي الفرنسيين و تويد الأمير عبد القادر بموجبه استولت الإدارة الاستعمارية على حوالي نصف مليون هكتار في جهات كثيرة من البلاد⁵، و الواقع إن مصادرة الأملاك كانت تخدم هدفين:

- قمع انتفاضات الجزائريين هذا التواجد الفرنسي الاستعماري.
- الحصول على الأراضي بالخصوص في يد أقلية من المعمرين الكبار الذين كانت الفلاحة بالنسبة لهم مشروعا الجمهورية الثالثة التي عملت الاستيطان المدني و سياسة الإسكان و الملكية الصغيرة و مساندة المعمرين على بناء المراكز بتقديم الأراضي لهم مجانا⁶.

¹ يحي بوعزيز، سياسة تسلط، المرجع السابق، ص 10.

² Mahfoud Kadacke, Djillali Sari, l'Algérie ... , opcit, p 157.

³ يحي بوعزيز، سياسة التسلط... المرجع السابق، ص 10.

⁴ حنيفي هلايلي، منطقة سيدي بلعباس و مكانتها في سياسة فرنسا الاستعمارية 1842-1954 م، المصادر، مجلة سداسة تصدر عن المركز الوطني للدراسات و البحث عن الحركة الوطنية ثورة أول نوفمبر 1954، العدد 8، ص 163.

⁵ يحي بوعزيز، سياسة التسلط... المرجع السابق، ص 10.

⁶ حنيفي هلايلي، منطقة سيدي بلعباس، مرجع سابق، ص 165.

3. الحراسة القضائية :

كما فرضت الحراسة الجماعية على الأراضي كانت ملك القبائل بحجة أنها تترك أراضيها دون زراعة و ذلك لأن بعض الأهالي يهجرون أراضيهم نجاة من الإرهاب الفرنسي. لأنها ظهرت أوضاع لم تكن تضمن لهم العيش بهدوء و سلام مع جيرانهم الجدد المستوطنين¹.

و يعود تاريخ هذه المؤسسة الجماعية إلى 1845 حيث جاءت نتيجة مباشرة للوضع و السياسي و العسكري في ذلك الوقت، فالحراسة القضائية تطبق ضد القبائل التي تقاوم و التي تساند العدو بطريقة مباشرة أو غير المباشرة و أيضا تطبق على ممتلكات من يهجرها أو يتخلى عن إقليمه و صارت ممتلكات سكان الحدود الشرقية و الغربية². و في العام الموالي 1846 أصدر أمر آخر للاستيلاء على الأراضي القبائل المشاعة و تحويل ملاكها إلى عمال أجراء فيها. خاصة إذا ما عجزوا عن إثبات ملكياتهم بعقود تعود إلى ما قبل جويلية 1830.

بما أن معظم أراضي القبائل مشاعة و جماعية و عقود الملكية بينهم نادرة. لأن البيع و الشراء كان يتم عن طريق العرف و مجالس الجماعات، فإن السلطات الاستعمارية تعمدت إصدار هذا الأمر و القرار حتى تتمكن من الاستيلاء على المزيد من آلاف الهكتارات³، هذه المصادرات فعلية خلال السنوات الأولى حيث اتسع نطاقها مست العديد من القبائل و لاسيما المناطق الحضرية و ثم طورت الأرض بشكل كثيف لأن أعداد من الأوروبيين قدموا بحثا عن الربح و خاضوا بسرعة في استغلال الممتلكات الحضرية ثم في عملية امتلاك الأراضي. بهذا تطورت سياسة المصادرة مما أدى إلى فقدان مساحة شاسعة في المرحلة الأولى من نزع الملكية و ذلك بعد النصف الأول من القرن التاسع عشر حيث تربع المحتل على 60 مزرعة في متيجة على مساحة 14500 هكتار و ملكيات لاكتيس دي لافيل 800 هكتار بعين طاية و نجد بمقاطعة قسنطينة حوالي 200 حيازة استعمارية بلغ

¹ابراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ ... مرجع سابق، ص 124.

²Djillali Sari, la dépossession, opcit, p 17.

³يحي بوعزيز، سياسة تسلط، المرجع السابق، ص 10.

مجموعها 20.000 هكتار، و بعناية نسجل منذ 1837 ملكيتين مساحتها أكثر من 1000 هكتار¹، و في جويلية 1846 أنشأ مرسوم على أن زراعة الأراضي هو سبب كاف إنتزاع ملكيتها، وضعها تحت تصرف المصلحة العامة. انطلاقا من هذا تم انتزاع ملكية أراضي المرور أو المستريحة من القبائل في منطقة الجزائر العاصمة من أصل 168000 هكتار، 9500 هكتار تعود للدولة و 3700 هكتار للأوروبيون و 11500 هكتار فقط للجزائريين².

و إزاء هذه السياسات التعسفية لم يستسلم الأهالي بسهولة بحيث كان لهجومات أصحاب الأراضي الشرعيين دور كبير في القضاء على محاولات المستوطنين أو تعطيلها إلى حين. و كانت المقاومة الجزائرية التي امتدت من 1832 إلى 1847 و هي مقاومة الأمير عبد القادر قد شكلت عائقا كبيرا و أحدثت الاضطرابات في المناطق التي تمركز فيها المستوطنون و أسهمت في تعطيل نمو الرأسمالية الفرنسية منها المقاومة الشديدة التي أبداها الريفيون و في وجه المستعمر³، و خلال المدة من بين 1840 إلى 1850 نشأ 132 مركز استيطانيا جديدا من 45 في عمالة وهران 62 في عمالة الجزائر و 24 في عمالة قسنطينة⁴.

¹Djillali Sari, la dépossession, opcit, p 19-20-21.

²عبد اللطيف بن أشهر، تكون تحلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر 1830-1962، ترجمة نخبة من الأساتذة ش.و.ن.ت، الجزائر، 1979، ص 53.

³الطاهر خلف الله، التحول الاقتصادي، المرجع السابق، ص 103.

⁴عدة بن داها، الاستيطان ... ج 1، مرجع سابق، ص 58.

*تمكن الكولون فيما بين 1852-1853 من إقامة المستوطنات التالية:

- قطاع الوحدة الزراعية l'union Agriole لابسوق.
- ضيعة سان مور St Moure بغربال جنوب شرقي وهران.
- ملكية فرد كوفيل Francquecille بخميس.
- ضيعاتدويوي Dupuy في المسيلة و بومفو Bomfort في تمسلمت.
- 15 ضيعة بثليلات.

المطلب الثاني: المرحلة الثانية 1851-1870

تواصلت سياسة مصادرة الأراضي من الجزائريين و نزع ملكيتهم حتى في ظل الإمبراطورية الثانية إذ فقد المزارعون 365000 هكتار، رغم زيارة نابليون التي قام بها من أجل الصلح.

1. تطور مراكز الاستعمار على حساب الفلاحين:

مع ظهور الإمبراطورية الثانية فإن المقاومة لا تزال مستمرة بعد 20 عاما من القتال و التدمير لكل وسائل الإنتاج فسيطرت على المناطق المحتلة بإنشاء مراكز الاستيطان* الأوروبي حول حاميات في وسط محيط بالزراعات.

و في السهول نسجل تضاعف في المراكز الأخرى التي أنشئت أعراض عسكرية خاصة بمتيجة (وادي علاق) بناحية عنابة وهران (عين تيموشنت) بالشلف الهليل لمراقبة أهم الطرقات و المراكز الاستراتيجية منها المناطق الجبلية و هناك غابتان هامتان التي يعود تاريخ إعادة تشجيرها إلى عام 1843 و أصبحت مراكز السكان يحيط بكل منها محيط استعماري و ذلك في عام 1858 الأمر الذي بثية الحد و عمي موسى فالأول كان يراقب المنطقة الشرقية لتلك المرتفعات و الثاني يراقب عن كتب الطول الذي يتبع وادي رهو بين الشلف و سرسو أما بالنسبة الثالث مركز زمورة فقد ظهر عام 1863 و محيطه بالنسبة لمركز عمي موسى و حده خمس قبائل تمت مصادرة أراضيها و هي أحسن الأراضي أولاد عباس و لاد موجار - أولاد بواكني توارس متكورة (أولاد علي) قد صودرت و أصحابها عزلوا في الأراضي الضيقة و فقيرة عالف بالجنوب الغربي لعمي موسى¹.

و في 26 أبريل 1851 صدر قانون يقضي بتنظيم عمليات تملك الأراضي الأوروبيين و يشترط فيمن تمنح له قطعة أرض من 20 إلى 150 هكتار، أن يشارك بمبلغ مالي في استصلاحها و لا تصبح ملكا لهم إلا بعد مضي ثلاث سنوات على استقراره منها و بطئ هذا القانون معمولا به حتى

• ملكية فيرات Vegert و شركاؤه البالغة 2300 هكتار.

¹Djellali Sari, la dépossession ... ,opcit , p 28-29.

عام 1861¹، و قد أصدرت السلطات الفرنسية في نفس سنة 1851 قرار يعيد تنظيم كيفية منح أراضي الدولة، نص على إمكانية رفع التنازل المجاني الممنوح إلى 50 هكتارا و صادقت الجمعية الوطنية على قانون 1851 الذي يخول للإدارة الحق على الأراضي العرش بحجة المصلحة العامة أو مصلحة الاستيطان، كما صادقت على قانون جمركي بعض الموارد الزراعية التي تحتاجها فرنسا، و الصادرة من الجزائر و بورصة التجارة في سنين 1851 و 1852 على التوالي و ذلك تطبيق لفكرة الاستيطان الرأسمالي الكبير بهدف إنجاح استيطان الريفي².

2. الشركات الرأسمالية :

اتجهت الحكومة الإمبراطور إلى تشجيع الاستيطان الرأسمالي الواسع عن طريق الشركات الرأسمالية التي وعدت بإنشاء قرى استيطانية كثيرة لأعداد كبير من المهاجرين الأوروبيين الذين تتولى هي تهجيرهم من أوروبا مقابل حصولها على أراضي و أملاك عقارية واسعة³. من بين هذه الشركات:

1) شركة جنيفوار السويسرية تأسست عام 1853 من طرف سونيرديبورقار⁴ تحصلت على (25) ألف هكتار أحواز سطيف و (281) هكتار خلال عشر سنوات، و هجرت إليها (956) مستوطنا أوروبا. ثم تراجع على أعمالها و تخلت عن تعهداتها و طردت المستوطنين و عوضتهم بمستخدمين و مستأجرين من الأهالي لرخص أجورهم، و سهولة السيطرة عليهم و كثرة أرباحهم.

2) الشركة العامة الجزائرية حصلت عام 1865 على 100 ألف هكتار بإيجار فرنك واحد للهكتار و أغلبها (80 ألفا) في مقاطعة قسنطينة، و عندما أفلست حولت أملاكها إلى الشركة

¹ يحي بوعزيز، سياسة التسلط، المرجع السابق، ص 18.

² حياة قنون، الاستيطان الفرنسي و مصادرة أراضي الجزائريين خلال قرن التاسع عشر، جامعة سيدي بلعباس، الحوار المتوسطي، العدد 3، 4، ص 151.

³ يحي بوعزيز، سياسة التسلط، المرجع السابق، ص 18.

⁴Djillali Sari, la dépossession, opcit, p 31.

الجزائرية التي تنازلت الدولة على (70) ألف هكتار. و حصلت عام 1867 على (170) ألف هكتار أخرى من أجود الأراضي في منطقة وادي زناتي تأمينا للقرض المالي الذي قدمته للسلطات الاستعمارية و مبلغه 100 مليون فرنك¹.

(3) الشركة هبرة و مكتا La Habra et Macta يترأسها رجل أعمال باريسي. ج كاهن، شبكتها مصرفية وصلت تدريجيا إلى تغطية أغلب المراكز الريفية و حتى الشبه الحضرية للجزائر. رغم أنها عملية مثمرة إلا أنها مدمرة للفلاحين فقد منحت الدولة 2500 هكتار منها 15320 هكتار أراضي صالحة للحوت و البقية عبارة عن مسارات و أراضي فلاحية بمنطقة مكتة السيف بين أرزيو و مستغانم بالمقابل عليها ننجز عدة أعمال منها (تجفيف السقي، استصلاح الأودية) غير أن برنامج الاستصلاح يسير ببطء مما أدى إلى تصفية هذه الشركة عام 1911².

(4) الشركة الفلاحية و الصناعية كصحراء الجزائر التي تسيطر على 24000 نخلة في الجنوب³.

(5) شركة جمعية الغابات حصلت على 160 ألف هكتار من الأراضي الغابات لتستغلها مدة (90) عاما غير أنها باعت امتيازها هذا إلى ثلاثين مستوطنا أوروبيا، بمقتضى هذه السياسة سيطرت الشركات الرأسمالية على حوالي (600) ألف هكتار و سيطر المستوطنون على حوالي نصف مليون هكتار أخرى. و سيطرت السلطات الاستعمارية على حوالي 200 ألف هكتار من أراضي و تهجير العناصر الأوروبية لتوطينها بالجزائر. و لكنها لم تقم بذلك و فضلت استخدام الأهالي بأجور منخفضة و بأعداد كبيرة، لتوفير المزيد من الأرباح و لم

¹ يحي بوعزيز، سياسة تسلط، المرجع السابق، ص 18-19.

²Djillali Sari, la dépossession des ... , opcit, p 34.

³أحميدة عميراي، آثار السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 60.

تستعمل إلا ببيع الأراضي التي حصلت عليها. لكي تسهل حياة المستوطنين و بذلك اقتصادية.

نجحت في عدة الزراعات منها زراعة القطن عام 1850 و زراعات التبغ و الكروم و البطاطا و النباتات العطرية و تم التوسع في زراعة القمح الصلب كأهم منتج زراعي للبلاد و اهتمت الإدارة الاستعمارية بإنشاء شبكة من الطرق البرية و الحديدية و الجسور الكبرى منذ مصطلح الخمسينات و خاصة ابتداء من 1857¹.

حيث وصلت سياسة الإقامة إلى نزع الملكية ل 61000 هكتار من أحسن الأراضي ل 16 قبيلة أي ما يقارب ب 20% من ممتلكاتها و قد استفادت من السياسة الإقامة المعمرين².

إن الاستعمار الفرنسي يفكر في كل الوسائل الممكنة للاستحواذ على أكبر قسط من الأراضي لتحقيق ذلك لجأ إلى إصدار مرسوم 1844 و 1846 من جهة لجأ إلى خدع أخرى و ذلك بإصراره على تطبيق صفة أراضي العرش الأراضي الملك حتى تصف هذه الأخيرة في أملاك الدولة و هكذا ضاعفت المكاتب العربية الجبايات بمنطقة مستغانم انطلاقا من عام 1855 و توصلت حتى فرض قانون الإيجار الذي حددته ب 50 فرنك لكل هكتار صالح الزراعة من المراعي بالسهل³ الغربي من الشلف، بحيث أن منطقة عكرمة (شراقة) كانوا يدفعون 1894 فرنك و سكان عكرمة كانوا يدفعون 3000 فرنك و هكذا فإن مجموعات كبرى من السكان أجبروا على تأدية رسومات جديدة بالرغم من قوانين سابقة من جهة أخرى في بعض الحالات المزارعون لا يملكون من الأراضي إلا التي حوزتهم بمساحات كبيرة، و بتطبيق سياستها جد و نقله فهي تقوم بتقسيم الأراضي مثل أولاد قمبر بغرب الجزائر فهذه القبيلة تتربع أراضيها على جهتين الشلف هدفها الإدارة تسهيل استيلاء على الأراضي

¹ يحي بوعزيز، سياسة التسلط ... المرجع السابق، ص 19.

² Mahfoud Kadache, L'Algérie des algériens de la préhistoire à 1945, edif Alger, 2000, p 643.

³ Djillali Sari, la dépossession, opcit, p 35.

المزارعين مماثلاً بضطر الفلاحين إلى بيع أراضيهم و تعتبر تهديدات لهم¹. و تم وضع نظام البيع بموجب مرسوم 25 جويلية 1860²، استمر نظام التنازل المجاني من مجيء نابليون الثالث الذي عرف عهده بتوقف حركة الاستيطان. إذ توقفت الحكومة عن منح الأراضي، و لكن ذلك لصالح الجزائريين و إنما لصالح الشركات المالية الكبرى. و ذلك على حساب الاستيطان الصغير، فرغم السيناتوسكونسولت ب 22 أفريل 1863 الذي أصدره نابليون الثالث، المعلن فيه أن القبائل تصبح مالكة الأراضي التي تنتفع بها بصفة دائمة و تقليدية³. فإن القانون يحمل في مضمونه العام هدف تحطيم و تفكيك القبيلة الواحدة بين مختلف الدواوير أو بمعنى الاستعاضة عن الوحدة التقليدية للقبيلة بنظام إداري جديد نواته الدوار و ليس القبيلة، و هذا بهدف خلق الملكيات و الفردية و القضاء على وحدة القبيلة و الجماعة.

لقد ارتبطت فكرة الاستعمار الفرنسي بالأرض في الجزائر حيث قام بنقل ملكية الأراضي من الجزائريين إلى الأوروبيين بمراسم و قوانين مختلفة و سعى أيضا إلى استغلال الفلاح الجزائري استغلالا للأمن خلال تطبيق نظام "الخماسة" هو نوع من العقد له بعض تشابه مع عقد إيجار المزارع بالشراكة في القانون فرنسي هو عقد خاص في الدول العربية النقطة الوحيدة له بتشابهه مع عقد الإيجار المزارع بالشراكة غير أنه يقف على حد سواء لفقد التأخير و اتفاق الشراكة والذي مثله يمكن أن نسميه عقد مسمى في عقد الخماسة يوفر مالك الأرض الأراضي، البدو و الثروة الحيوانية. أما المستأجر يحصل على تعويض من عمله يقدر ب 5/1 من محصول منها و قد حصل على الاسم الخماس من الاسم الجماعي (الخميسي) من كلمة (خمسة) و التي هي الوحدة و هذه النسبة حاليا قابلة التغيير⁴.

¹Djillali Sari, Ibid, p 35-36.

²صالح حيمر، السياسة العقارية، مرجع سابق، ص 143.

³حياة قنون، الاستيطان الفرنسي و مصادرة، المرجع السابق، ص 22.

⁴مصطفى حجازي، نظام الخماسة في القطاع الوهراني (سيدي بلعباس) نموذجا، مجلة المواقف و البحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ، جامعة معسكر، العدد 09 ديسمبر 2014، ص 423.

لقد حولت شركة جينيف نظامها الاستغلالي إلى الخماسة و جذبت إلى أراضيها النازحين الآتين من الجنوب و مناطق الخ و مجانية. كانت تؤجر 8147 هكتار من أملاكها بسطيف تجلب لها معدله 17 فرنكا بكل هكتار، لم يكن الاستعمار يستخدم دون تمييز إيجار الأراضي الزراعية أو نظام الخماسة. يستخدم نظام الخماسة من طرف الاستعمار إما في بداياته و إما في الأراضي البعيدة عن مراكز الاستيطان¹.

شجعت السلطات الاستعمارية سياسة التهجير و الاستيطان الريفي فأنشأت 11 قرية استيطانية بين عامي 1861-1864 و 11 قرية أخرى عام 1870². حيث لجأ المضاربون بسبب عجزهم عن استصلاح الأراضي بأنفسهم إلى خماسة الملاك السابقين للأرض ضامنين بتلك الكيفية ربيعاً في انتظار التمكن من الاستفادة من أراضيهم بشكل أفضل، إيجار الأراضي الزراعية الذي لم يكن معروفاً إلى غاية تلك الفترة استخدام الأراضي الخصبة عندما رأى المستوطنون أن حصة الخماسة تكون الكبيرة و أن من الممكن توفير عمالة رخيصة. كان تأجير الأراضي مربحاً أكثر في النواحي الخصبة حيث لجنة لوهون الطابع الاستثنائي لتأجير الأراضي و نظام الخماسة. في مجمل إقليم الجزائر العاصمة قدرت ب 5% على أقصى تقدير نسبة الملكيات الأوروبية المزروعة من طرف خماسة³، فبعد محاولات السلب و الاستيلاء على مساحاته الشاسعة الأراضي الزراعية من طرف الشركات الرأسمالية فإن الإمبراطورية النائبة انتهت في ظروف جد صعبة. فسقوطها كرس الانتصار النهائي للاحتلال و سمح بإقامة النظام الموجه للتضييق أكثر فأكثر على المزارعين⁴.

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة 1870-1914

¹ الطيبشنتوف، دراسات في تاريخ الجزائر خلال القرنين الثامن عشر و تاسع عشر ترجمة أوداينية خليل، د.ط، رقم النشر 4.07.5391 ، ديوان المطبوعات الجامعية 2012-2015، ص 213.

² يحي بوعزيز، سياسة التسلط، المرجع السابق، ص 27.

³ الطيبشنتوف، دراسات في تاريخ... المرجع السابق، ص 213-214.

⁴ Djillal Sari, la dépossession ... , opcit, p 52.

شكلت الأرض ميدان للصراع بين الأهالي من جهة الإدارة الفرنسية و المستوطنين من جهة أخرى و ذلك أنها تعتبر أساس البناء الاجتماعي لدى المجتمع الأهلي، كما شكل مورد الاقتصادي الوحيد أما بالنسبة للمستوطنين و الإدارة الفرنسية الجشع و النزعة الاستقلالية هي التي أدت بهم إلى انتزاع أراضي الفلاحين¹. نستهلها بالانتفاضة 1871 فبعد نهايتها تمحصت عن ردود فعل عنيفة ضد الفلاحين، المكان الريف على دفع ضريبة الحرب 64739075 فرنك من الذهب السكان الذين حملوا السلاح مباشرة. بالإضافة إلى ذلك تم نزع نصف مليون هكتار و قد وصل المبلغ في بداية 1872 إلى 30 مليون و في جوان في نفس السنة إلى 35 مليون و الذين لا يستطيعون دفع المبلغ المستحق تصدر أملاكهم و تباع بالقوة².

و بقدر ما دفعه الأهالي للإدارة بخمسة و ستون مليون فرنك ذهبي أي بنسبة 70.4% من ممتلكاتهم، أما فيما يخص الغرامات فيتم توجيهها في إصلاح المدارس و الثكنات و الكنائس³. الواقع أن أصعب المصادرات هي التي أعقبت ثورة 1871 حيث انتزعت ما بقي من أراضي تحت حيازة القبائل و فعلا فقدت القبائل الثائرة جميع ممتلكاتها من أكثر القبائل تضررا أولاد شلبح و ثلاث و أولاد بوعون و أولاد على تحمامت و أهل غسيرة و الحراكطة و جرمة آيت حركات المعذر و آيت حركات الحرمت و أولاد سلطان فلقد أصابهم إجراءات المصادرة إصابة بالغة اضطروا إلى شراء جزء من ممتلكاتهم و التخلي عن الباقي لفائدة الاستيطان⁴.

¹عقيب محمد السعيد، السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1870-1900، المؤتمر الدولي الثاني جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائريين الجريمة المكتملة و المساءلة المؤجلة، قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة بسكرة 16-17 نوفمبر 2011، ص 8.

²DjillaliSari, la dépossession... , opcit, p 53-54-55.

³عقيب محمد سعيد، السياسة الاستعمارية في الجزائر... المرجع السابق، ص 8.

⁴عبد الحميد زور، الأوروبيين إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية الاقتصادية و الإجتماعية 1837-1939، الجزء الأول، المجلد الأول، ط.خ، ديوان مطبوعات الجامعية، 2010، ص 296.

و لقد كانت الإجراءات مصادرة الأراضي التي تمت 1871 من أقسى العقوبات التي سلطت على الأهالي المسلمين خلال فترة الاستعمارية، ففي 25 مارس 1871 صودرت أملاك المقراني¹.

1- التجريد الأكثر إثارة لفترة الاحتلال (الحراسة القضائية للأراضي):

إن المجلس الوطني العام يقرر على عجل منح 100.000 هكتار من أراضي الألباسين و اللورين² في حين أشار فرحات عباس إلى 2639000 هكتار منحت 500000 هكتار منها إعطاء لهذه الأخيرة³.

إذ تم نشر قوائم طويلة بإسم القبائل التي تصادر أراضيها عموما 313 من السكان مستهم هذه الإجراءات ما يزيد عن مليونين و نصف من الهكتارات وضعت تحت الحراسة سبع قبائل جردت تماما من ممتلكاتها أجبروا آخرين عن التخلي على أراضيهم بينما آخرون سمح لهم بإعادة شراء ممتلكاتهم لكن جزء منها، أي أراضي التي تدر محاصيل للاستفادة منها مثل الأراضي الجبلية و بهذا تضاف هكتارات من أخصب الأراضي إلى أملاك فرنسا و هكذا فإن لم تتمكن الإمبراطورية من فعله خلال ظرف عشرين سنة فإن الجمهورية الثالثة تجرأت على فعله في بضعة أشهر، بعد أربعين سنة من الغزو 1836-1870 خسر الفلاحون مليون هكتار معظمها تقع في السهول الخصبة.

2- تكاثر مراكز الاستيطان بالأراضي التي تحت الحراسة القضائية:

فبعد المصادرة تم تسليم الأراضي للمستوطنين سنة 1874 ظهر أربع مئة مركز معظمها 76 بالمنطقة الشرقية و 114 بالوسط الغربي و 17 مزرعة جديدة و البقية استحداثات حديثة ففي الجزائر الوسطى¹.

¹ ابن موسى بن حمادي، مشكلة ملكية الأرض في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر 1850-1900 المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 06، العدد 01 (2022)، جامعة أدرار، الجزائر، ص 909.

² DjillaliSari , la dépossession ... , opcit, p 57.

³ فرحات عباس، ليل الاستعمار، نقله العربية، ترجمة أبو بكر رحال، الجزائر، 2005، ص 57.

كان يتعلق الأمر خاصة باستعمار بلاد القبائل لأنها مفيدة للغابة أي السهول الخصبة سباو و إسارو الساحلية بعد إنشاء القرى التي يسكنها الكوربات، اسبورج بني عمران بغرب عمران و بغرب الجزائر تظهر مراكز منها بسهول الشلف و بالهضاب العليا الطهرة و الونشريس كما بالمنطقة الغربية فكانت منتشرة بالسهول الساحلية و شبه الساحلية أي السلسلة التلة جبال بني سوقران².

و هكذا تكون ثورة بلاد القبائل (1871) قد ساهمت في مضاعفة أعداد الكولون بثلاث مرات في بعض، القرى كما هو الحال مع قرية بالستروالأحضرية، و آلت إلى إنشاء قرى استيطانية جديدة مثل قرية باليكاو في قسم معسكر منحت ذريعة لفرنسا للاستيلاء على الأراضي ساهموا في تنفيذ حملة فرنسا و احتزت منها 446.000 هكتار و غرمتها 10.880.443 فرنك³.

أما بالنسبة للمنطقة الشرقية نجد خلية حقيقية فالمراكز تقع في كل مكان سواء في الهضاب العليا لسطيف و قسنطينة. في المناطق الجبلية مثل السلسلة النوميديية و الأوراس.

تجريد القوى الشعبية (الترسانة القانونية):

بدأ الاستعمار الفرنسي يعجل في تجريد الفلاحين من الأراضي فذهب تفكيره في سن القوانين و ذلك لحشد أكبر مساحة ممكنة من الأراضي لصالح المعمرين باشرت الجمهورية الثالثة في تطبيقها⁴ منها قانون وارانوي 1873 Warnier هو قانون المعمرين.

و خلال الفترة مابين 1871-1882 وزعت 347.268 هكتار قيمة 43 مليون فرنك و مجانا و أنشأت 197 قرية جديدة يقطن بها 30.000 ساكن⁵. و لقد نشطت حركة الاستيطان الحر بفضل

¹Djillali Sari, la dépossession des fellahs ,opcit, p 57-58-59-60.

²Djillali Sari,la dépossession ... ,opcit , p 60.

³عدة بن داهة، الاستيطان و الملكية، ج 1، المرجع السابق، ص 441-442.

⁴Djillali Sari, la dépossession, opcit, p 66.

⁵أحمد محساس، الحقائق الاستعمارية و المقاومة، دار المعرفة، ط خ، الجزائر، 2007، ص 160.

قانون وارانبي الصادر عام 1873 و استهدف القضاء على الملكية الجماعية للقبائل و الأعراش بفضل قانون عام 1887 المكمل للقانون السابق و الذي كلن أكثر مكررا، خبثا و خداعا. فسمح ببيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بطلب من المضاربين المتواطئين من كتاب العدل وكلاء الأعمال. يحصلون على تلك الأراضي. بمبالغ زهيدة جدا تمثل أبخس الأسعار¹.

و بذلك تواصل فقدان الأهالي للأرض و توغل المستوطنين الأوروبيين في أراضي العرش و هو ما تضمنته عقود البيع في تلك الفترة. فقد نشرت جريدة المبشر التي أنشأها المستوطنون ما بين 1847-1912 حيث تنشر القرارات و الأوامر الصادرة عن السلطات الفرنسية في الجزائر باللغة العربية حيث كتبت في عددها الصادر بالتاريخ 02 مارس 1891 عقد بيع الأراضي مشاعة بين الأفراد لعرش بن محمد في الساحة الشرقية لمدينة بجاية ورد فيه بمقتضى رسم وقع لدي الأستاذ بتازنوتير ببجاية في 16 أفريل 1887 الموافق عليه برسم آخر لدى أستاذ براشي تونير ببجاية في 1 ماي 1890 فالأشخاص الآتية أسماؤهم:

- سي محمد السعيد بن معمر فلاح عرش بني محمد البلدية الممتزجة بواد المرسي الذي يقع² في شرق مدينة بجاية. و تسمى أبو فاس في الوقت الحاضر.
- قاسي، السعيد بن محمد "... (و تستمر القائمة على هذا الشكل ذكورا و إناثا إلى اثنين و أربعين اسما 42)³.

و قد تمكنت الإدارة الاستعمارية فيما بين 1887-1889 من الاستيلاء على 957 ألف هكتار بصفة مجانية كانت ملكا أكثر من 224 قبيلة⁴.

¹ يحي بوعزيز، سياسة التسلط ... ، المرجع السابق، ص 40-41.

² بن موسى حمادي، مشكلة ملكية الأرض... ، المرجع السابق، ص 913.

³ بن موسى حمادي، المرجع نفسه، ص 914.

⁴ يحي بوعزيز، سياسة التسلط، المرجع السابق، ص 40.

ففي خلال فترة 1880-1908 فإن مجموع ما تحصل عليه الكولون هو 450823 هكتار و وصل عدد الأوروبيين سنة 1886 إلى 536.000 منهم 318.000 فرنسي و 218.000 أجنبي¹.
سنة 1898 لم يكن يوجد في كامل مقاطعة سوى 2 أو 3 من الكولون لديهم خماسة حيث بدأت الطبقة الأخيرة تعوض نظام تأجير المزارع² و الخماسة³ في الحلول عام 1900 فقدت القبائل العربية 2.250.566 هكتار بموجب مختلف القوانين الجائزة الخاصة بالمصادر و قد فقدت منطقة القبائل في عملية واحدة سنة 1871، 2239000 هكتار بهذا استفادة المستوطنين بازواج الجنسية فهم مواطنون فرنسيون و ذلك بتواجد ممثليهم في البرلمان الفرنسي. و استفادة أيضا من وجود 30000 كم من الطرقات و 5000 كلم من السكة الحديدية و هي جميعها في خدمتهم و مصلحتهم فقط. إضافة إلى الأعمال الهيدروليكية و السدود الكبرى التي أقيمت لسقي أراضيهم و كذلك الأشجار العنب و بضاعة الخمور التي تتربع على مساحة 230000 هكتار و التي تنتج سنويا 13000000 هيكتوليترا⁴.

¹ شارل روبير آجرون، تنمية الاستيطان في الجزائر 1870-1930، ترجمة محمد الطاهر العمودي، المصادر، العدد 2، المركز الوطني، البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 1954، ص 241.

² علي نابليت، مصادرة أملاك أهل الزعاطشة و أولاد طاعن بناحية قالمة 1850-1853 الثقافة، العدد 115 المؤسسة الوطنية للفنون المطبوعة، الجزائر، 1997، ص 31.

³ الطيب شنتوق، دراسات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 214.

⁴ علي تابليت، مصادرة أملاك ... ، المرجع السابق، ص 31.

المبحث الثاني: عوامل تطور الزراعة الكولونiale :

عرفت الهجرة الاستيطانية في الجزائر نشاط ملحوظا خلال فترة الاحتلال، مما أدى إلى زيادة الطلب على الأراضي الجزائرية، و قصد تلبية متطلبات الاستيطان لجأت الإدارة الاستعمارية إلى إيجاد طرق جديدة للحصول على الأراضي و قد تجلت هذه الطرق في مظاهر كثيرة، منها:

التشريعات العقارية، إدخال زراعة الكروم و المحاصيل التجارية، المؤسسات الزراعية المتخصصة. و التي دمرت قدراتهم الاقتصادية و نتج عنها تدهور خطير في مستوى معيشتهم.

المطلب الأول: التشريعات العقارية

أصدرت السلطات الفرنسية عدة مراسيم و قوانين، كان الهدف منها تفكيك البنية الإجتماعية للجزائريين و انتزاع أراضيهم و منحها للمستوطنين منها:

1. مرسومين: الأول 1 نوفمبر 1844، الثاني 21 جويلية 1846.

و جاء لهدفين:

- طمأنة الجزائريين بالأمان على قطعهم الأرضية و ملكياتهم مستقبلا، تسهيل انتقال الأراضي الزراعية إلى الكولون¹.

فالمرسوم الأول أثبت شرعية ما يملكه الكولون و صادق على العقود العقارية و القاضي بانتزاع كل الأراضي غير المستغلة زراعيًا².

أما المرسوم الثاني قرر بأن السلطات الاستعمارية سوف تباشر إجراءات تحقيق عن عقود الملكية العقارية الريفية بتحديد مساحتها وفق قرارات خاصة تصدرها وزارة الحربية. و كل الأراضي التي

¹ عدة بن داها ، عدوانية التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر و خروجها عن القانون و الأخلاق، الناصرية للدراسات الإجتماعية و التاريخية، العددان 5 و 6 جوان 2014/2015 جامعة معسكر، ص 191-192.

² الغالي غربي، العدواني الفرنسي، المرجع السابق، ص 196.

ليست لها سندات ملكية فإنها تتحول إلى ملكية الدولة¹. و مس هذا المرسوم أراضي المور "تفرض بدون مالك" أي أن عدم زراعة الأراضي يكون سببا كافيا لانتزاع ملكيتها و وضعها تحت تصرف المصلحة العامة، و تطبيقا لهذا المرسوم تم انتزاع 168.000 هكتار في منطقة الجزائر العاصمة و حدها عاد منها 95.000 هكتار لقطاع الدولة و 37.000 هكتار لصالح الأوروبيين²، 11.500 فقط للجزائريين و منه فقد أرسيا المرسومان قواعد الاحتلال العقاري و الانطلاق الفعلي لتجسيد الاستيطان.

2. مرسوم 31 جويلية 1845:

مرسوم حكومي قاضي بالسماح للعسكريين بحجز الأراضي الزراعية في حالة حدوث أي نشاط عدائي للوجود الفرنسي إذ نصت المادة 10، منه على مصادرة أملاك الجزائريين الذين:

- اقترفوا أعمالا عدائية ضد الفرنسيين أو ضد القبائل الخاضعة، أو قدموا مساعدات مباشرة أو غير مباشرة للتأثرين ضد فرنسا أو قاموا باتصالات معهم.
- أهملوا أراضيهم و التحقوا بالثور.
- غادروا منازلهم لمدة تجاوزت ثلاثة أشهر دون إذن من السلطات الاستعمارية الفرنسية³.

3. مرسوم 19 سبتمبر 1848:

يقضي هذا المرسوم في مبادئه الأولى بمنح اعتماد مالي قدر ب 50 مليون فرنك لوزارة الحربية لتمكينها من تغطية تكاليف السنوات الأربع 1848-1851 الخاصة بإنشاء المستعمرات الفلاحية في مناطق الجزائر و كذلك للخدمات ذات المنفعة⁴، و نصت المادة الثالثة من هذا المرسوم على أن

¹ عدة بن داهاة ، الاستيطان ... ج1 ، المرجع السابق، ص 348-349.

² عبد اللطيف أشنهو، تكون التخلف في الجزائر...، المرجع السابق، ص 53.

³ المرجع نفسه، ص 52.

⁴ عدة بن داهاة ، الاستيطان... ج 1، المرجع السابق، ص 354.

الكولون المزارعين أو الراغبين في التحول إلى المزارعين سيتلقون من الدولة قطعاً أرضية زراعية بشكل مجاني تتراوح مساحتها من 02 إلى 10 هكتار للعائلة الواحدة.

المادة الرابعة نصت على أن المساعدات الخاصة باستصلاح الأراضي مهما كانت طبيعتها، فلا يمكن بحال من الأحوال أن تتجاوز ثلاثة سنوات و بعد انقضاء هذه المدة فإن المباني المنجزة للكولون و الأراضي الممنوحة لهم تصبح ملكاً شرعياً لهم شريطة الامتثال للمراسيم و للقرارات المنظمة للملكية في الجزائر¹.

4. قانون 16 جوان 1851:

أكد هذا القانون أن الملكية حق مضمون للجميع بدون تمييز بين الملاك من الأهالي و الملاك الفرنسيين و غيرهم، و ينص كذلك على أن حقوق الملكية و حقوق التمتع العائدة للأفراد و العشائر و بطون العشائر². و قد حضرت لجنة ترأسها الجنرال دي لاموريسيار أحد مؤيد فكرة ترحيل الجزائريين و حشدهم في جهات معينة، لقد زرع هذا القانون توازن المجتمع بشكل خطير بدأت الأراضي المخصصة لنظام الاستراحة الأرض و للرعي و التي كانت واسعة قبل تطبيق هذا القانون فشهدت تناقصاً يعني ذلك اختناقاً بنسبة للقبائل إلى أن السلطات الاستعمارية كانت تعني ذلك تماماً. حيث كتب مستشار الدولة ليتبودوا في أحد تقاريره يقول: "لا يمكن حصر هؤلاء الناس فجأة ضمن خطوط هندسية متراسة في حين أنهم يحتاجون الصحراء شتاء و السهول التل في الربيع و الصيف و الجبال و الغابات في فترات الجفاف"³.

¹ عدة بن داهاة ، الاستيطان... ج 1، المرجع السابق، ص 355.

² مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة و المجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 14.

³ عدى الهواري، الاستعمار الفرنسي في...، المرجع السابق، ص 62-63.

و بمقتضى هذا القانون الذي ضم الأراضي الغابية إلى أملاك الدولة فإن 200 ألف هكتار من الأراضي الغابية و 60 ألف هكتار من أراضي القبائل أعلنت تابعة للدولة¹.

كان هذا القانون قد ترك جانبا هاما في كيفية حصول الفرنسيين على الأراضي الجزائريين الزراعية و سرعان ما بدأت الحكومة الفرنسية عملية حصر الأراضي التي تزرعها القبائل الجزائرية و رسمت خطة الأمتلاك الدولة لجزء هام منها و ترك الباقي و غلته للمواطنين، استندت الحكومة الفرنسية إلى إدعاء يقول أن الوطنيين لا يزرعون كل أراضيهم و أنهم ليس لديهم حجج رسمية تثبت ملكيتهم الشرعية لها، فتركت جزء بسيطاً من هذه الأراضي لهم. و استولت على الباقي و كانت هذه القبائل تعمل في نظام اشتراكي في زراعته ثم تقسم المحصول بين رجالها و سنرى أن الأراضي المتروكة ستمر إلى كبار الممولين الفرنسيين يعهدون بزراعتها إلى ما يشاؤون².

5. القرار المشيخي "Senatus_Consult" 22 أبريل 1863:

قانون Senatus Consulte المعروف بالقرار المشيخي الصادر في 22 أبريل 1863 الذي يهدف إلى تمليك القبائل الأراضي التي تستغلها مع توزيع هذه القبائل إلى بلديات و دواوير وجود ترتيب العقارات الموجودة في أقاليمها. و أخيراً تأسيس الملكية الفردية في الأقاليم المستحدثة³. يعتبر هذا القرار منعرجاً في تاريخ الملكية العقارية لما نتجت عنه من آثار بليغة الخطورة على مستقبل البنية الاقتصادية و الإجتماعية للمجتمع الجزائري، فاستبدل حق استفادة القبائل الجزائرية من الأراضي العروش بملكيتها و فرض تقسيمها على الدواوير و الأفراد لتفتيتها و تحويلها إلى ملكيات فردية بغرض تحقيق الترقية الثقافية للجزائريين إلى جذبهم إلى الحضارة الفرنسية و ذلك من خلال تكثف المعاملات العقارية مع المستوطنين و تأثرهم بهم، و بذلك انتقلت مساحات هائلة من الأراضي إلى السلطات الاستعمارية و الكولون قرابة 6 ملايين هكتار سنة 1866 منها 508.000 هكتار من

¹ عدة بن داهاة ، الاستيطان... ج 1، المرجع السابق، ص 362.

² جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1960، دار المعرفة، مصر 1959، ص 230-231.

³ أحمد سيساوي، البعد البايلكي... ، المرجع السابق، ص 269.

الأراضي الزراعية للكولون و تحول كثير من الجزائريين من ملاكين إلى خماسين في حقولهم لا يحصلون سوى رمقهم فاضطر الكثير ممن احتفظ ببعض الملكيات الصغيرة إلى الاستدانة لشراء من الأوروبيين أو اليهود بفوائد بعضها 20% شهريا أي 240% سنويا¹.

و يهدف إلى حصر القبائل الجزائرية في مناطق معينة، التي أصبحت تسمى فيما بعد "الدواوير" و كان لها تأثيرا ثنائيا يتمثل الأول في القضاء على الحقوق المكتسبة سابقا بإعادة توزيع الأراضي من جديد بين الدوار و البلدية و الدولة و الثاني يتمثل في محاولة إيجاد آلية عرض جميع أراضي الجزائريين المتبقية في السوق الفرنسية للعقار².

6. قانون 26 جويلية 1873 قانون وراني La Loi Warnier:

بناء على تقرير تقدم به "فارني" Warnier³ يهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل و الأعراس، بحيث لم يعد هناك ملاك الأرض تحت صفة أو سند أو ملكية العرش أو الملك و إنما ملاك عقاريون لا غير و يعتبر هذا القانون مكملا للإجراءات التي جاء بها القرار المشيخي ب 22 أبريل 1863 بإقرار الملكية الفردية للجزائريين و عن طريق هذا القانون سيوقع الفلاحين الجزائريين مجد و بعد أن تحصلوا على سندات ملكية من قبل إدارة المصالح العقارية إلى بيع أراضيهم ليجدوا مبعدين عن ذلك⁴.

الهدف إلى تحقيق غايتين هما:

¹ بشير بلاح، تاريخ الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص 159.

² شهر زاد رفاف، خيرة سياب، التشريعات العقارية الفرنسية أداة أخرى لسلب أملاك الجزائريين 1830-1873، مجلة الأحياء، المجلد، 20، العدد 26، سبتمبر 2020، جامعة طاهري محمد بشار، ص 755.

³Warnier وراني: ممثل الجزائر في الجمعية العامة نائب يمثل الكولون الجزائريين في البرلمان الفرنسي، و هو الذي بناء على اقتراحه تم التصويت على قانون تحويل الملكية الجماعية في الجزائر إلى ملكية خاصة". عدة بن داهاة، الصراع و الاستيطان، ج 1، المرجع السابق، ص 391.

⁴المرجع نفسه، ص 392.

- تمكين الجزائريين من استعادة قوتها الإنتاجية القديمة بفضل قاعدة أفضل للملكية.

- وضع حد لحالة اللامعاشية التي توجد عليها توزيع الأراض بين سكانها الحاليين و السكان الذين قد تأتي بهم الهجرة الفرنسية أو الأوروبية¹.

و يعد أخطر قانون أصدره الاستعمار في الجزائر، لأنه مكن من تغيير وجه الريف الجزائري تغييرا جذريا، و فتح المجال أمام المضاربين من الأوروبيين و اليهود. كما سهل نمو الأقطاع الجزائري².

و هذا القرار حمل عنوان قانون سلطاني في شأن أحوال أهل الوطن الجزائري و انتسابهم للدولة الفرنسية و يرمى إلى تكوين مناطق إيواء بالنسبة لرجال القبائل و يعترف لهم بحقهم في الملكية كما يسمح بحياسة السكان المحليين للأراضي التي يعيشون عليها تطبيق لذلك قسمت الأراضي القبلية المشاعة إلى أراضي تستغل في الرعي و هي أراضي الجماعة 2859505 هكتارا و ألحقت بها أرض العزل و اعتبرت مبدئيا بأنها ذات وضع خاص بحيث لا يمكن تحويل ملكيتها إلا بعد أن تثبت الملكية الفردية عليها باقتسامها بين أفراد القبيلة³.

و لقد جاء في هذا القانون كذلك، تحقيق مكاسب اقتصادية: من خلال إيجاد موارد مالية جديدة جراء إخضاع الأراضي الجزائرية للنظام الضرائبي الفرنسي، فضلا عن الرسوم المترتبة عن المعاملات العقارية، و كذلك وضع حدا لسياسة توزيع الأراضي مجانا على المستوطنين، و هذا من شأنه أي يخفف الأعباء على الخزينة الفرنسية.

¹Charles Robert Ageron, les algériens musulmans et la France 1871-1919, tome première presses universitaire de France, Paris, 1968, p 78.

²أحميدة عميراي، آثار السياسة الاستعمارية، المرجع السابق، ص 82.

³ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات و آفاق مقاربات لواقع الجزائر من خلال قضايا و مفاهيم تاريخية، عالم المعرفة، ط 2، الجزائر، 2009، ص 28.

تمكين المعمرين من شراء الأراضي داخل أملاك القبائل و بالتالي التغلغل في عمق المجتمع الجزائري¹.

7. قوانين الغابات:

أ) قانون 1874 و هو أول قانون غابي صدر في 17 جويلية جعلت السلطة الفرنسية بموجبه كل الغابات ملكا لها و طبقت مبدأ المسؤولية لمعاقبة كل ما يتسبب في الحرائق الغابات.
ب) قانون 1885 على إثر حرائق 1881 و شكاوي أصحاب الاقطاعات، صدر هذا القانون يوم 6 ديسمبر و هو القانون زاد من التشديد على السكان بانتزاع الأراضي الرعوية و إعطائها للكولون من أجل زراعتها كما عوقبوا على الأشجار التالفة بدعوى أن السبب في ذلك هو الرعي فيها و قاموا فيها بترحيل الكثير من العائلات نتيجة ذلك².

8. قانون 22 أبريل 1887:

و تحقيق لتركيز ملكية الأراضي الزراعية في يد الكولون و الأوروبيين و إتمام لعملية تفكيكها و تجزئتها بين أفراد العرش أو القبيلة قامت سلطات الاحتلال الفرنسي لمراجعة قانون 1873 و تعديله و ذلك خدمة لصالح الكولون بين قانون يبطل الحضر المفروض على نقل أملاك العرش و أهم إجراءات هذا القانون ما يلي:

- 1) العودة إلى العمل بالإجراءات التطبيقية الخاصة بتحديد أراضي القبائل و الدواوير.
- 2) التقيد بالاشكال التي حددتها المادة 04 من قانون 22 أبريل 1887 في حالات التنازل و بيع الملك المشاع في المزاد العلني و تجزئة الميراث.

¹صالح حيمر، السياسة العقارية في الجزائر 1830-1930، المرجع السابق، ص 121.

²Djillali Sari, la dépossession, opcit, p 114-115.

3) الدائنون الذين رهنوا عقاراتهم و الأشخاص المدعون لحقهم العيني (الفعلي) في العقار بمقتضى المادة 19 من قانون 1873 و أصبح لزاما عليهم تسجيل سنداتهم في ظرف لا يتعدى 45 يوما.

4) تسهيل شكليات التطهير الخاصة التي أقرها الفصل الثالث من قانون 1873 و كذلك وضع معالم حدودية تمنح الممتلك الأرض و لجيرانه أمانا و طمأنينة واسعين.

5) السماح للأوروبيين بحق الحصول على عقارات داخل أراضي العرش، و هذا قبل إتمام الإجراءات المتعلقة بإنشاء الملكية الفردية.

6) و قد صدرت شكليات خاصة بشأن ذلك تناولتها المواد من 7 إلى 10 من هذا القانون 1887¹.

9. قانون 16 فيفري 1897:

حين وجدت السلطات الاستعمارية الفرنسية صعوبات تحول دون تحقيق قانون 1887 بسبب العقبات التقنية التي تتطلب إمكانات مادية و بشرية ضخمة و حتى لا تعيق النشاط الاستعماري لجأت إلى سن قانون جديد في 16 فيفري 1897 و كانت ملامحه تتمثل في:

أبطل هذا القانون بمقتضى مادته الأولى الإجراءات العامة و الجزئية التي أقرها الفصل الثاني و الثالث من قانون 1873 و استبدلها بإجراء وحيد و هو إجراء لا يميز بين الملاكين مهما كانت جنسياتهم و مهما كان أصلهم و أصبحت الطلبات من حق الأوروبيين و الجزائريين على حد سواء².

لقد كانت المادة 13 من قانون 1897 قد جاءت لتحفظ للإدارة القضائية صلاحيتها فيما يتعلق بالممتلكات التي تم تصنيفها ضمن أراضي العرش من قبل السلطات الاستعمارية، فإن مخطط

¹ عدة بن داهاة ، الاستيطان، ج 1، المرجع السابق، ص 376-377-378.

² فؤاد عزوز، التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870-1900، مدارات تاريخية- دورية دولية محكمة ربع سنوية، المجلد الأول، عدد خاص أفريل 2019، جامعة محمد لمين، دباغين، سطيف 02، ص 303-304.

التجزئة لا يصبح نافذا إلا إذا كان مطابقا للقرار الصادر عن الحاكم العام و تم الإعلان عنه في الجريدة الرسمية للجزائر، و عندما تصبح النزاعات المتعلقة بالملكية من صلاحيات المحاكم القضائية و هكذا يكون قانون 1897 قد جدد مسألة التمييز بين أراضي الملك و أراضي العرش التي أهملت في قانون 1873،¹ 1887. إذ نجد أن هذا القانون حل محل قانون 1887 و لم يعطي الاستعمار الأراضي الزراعية بشكل مباشر لأنه لم يسمح للفلاحين الجزائريين ببيع قطعهم الأرضية لاعتباره اقتراح تطبيق إجراءات قانون 1887 فقط على الراغبين في بيع حقوقهم الأرضية الواقعة ضمن أراضي العرش أو الملك و على هذا الأساس أصبح من حق الفلاح الجزائري المالك لقطعة أرض ملك أوله حق في أراضي العرش أن يطالب بتطبيق إجراءات قانون 1863 الذي يمكنه من بيع أرضه لأحد الأوروبيين أو لأحد الجزائريين أو الحصول على سند ملكية من الإدارة الاستعمارية². و يعتبر هذا القانون هو الذي أزاح آخر العقبات التي كانت تعرض تفتيت الملكية الجماعية الجزائرية، ثم تبعها قوانين أخرى أدت كلها إلى ارتفاع مساحة الأراضي الزراعية التي يملكها المستوطنون، و هذا ما نجده موضحا في الجدول التالي³:

جدول 1: نسبة أراضي المستوطنين بالجزائر.

النسبة	أراضي المستوطنين الهكتار
1870	565.000
1880	1.245.000
1900	1.682.000
1917	1.123.000
1930	2.350.000

¹ عدة بن داهة ، الاستيطان ... ج1 المرجع السابق، ص 396.

² فؤاد عزوز، التشريعات ، المرجع السابق، ص 305.

³ بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصرة ... ج1 ، مرجع سابق ، ص 249.

2.462.000	1943
2.726.700	1950

نلاحظ من خلال هذا الجدول، أن نسبة الأراضي التي استحوزها عليها المعمرين تزداد بازدياد إصدار مراسيم و قوانين مصادرة الأراضي التي كانت لصالحهم، و في نفس الوقت تعتبر شؤما على الشعب الجزائري الذي فقد الملايين من الهكتارات.

10. قانون 13 سبتمبر 1904:

نصبت مجهودات الاحتلال ما بين 1890-1904 على العمل بقوة و عزم على فرنسة الأراضي الجزائرية و تحقيقا لهذا جاء قانون 13 سبتمبر 1904 ليتمكن الكولون من استئثار بالأراضي و امتلاكها بالطرق الشرعية و يتضمن هذا القانون حيثيات انتقال الأراضي العمومية المعنية للاستيطان و الشروط الواجب توافرها في المستفيد من قطعة أرض و يتضح من خلال مواده أن الفلاح قد أقصر من الاستفادة من الأراضي بأي شكل من الأشكال¹.

المطلب الثاني: إدخال زراعة الكروم و المحاصيل التجارية

بعدما استولى المستوطنون على أجود الأراضي الجزائرية طوروا اقطاعا زراعيًا حديثًا يساهم بنحو ثلثي الناتج العام للبلاد و أهملوا المحاصيل المعاشية و في مقدمتها الحبوب و اتجهوا إلى التوسع في زراعة و إنتاج المحاصيل التجارية التي تخدم الاقتصاد الفرنسي و المصالح المادية للمستوطنين أهمها الأعناب لإنتاج الخمر و الحوامض و التبغ و كذلك استغلال الحلفاء و الفلين، فبعد إصابة أشجار العنب في جنوب فرنسا بمرض الفيلوكسير² Phylloséors اضطرت فرنسا إلى استيراد كميات

¹ عدة بن داهة ، الاستيطان ...، ج1، المرجع السابق، ص 425.

² مرض الفيلوكسير: يسمى بالكائن الحي الذي تسمى حشرة فيلوكسير التي تصيب أوراق الكروم و السيقان و تنتشر بسرعة في حالة عدم محاربتها. أنظر : مبخوتة سهام، زراعة الكروم و إنتاج التمور في الجزائر (1870-1939)، مجلة المواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ، ع 11، جامعة معسكر، 2016، ص 271.

كبيرة من الخمر من بلدان حوض البحر الأبيض¹. و في نفس الوقت كانت زراعة الكروم بالجزائر أحد العوامل وراء استحواذ على المزيد من الأراضي الفلاحية لزرعها كروما تحول عنباً إلى نبيذ².

و لهذا أنشأت حقول الكروم في الجزائر و عمل المعمرين على طريقتها و تعودوا على تقاليد زراعتها³، بفضل الحصول على التموينات الممنوحة مما سهل في تعميم هذه الزراعة ليغطي فيها كل المساحات⁴. و من ثمة توسع المعمرون في زراعة الكروم كثرة أرباحها على حساب الحبوب و التي تعتبر الغذاء الأساسي للسكان⁵.

و بهذا تشجع على زراعة الكروم التي أصبحت مساحتها تقدر ب 2.036 هكتار عام 1854 منها في عمالة وهران لوحدها 102.039 هكتار. و في سنة 1860 بلغت مساحة الكروم في الجزائر 4.632 هكتار تحتل في عمالة وهران بمساحة تقدر ب 2.124 هكتار بإنتاج بلغ 9.926 هكتولتر من الخمر و 5.703 قنطار من عنب⁶، المساحات المزروعة كانت سنة 1878 لا تتعدى 15000 هكتار⁷ و قد تركزت مساحات العنب الجديدة بالجهات الغربية من الوطن سهول عين تموشنت و

¹ محفوظ سماتي، الأمة الجزائرية نشأتها و تطورها، تر: محمد الصغير بناني، عبد العزيز بوشعيب، منشورات دحلب، 2016، ص 157.

² عدة بن داهة ، الاستيطان، ج1، المرجع السابق، ص 208.

³ محفوظ سماتي، الأمة الجزائرية ...، المرجع السابق، ص 157.

⁴ شارل روبير أجرون، تنمية الاستيطان، مرجع سابق، ص 190.

⁵ عبد الحميد زوز، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 40.

⁶ عدة بن داهة ، الاستيطان، ج 1، المرجع السابق، 2014، ص 213.

⁷ شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر ... ، ج 1، المرجع السابق، ص 254.

وهران و هضاب مستغانم و تلال تلمسان و سهول تلال معسكر و سيدي بلعباس، يليها الوسط (هضاب مليانة و المدية و سهل سكيكدة)¹.

و منذ سنة 1880 أصبحت زراعة الكروم هي القطاع المهيمن على جميع النشاطات فرغم ظهور مرض الفيلوكسيرا في الجزائر بضواحي سيدي بلعباس و تلمسان سنة 1885 بوهران 1886 و بسكيكدة سنة 1896 فإن إنتاج الكروم لم يشهد تراجعا. فخلال فترة 1883 إلى 1896 لوحظ تطور محسوس في زيادة المساحات المزروعة كروما². و قد ساعد ذلك في عدة عوامل:

- ملاءمة الظروف الطبيعية لزراعة الأعناب في الجزائر.
- القروض السخية التي كان يوفرها بنك القرض الفلاحي Crédit Agricole و غيره من البنوك للتوسع في زراعة العنب و إنتاج الخمر.
- ارتفاع قيمة العائدات المادية لزراعة الكروم، حيث تفوق عادات الهكتار الواحد من القمح بعشرة أضعاف³.

و من أجل الثراء و زيادة الموارد المالية جعل الاستعمار الجزائر حقل للتجارب الزراعية المدارية التجارية فابتداء من عام 1854 أجريت تجارب حول بعض النباتات الزيتية خارجا عن محصول الزيتون Les Plants Oléagineuses منها الخروع Ricin، الجلجلان Sésams، الفول السوداني Arachide، عباد الشمس Hélianthe، الكتان Lin، الخردل الأبيض MoutardeBlanche. و بعد ثلاث سنوات من التجارب أعطى الخروع إنتاجا يقدر ب 32 قنطار في الهكتار الواحد مع احتواء مادة زيتية تقدر ب 35%⁴، بالإضافة إلى المحاصيل الزراعية التجارية التي أولاها الكولون اهتماما

¹ بشير بلاح، تاريخ الجزائر، ج 1، المرجع السابق، ص 254.

² عدة بن داهاة ، الاستيطان ... ، المرجع السابق، ص 217.

³ بشير بلاح، تاريخ الجزائر... ، ج1، المرجع السابق، ص 254.

⁴ عدة بن داهاة ، الاستيطان ، ج 1، المرجع السابق، ص 237.

مثل زراعة التبغ و القطن فالتبغ بدأ الاهتمام به لعرض التصدير¹ فقد لقي التبغ تشجيعا كبيرا من الإدارة الاستعمارية في محاولة منها لتقادي استيراد فرنسا من بكميات كبيرة من الخارج و تعتبر 1854 سنة بداية امتداد مساحات التبغ إلى مناطق متعددة مثل: بجاية، عنابة، تلمسان، معسكر، متيجة، و أصبح التبغ يمول مصانع فرنسا، و يزرع التبغ من قبل المستوطنين و بعض السكان الأصليين، و هي صناعة مزدهرة و أعطت نتائج جيدة لكثير من المزارعين الأوروبيين و هو من بين المنتجات التجارية التي تمنح المنتجين أرباحا كبيرة و زراعته على نطاق واسع².

و قد غطت مساحة التبغ بلاد القبائل الصغرى من بجاية و في سهول عنابة و سكيكدة و متيجة و حول قالمة و معسكر و عين تموشنت³.

أما القطن فقد عمل الكولون على زراعته في كل مكان و خصصوا كل شيء من أجل الحصول على نتيجة باهرة لإنتاج نبات جديد من القطن و في هذا الإطار صدر مرسوم مؤرخ في 16 أكتوبر 1833 م، يهدف إلى تشجيع زراعة القطن بالقطر الجزائري العنصر الأهلي أي استخدام اليد العاملة لصالح الأوروبيين، لقد نجح السيد الملازم الأول مسرين رئيس المكتب العربي بدائرة قالمة في نشر الزراعة القطن بدائرته فكان في نظر سلطاته العليا الجدير بالشرف الكبير حيث كان يرجى كذلك من رؤساء المكاتب العربية تحقيق ذلك في دوائهم تلك هي طموحات الاستعمارية الهادفة إلى إحداث انقلاب شامل و تغيير كل في الفلاحة التقليدية الجزائرية نحو فلاحة صناعية تستجيب للمصالح الاستعمارية⁴.

¹ بشير بلاح، تاريخ الجزائر ... ج 1 ، المرجع السابق، ص 255.

² حورية طعبة، الزراعة الكولونيالية و تأثيرها على الفلاحة الأهلية في الجزائر المستعمرة 1870-1900 م، دورية كان التاريخية، السنة الثانية عشر، العدد السادس و الأربعون، ديسمبر 2019، ص 67.

³ بشير بلاح، تاريخ الجزائر، ج 1، المرجع السابق، ص 255.

⁴ عدة بن داهاة ، الاستيطان، ج 1، المرجع السابق، ص 240.

و تشجيعا لتطوير هذا الزراعة في الجزائر صدرت عدة مراسيم إمبراطورية ما بين سنتين 1853-1859 منها مرسوم 16 أكتوبر 1853 ينص على تنظيم مسابقة لمنتجي القطن تتمح لأحسن المنتجين و قرار 19 أوت 1856 ثم قرار 19 مارس 1859 الذي أقر بجائزة سنوية تقدر ب 20.000 فرنك تمنح لمنتجي محصول القطن ضمن مساحات محددة مع توزيع البذور مجانا على الكولون. و منح أموال للمهتمين بصناعة القطنية و شراء الدولة للمحصول بأسعار تحدد مسبقا وفق الصنف المزروع و نوعية الإنتاج¹. معنى هذا أن التشجيعات قد أعطت النتائج لا يستهان بها منذ سنة 1854. و تطور المنتج الذي أصبح يضاهي في جودته محصول الولايات المتحدة الأمريكية من 507.00 كغ سنة 1854 إلى 780.000 كغ سنة 1857 مع ترشيح لزيادة، و في سنة 1857 احتلت وهران الصف الأول في إنتاج القطن الذي يغطي مساحة تقدر ب 902.92 هكتار مقابل 75 هكتار في عمالة الجزائر و 522.900 هكتار في عمالة قسنطينة، و هو الأمر الذي مكن منتجي القطن في عمالة وهران من احتلال المراتب الخمسة الأولى في المسابقة التي نظمت بالجزائر العاصمة. أما في المرتبة السادسة قد تحصل عليها أحد الكولون بسكيدة².

و في سنة 1858 ارتفعت مساحة القطن في إقليم وهران إلى 1.082.78 هكتار بينما وصلت في عمالة قسنطينة إلى 814.94 هكتار و في عمالة الجزائر إلى 8078 هكتار. و تشجيعا لمزيد من إنتاج القطن صدر مرسوم إمبراطوري في 25 أفريل 1860 ينص على منح الجوائز التقديرية للذين يصدرون منتجاتهم إلى الخارج بينما فاز خلال هذه السنة كولون من إقليم وهران و آخرون من الجزائر.

كما إن الدعم الخاص لهذه الزراعة لم يعد يحضى بموافقة الإمبراطور بقي فقط الأمل أن تستمر الدولة الفرنسية في شرائها³، لمحصول القطن لكن تخليها عن تشجيع هذه الزراعة التي كانت تشكل

¹ مريم بوراية، النظام القانوني للأراضي الفلاحية في عهد الاحتلال الفرنسي للجزائر، مجلة معالم للدراسات القانونية و السياسية، العدد جوان 2018، ماجيستر حقوق، تخصص الدولة و المؤسسات العمومية، ص 373.

² عدة بن داهة، الاستيطان، ج 1، المرجع السابق، ص 242.

³ مريم بوراية، النظام القانوني، المرجع السابق، ص 374.

مصدرا ثمينا للثروة بالنسبة للكولون المنتجين لها و مادة أولية للمصانع النسيج في فرنسا سيؤول بها إلى انحطاط و الزوال، و ابتداء من عام 1867 بدأت المساحات المزروعة قطنا في التراجع بسهولة سيق و المحمدية و غليزان و مقطع دوز. حيث تقلصت المساحة من 2.383 هكتار سنة 1867 إلى 1442 هكتار عام 1872 لتصبح 98 هكتار في 1882 ثم إلى 32 هكتار عام 1883 و أخيرا إلى 29 هكتار عام 1884، و في سنة 1853 ارتفع عدد المنتجين للقطن إلى 309 بعد ما كان 17 منتجا سنة 1852¹.

و نجد أن زراعة الخلفاء أصبحت أساسية بعد 1871 بسبب وجود حقول واسعة في الهضاب العليا الجزائرية و ظهرت كمصدر مهم لغنى الشركات و خلق ما يسمى بالزراعة الصناعية و التي كانت تشجع التوسع الاستعماري و من بين هذا التوسع صناعة الورق و ارتفاع سعر الخبز التي كانت تدخل في صناعة في النصف الثاني من القرن 19 م.

بحيث أن الصناعة الأوروبية وجدت بديلا للمادة الأولية في نبتة الحلفاء². أما في جنيها في سنة 1871 م، فقد رأى الناس فيها مصدر ثروة يمكن أن تحقق رخاء الأهالي في الغرب الوهراني و بعد سنة 1879 فرض على استغلال الحلفاء تنظيم صارم بحيث يجب أن تؤجر الأراضي من طرف جماعة الأهالي للمشغلين و يجب أن يتم اقتلاعها يدويا من غير استعمال المنجل و أن لا تقتنع النباتات من جذورها³، و كذلك بلغ حجم صادراتها 140.000 طن عام 1925. و كذلك الفلين الذي بدأ استغلاله في أواسط القرن ل 19 في جبال القل خاصة. و أصبح في القرن العشرين واحدا من أهم الصادرات الجزائرية⁴.

¹ عدة بن داهاة ، الاستيطان، ج 1، المرجع السابق، ص 245.

² رضا حوجو، شبكة السكك الحديدية في الجزائر و أثرها في تدعيم سلطنة الاستعمار 1830-1914، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الشرعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005، ص 35.

³ Charles Robert Agron, les Algériens musulmans, opcit, p 337.

⁴ بشير بلاح، تاريخ الجزائر... ، ج1، المرجع السابق، ص 255.

المطلب الثالث: المؤسسات الزراعية المتخصصة

و لتحقيق الزيادة و النمو في الإنتاج الزراعي الاستعماري جعل الاستعمار المؤسسات الزراعية المتخصصة يحقق من خلالها التنمية الزراعية الاستعمارية و الرفاهية للكولون سعيا لجعل البلاد في خدمة الاقتصاد الفرنسي.

1. التعليم الفلاحي:

تتبع أهمية التعليم الفلاحي لارتباطه بموضوع السياسة الزراعية و أيضا الدور الكبير الذي لعبه في النهضة الزراعية الاستعمارية. فرنسا حرصت منذ العقد الثاني لاحتلالها الجزائر على إنشاء مدارس زراعية من أجل إعداد و توفير الإطارات المدرية و الماهرة لغايات التنمية الزراعية الاستعمارية و لهذا الغرض صدر قرار عن الحكومة في 3 أكتوبر 1840 الذي ينص على إنشاء التعاونية الفلاحية الجزائرية.

أما في 03 أكتوبر 1848 صدر مرسوم ينص على إنشاء و تنظيم التكوين المهني للزراعة في الجزائر و قد خصص مبلغ قدره 6000 فرنك من طرف المجلس العام للعمالة وهران الذي انعقد يوم 15 ماي 1875 كدعم مالي لعشر جمعيات زراعية متواجدة بوهران، مستغانم، معسكر، تلمسان، عين تموشنت، سيدي بلعباس، تيارت، غيليزان، و هذا قبل الشروع في بناء مؤسسات تعليمية زراعية و ذلك لرغبة السلطات الفرنسية على بدل مجهودات لتوجيه الفلاحين صوب هذه الجمعيات*. و في 30 جويلية 1875 صدر قانون ينص على إنشاء مدارس ابتدائية للتعليم الفلاحي الابتدائي و بعدها في 1877 صدر إعلان يدعو الكولون إلى تسجيل أبنائهم في قائمة الراغبين في المشاركة للدخول إلى المدرسة الوطنية للفلاحة في مونبيلي¹.

¹ عدة بن داهة ، الاستيطان... ج1، المرجع السابق، ص 256.

*الجمعيات التي قال فيها نوفيون عاملعاملة وهران "يمكنها أن تساعد بقوة على التوضيح للوافدين الجدد و لمن سبقوهم من الأوروبيين، و هي من أهم الأدوات المساعدة على خدمة الأراضي كما أنها تسهل العلاقات و تقدم الجزائر التشجيعية و تخلق المنافسة التي من شأنها تطوير الزراعة.

و في أبريل 1881 و ذلك بعد سنتين من إنشاء المنبر الفلاحي للعماله وهران في سنة 1879 إثر انعقاد مؤتمر الجمعية الفرنسية من أجل ترقية العلوم المنعقد في الجزائر لعاصمة تبنت الجامعة اقتراحا يرمي إلى خلق مدرسة عليا أو معهد العالي للفلاحة بالجزائر و مدرسة تطبيقية فلاحية في كل من واحدة من المقاطعات الإدارية الثلاثة للمستعمرات الجزائرية¹.

و في 4 فيفري 1882 تمت دراسة مشروع جديد عرضت فيه الولاية العام للجزائر برنامجا لدراسة بشأن خلق مدرسة تطبيقية للفلاحة و مدرسة خاصة لزراعة الكروم و سقي الأراضي و مدرسة لتكوين الرعاة و قد استفاد الكولون من دروس خاصة في الفلاحة تكفل بها أساتذة مختصون و كان هذا التنظيم ممنوح للفلاحين الأوروبيين يركز على التجارب الفلاحية و يرمز في آن واحد إلى حل المشكلات التقنية التي تواجهها الزراعة على المستوى الجهوي، و أيضا أدرجت مادة التعليم الفلاحي ضمن البرامج التعليمية في المدارس الابتدائية العالية لمدينتي سيدي بلعباس و مستغانم حيث نظمت شعب خاصة بالتعليم الفلاحي أما ثانوية وهران فقد استفاد تلاميذها من تمارين عملية في الفلاحة، و بعد ذلك في عام 1890 أنشئ حقل للتجارب الزراعية في تامازوين بوهران في حين وجهت عناية المدرسة الفلاحية التي أنشئت في مستغانم لاستغلال الموارد الزراعية المحلية و تنميتها فمدرسة غليزان حولت فيما بين 1911-1914 إلى مركز للتعليم الجهوي يتلقى فيها التلاميذ دروسا خاصة في أعمال التشجير و تمارين في التطعيم Greffage.

2. نصيب الفلاحين من التعليم الفلاحي:

اتخذت حكومة الاحتلال الفرنسي قبل عام 1870 إجراءات لتوجيه التلاميذ الجزائريين صوب المدارس الفلاحية و البيطرية و ذلك بناء على فكرة اسماعيل عريان* و بعض الضباط الفرنسيين من أمثال لاباسيت و هانوتو القاضية بمنح أطفال الجزائر تعليما قاعديا باللغة العربية و الفرنسية بمفاهيم حول الفلاحة التطبيقية².

¹ عدة بن داهة ، الاستيطان... ج1، المرجع السابق، ص256.

² المرجع نفسه، ص 263.

3. القروض الفلاحية:

لغرض تطوير التي بنى عليها الاستعمار الفرنسي مستقبله في الجزائر صدر مرسوم 11 يناير 1860 يخص القرض المالي للجزائر. و أيضا تأسست الشركة الجزائرية في 1865 تكونت بصفة رسمية عام 1877¹. و في 30 أكتوبر 1880 أنشأت مؤسسة القرض المالي و الزراعي للجزائر تحت رئاسة كرستيوفل للفلاحين و التجار و تقديم الحرف للمستوطنين الأوروبيين بمنحهم قروضا مالية على المدى الطويل 10 سنوات حتى 30 سنة لتمكينهم من تحقيق مشاريعهم الإجتماعية الاقتصادية مقابل فوائد تتراوح بين 05.5 حتى 06% و للإشارة فإن مقرات هذه الشرطة الجزائرية و ابتداء من عام 1880 اقترحت البنوك الخاصة منح الكولون قروضا و هو الأمر الذي دفع الكثير من المعمرين إلى ممارسة زراعة ذات طابع تجاري كالكروم و القطن و التبغ.

و مع حلول سنة 1886 بلغ عدد المؤسسات الفرعية للقرض الليوني و بنك الجزائر ثمانية عشر موزعين في أقاليم ثلاث: الجزائر وهران، قسنطينة، و في سنة 1894 ارتفع عدد المؤسسات المالية في الجزائر فكانت تختلف من مؤسسة لأخرى.

و أهم المؤسسات البنكية التي ساهمت في حصول الفلاحين الأوروبيين على المزيد من الأراضي الزراعية خلال الفترة 1870 إلى 1894 و هي بنك الجزائر. الشركة الجزائرية القرض العقاري

*اسماعيل عريان: و هو عريان توماس ولد في 1812/12/31 بعنابة الفرنسية، أبوه عريان بروتاجر من مرسيليا و أمه أبوليف عريان انتقل به ابوه إلى فرنسا عام 1820 أنخرط في صفوف السانسيمونيين و هو تلميذ بالثانوية في سنة 1833 أرسل في مهمة لتدريس اللغة الفرنسية إلى المشرف العربي و هناك تعلم اللغة العربية و في سنة 1835 تحول إلى الإسلام و اختار لنفسه تسمية اسماعيل، و في سنة 1837 أرسل إلى الجزائر في مهمة مترجم بالقرب من جنرالات فرنسا من أمثال بيجو كتب الكثير من المقالات في جريدة Le Temps...، و في سنة 1842-1845 ألقى بالدوق (دومال) و الجنرال بيدو كمتترجم ثم مستشارا حكوميا، و في سنة 1871 أحيل على التقاعد. توفي سنة 1884 بالجزائر إلى: (عدة بن داهة ، الاستيطان... ج1، المرجع السابق، ص 263).

¹عبد الرحمان الرازقي، التجارة الجزائرية صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1976، ص 23.

الفلاحي للجزائر، القرض الليوني¹ 1878. و مؤسسات القرض و الصناديق الفلاحية، و هو الأمر الذي مكن بعض الكولون من توسيع أراضيهم المزروعة كروما إلى 1000 هكتار للقضاء على المشكلات المعقدة التي كانت تعترضهم في ميدان الزراعة فأنشئوا التعاون و النقابات و صناديق القرض و التأمين².

و قد استفاد المعمرون من القروض المالية التي قدمتها لهم المؤسسات المالية الخاصة قبل عام 1900 أكثر بكثير مما كانت تقدمه لهم الدولة في إطار الاستيطان الرسمي³.

و راح الاهتمام المتزايد بالزراعة إلى دفع إدارة الاحتلال إلى إصدار مرسوم في 31 مارس 1902 يقضي بتعميم إنشاء الفرق الزراعية على مستوى مقر كل عمالة و في 18 نوفمبر 1904 صدر مرسوم ينص على إعادة تنظيمها بحيث تصبح كل غرفة زراعية تتألف من ستة عشر عضو فرنسي منتخب و ستة أعضاء جزائرية يعينهم الحاكم⁴.

- القرض الأهلي:

تدعي إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر أنها أنشأت الشركات الأهلية للاحتياط لغرض حماية الفلاحين الجزائريين من آفات الربا و المضاربة و بسبب مجاعات 1868 قرر عنها الجنرال (ليبيرت) Liebert تجسيد فكرة إسعاف الجزائريين الأشقياء و المنكوبين أثناء مواسم القحطاني بإمداد الفلاحين الجزائريين بالبذور و منحهم قروضا مالية و عليه أنشأ في 1869 مؤسسة القرض الأهلي في مليانة⁵.

¹ حميدة عميراي، آثار السياسة الاستعمارية و الاستيطانية، المرجع السابق، ص 66.

² عدة بن داهة، الاتيطان المرجع السابق، ص 279.

³ المرجع نفسه، ص 280.

⁴ المرجع نفسه، ص 299.

⁵ المرجع نفسه، ص 300.

و بناء على تقرير تقدم به بورليي Bourlier أمام البرلمان يدعوا فيه إلى الاقتداء بمثال مليانة، صدر قانون في 14 أفريل 1893 يقضي بإنشاء مؤسسات ذات منفعة عامة يطلق عليها اسم الشركات الأهلية للاحتياط بهدف مساعدة الفلاحين الجزائريين الفقراء و تقديم قروض مالية لهم بغرض تطوير محصولهم الفلاحي و تحسين أدوات العمل و تجديدها و أيضا من أجل إدماجهم في الضمان الاجتماعي و قد حضي هذا القانون بموافقة و تأييد الحاكم العام للجزائريونكامبون في تاريخ 7 ديسمبر 1894، و بهذا الشكل سيكون بهذه الشركات هدف مزدوج فهي في آن واحد جمعية بر و إحسان على حد زعم الكتاب الأوروبيين فهي تقدم المساعدات و النجدة للعمال في قطاع الزراعة و للفلاحين الفقراء الذين أصيبوا بأمراض أو وقعت لهم حوادث¹. و أيضا جمعية للقرض التعاصدي هدفها تمكين الفلاحين و الخماسين من الحصول على قروض سنوية نقدية أو عينية لدعمهم و مساعداتهم على تطوير زراعتها و إدخال تحسينات على العتاد الفلاحي و تجديده، و كذلك رعاية قطعان مواشية و من الأمثلة على ذلك أنه من بين ستة و ستين مؤسسة تم انشائها في غرب البلاد. فيما بين 1894-1914 استفادت دائرة معسكر من خمسة شركات أهلية للاحتياط هي:

- أ) التعاونية كاشرو(سيدي قادة المختلطة) نشأت في 07 ديسمبر 1894.
- ب) تعاونية فرنده المختلطة نشأت في 07 ديسمبر 1894.
- ج) تعاونية معسكر المختلطة نشأت في 07 ديسمبر 1894.
- د) تعاونية سعيدة المختلطة نشأت في 07 ديسمبر 1894.
- ه) تعاونية دوبلينو حسين كاملة الصلاحية نشأت في 05 أوث² 1898.

¹ عدة بن داهة ، الاستيطان... ج1، المرجع السابق، ص 301.

² المرجع نفسه، ص 302.

المبحث الثالث : الوسائل المعتمدة في الزراعة الكولونiale في الجزائر

لقد أدخلت السلطات الفرنسية عدة تقنيات و تجهيزات حديثة على الأرض لم يعرفها الفلاح الجزائري من قبل، سواء من ناحية تحسين الإنتاج أو تكثيف المردود الزراعي حيث عملت في هذا الصدد لتدعيم سياستها الزراعية و مواجهة الصعوبات المناخية التي وقفت في وجهها منذ السنوات الأولى للاحتلال، قامت بمشروعين كبيرين هما: شبكة المياه و مد المواصلات.

1. الوسائل الزراعية:

قبل التطرق إلى كلا من المشروعين يجدر بنا الإشارة إلى بعض التقنيات التي كان لها دور في الفلاحة منها:

- تقنية قلب الأرض يعد حصاد الحبوب تعرف Dry Farming.
- تقنيات الحرث سواء عن طريق تغيير العمق أو اتجاه الحرث للتقليل من الإنحراف.
- تقنية تخمير العنب و تلقيح الأشجار المثمرة مثل الكروم و الحوامض.
- تقنية التحويل و التصبير لبعض الموارد الزراعية كعباد الشمس، الطماطم، التبغ.
- تقنية صناعة العجائن¹.

2. المواصلات:

كان اهتمام الفرنسيون بالمواصلات و الطرق و القوافل القديمة اهتمام كبير باعتبارها العنصر الفعال و الأساسي من أجل التوسع إلى الجنوب و الصحراء بهدف:

- توفير ظروف الاستقرار في المراكز العسكرية التي أنشأها.
- ربط مستعمراتهم المختلفة ببعضها البعض في الشمال و الغرب و الوسط.

¹أحميدة عميراي، آثار السياسة الاستعمارية ... ، مرجع سابق، ص 62.

- خدمة التجارة الفرنسية و فتح الأبواب و السبل لها في كل أسواق إفريقيا¹.
 - كذلك هدفت هذه السياسة لربط المناطق المنتجة للحبوب بالموانئ الجزائرية و أسواق المدن كطرق البيض، وهران، سطيف، بجاية، تبسة، قسنطينة، و توجيه الجهود لخدمة ما يخص الطرقات بين المقاطعات و البلديات لخدمة مزارع المعمرين و قراهم².
- إلى جانب هذه الطرقات المنجزة تكشف لنا بوضوح أن الفرنسيين جاؤوا للجزائر بنية طرق إمبراطورية وطنية:

- 1) الطرق الرابط بين سطورة بسكرة عبر سكيكدة، الحروش، قسنطينة، و باتنة.
 - 2) الطريق الرابط بين الجزائر و الأغواط عبر بئر خادم، بوفاريك، البليدة، الشفة، المدية، بوغار، الجلفة.
 - 3) الطريق الرابط بين الجزائر و قسنطينة مرورا ببني هني، برج، البويرة، بني منصور، برج بوعريج، و سطيف، و نفس القرار جعل الخط الرابط بين وهران و البيض عبر معسكر طريقا وطنيا تحت رقم 6، كما صدر مرسوم إمبراطوري في 26 أوت 1856 يصنف الطرق الثلاثة بغرب البلاد إلى طرق إقليمية:
- أ) طريق وهران معسكر مرورا بفالمي (الكرمة) تليلات، سيق، وادي الحمام.
- ب) طريق وهران-سيدي بلعباس.
- ج) طريق مستغانم-معسكر³.

¹أحميدة عميراي، زاية سليم، قاصري محمد السعيد، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1816-1844، دار الهدى، 2009، ص 17.

²عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، المرجع السابق، ص 104.

³عدة بن داهاة، الاستيطان و الصراع حول ملكه، ج 1، المرجع السابق، ص 178-179.

أما بالنسبة للمواصلات البحرية خلافا لما كان في أوروبا فإن الأودية لم تكن صالحة للملاحة ما عدا أودية بجاية في شرق البلاد، أما الموانئ فممتازة ومنتشرة على شواطئ طولها حوالي 240 ميلا مقابل لسواحل اسبانيا وفرنسا و إيطاليا و أهم هذه الموانئ:

ميناء القالة: حيث كان بحوزة الشركة الملكية الافريقية تصدر منه الحبوب إلى مرسيليا و يعتبر ثاني مؤسسة فرنسية على الساحل الافريقي، و تتوفر فيه جميع شروط الملاحة¹.

ميناء عنابة: يعتبر الشريان الرئيسي الذي تمر منه كل المبادلات التجارية بين بايلك قسنطينة و باقي المدن الأوروبية مثل ليفورن، مرسيليا و جنوة مما زاد تدعيما لمكانة ميناء عنابة كونه محميا من الرياح الغربية، و ما يصاحبها من تيارات مائية².

ميناء مستورة: و هي منطقة قرب سكيكدة كانت تابعة لميناء عنابة.

ميناء الجزائر: و هو أهم الموانئ حيث يتكون من عدة جزر.

ميناء جيجل و القل: حيث يصدران منتوجات محلية فقط.

ميناء مرسى الكبير: يقع على بعد ستة كيلومترات غربي خليج وهران مرصاه ممتاز لأن جبل سنتون يحميه من الرياح الغربية³.

تم إنشاء السكك الحديدية لأغراض عسكرية و استعمارية تمتد عبر الخط الرئيسي العرضي الذي يربط تونس بالمغرب عن طريق الجزائر و تتفرع منه خطوط الموانئ و الصحراء⁴.

و يعود إنشاء أول برنامج إلى سنة 1857، حيث ابتدئ العمل بخط الجزائر و البلدية عام 1862 و بين الجزائر و وهران 1871، في نفس السنة كذلك بين سكيكدة و قسنطينة، و قد كانت بالجزائر

¹ محمد العربي زييري، التجارة الخارجية ...، المرجع السابق، ص 65.

² ناصر الدين سعيدوني، وراقات جزائرية...، مرجع سابق، ص 544.

³ محمد العربي زييري، التجارة الخارجية ...، مرجع سابق، ص 66-67.

⁴ أحמידة عميراوي، آثار السياسة ...، المرجع السابق، ص 68.

خمس شركات تملك الخطوط الحديدية و هي: شركة باريس و ليون و البحر المتوسط، شركة الشرق الجزائري، شركة الغرب الجزائري و شركة بونة و قالمة، و الشركة الفرنسية الجزائرية.

و بعد نيل الجزائر استقلالها المالي سنة 1900 أصبحت تشتري الخطوط الحديدية من الشركات المختلفة الخمسة الأولى، ما عدا وهران الذي تديره شركة باريس و ليون و البحر المتوسط و يشرف على الإدارتين المجلس الأعلى للسكك الحديدية¹.

و كان الحاكم العام راندون قد هيا المكان بالأعمال التمهيدية مستخدما في ذلك الجنود و المحكوم عليهم، إذ كان يجري استخدام اليد العاملة المعاقبة في الأشغال الكبيرة لصالح المعمرين الذين بحاجة لقوة العمل. و بعد سنة 1870-1871 بدأت المقاطعات بالتنازل عن الخطوط المحلية بضمان فائدة على رؤوس الأموال الموظفة في هذه المشاريع أو بإعطاء امتيازات معينة لملتزميها، هكذا تأسست شركة أرزيو غربي الجزائر.

تجدر الملاحظة أن هدف هذه الشركات هو ربط مناطق إنتاج القمح بموانئ التصدير. عنابة، قالمة، تلييات، سيدي بلعباس، الحراش، ثنية... الخ، و ازداد طول الخط من 513 كلم سنة 1877 إلى 1288 كلم سنة 1879، و قد بلغ 2816 كلم سنة 1890، حيث أنجزت هذه الشركات تلك الخطوط بغرض الاستثمار، ثم أصبحت ذات منفعة عامة و على أساسها أسست المقاطعات الثلاثة².

و في عام 1892 بلغ طول شبكة الطرق الحديدية في الجزائر 3.033 كلم و بذلك أصبحت تضاهي شبكة الطرق الحديدية الهولندية التي بلغ طولها آنذاك 3.079 كلم، في بلد يزيد سكانه عن سكان الجزائر بنصف مليون نسمة، كما أنها كانت تزيد ب 30% عن شبكة السكة الحديدية البرتغالية التي كانت في آخر هذا العام لا تملك سوى 2293 كلم من الطرق الحديدية، في وقت كان فيه عدد سكان البرتغال يفوق عدد سكان الجزائر ب 500.00 و تصل حتى 600000 نسمة.

¹ أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر (د ط) المطبعة العربية، الجزائر، د.ت.ط، ص 396-397.

² عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف، المرجع السابق، ص 105-106.

و في نفس السنة 1892 قامت شبكة الطرق الحديدية في الجزائر شبكة الدانمارك بما يقارب النصف و التي لم تكن طرقها الحديدية تتعدى 2065 كلم¹.

و كان خط السكة الحديدية الرابط بين قسنطينة و بسكرة يكتسي أهمية كبيرة في نظر المعمرين من حيث كونه وسيلة استيطان فعالة إذ مكن من إنشاء سلسلة من القرى و من المجمعات السكانية على جهتي الخط الحديدي².

المطلب الثاني: السياسة المائية الفرنسية في الجزائر

لقد وضع الاستثمار الفلاحي الاستعماري في الجزائر مشروع استراتيجي لاستغلال المياه تماشيا مع حاجياته في تكثيف الإنتاج الزراعي و إنتاج الطاقة الكهربائية و تشغيل بعض المصانع الحقيقية و يتركز هذا المشروع على سياسة بناء السدود من جهة و إنجاز الآبار الكبيرة لاستغلال المياه الجوفية من جهة ثانية³.

حيث ذكر بيجو في العبارة التالية أينما وجدت حياة صالحة و أراضي خصبة فهنا يجب تتبث الكولون و قد عبر جول "ديقال" عن وجود أتباع سياسية مائية في الجزائر و حث على القيام بأعمال التحقيق و شق و القنوات و بناء السدود لاعتبارها ضرورة ملحة يحس بها الجميع و حاجة جوهرية في أرض الجزائر الخصبة⁴. و بهذا انطلق مشروع السياسة المائية لفرنسا في الجزائر بالاستيلاء على المصادر المائية و التحكم فيها فلجأت إلى السقي بتجنيد طاقات مائية كبيرة تسمح بإدخال منتوجات فلاحية تجارية جديدة و تكثيف الإنتاج مثل الكروم و الحمضيات الزراعات الصناعية و القمح اللين باعتماد على عمليتين أساسيتين هما:

¹ عدة بن داهاة، الاستيطان و الصراع حول الملكية ... ، ج 1، مرجع سابق، ص 183.

² عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان فترة الاستعمار ... ، ج 1، المرجع السابق، ص 325.

³ أحميدة عميراي، آثار السياسة الاستعمارية ... ، المرجع السابق، ص 63.

⁴ عدة بن داهاة، الاستيطان ... ، ج 1، المرجع السابق، ص 188.

أ) الاستحواذ على الأراضي المسقية الجزائريين.

ب) انجاز لسدود سقي الجافة تتوفر على شروط الطبيعة ملائمة لذلك¹.

و استكمالاً لسيطرتها على المياه السطحية أصدرت إدارة الاحتلال الفرنسي مرسوماً في 22 أبريل 1863 ينص على استغلال البحيرات المالحة و اعتبارها ملكيات عامة. و لعدم وجود مجاري مائية دائمة ففكر الاستعمار في إنشاء سدود لخرن مياه الأمطار الشتوية لاستغلالها في سقي الأراضي صيفاً أو لصرفها في عملية السقي شتاء² هذا فيما يخص شمال الجزائر أما في الجنوب فتركزت آبار كبيرة في الواحات لتكثيف إنتاج التمور لتصديرها³.

و ابتداء من سنة 1844 سخر العسكريون جيشاً من الأهالي لبناء سدود⁴ فاخترتوا عدة مواقع ملائمة لانجازها بحجم تجنيد المياه يصل إلى 69.260.000 م³، و بغلاف مالي تجاوز إحدى عشر مليون فرنك ساهمت الدولة فيه بحوالي 715.000 فرنك و الباقي تكفلت به الشركات البنوك الرأسمالية و هذه السدود هي:

سدود القطاع الوهراني:

- سد شرفة (1849-1892) على واد السيق و بحجم تجنيد أولي قدر ب 21.000.000 م³ بكلفة مالية تقديرية 2.963.000 فرنك.
- سد جديوية 1877-1957 الواقع على واد جديوية و بتجنيد مائي حجمه 700.00 م³ و كلفة مالية قدرها 260.000 فرنك.

¹أحميدة عميراي، الآثار السياسية ... ، المرجع السابق، ص 97.

²عدة بن داهة، الاستيطان... ج 1 ، المرجع السابق، ص 189.

³أحميدة عميراي، آثار السياسة ...، المرجع السابق، ص 97.

⁴عدة بن داهة، الاستيطان... المرجع السابق، ص 189.

- سد فرقوق 1865-1882 الواقع على واد هبرة و بحجم تجنيد مائي يصل إلى 30.000.000 م³ و كلفة مالية 3.780.240 فرنك.
- سد ثلاث 1860-1870 الواقع على واد ثلاث بحجم تجنيد مائي يتجاوز 750.000 م³ و بكلفة مالية ب 160.000 فرنك¹.

سدود القطاع الأوسط:

- سد حيمز 1889-1894 الواقع على واد حيمز بطاقة تجنيد 14.000.000 م³ من المياه و بكلفة مالية قدرها 3.000.000 فرنك .
- سد مراد 1852-1859 الذي يقع على ولد جيرون في المتيجة الغربية بطاقة تجنيد تصل 830.000 م³ كلفة مالي قدرها 325.000 فرنك².

مع كل هذا فإن السدود التي صرفت عنها أموال ضخمة لبنائها لم تعط النتائج المرجوة فالبعض منها تصدع مثل فرقوق 1872، البعض الآخر تعرض للردم نتيجة كثرة الأوجال.

و إن ازدياد خوف الفرنسيين من مخاطر المناخ على محاصيلهم الزراعية جعلهم يمعنون في سياسة الحدر و الاحتياط فأنشئوا نقابات الري³.

و قام باستنزاف الثروات الباطنية الذي أخذ على عاتقهم مهام التنقيب على المياه عن طريق حفر الآبار الإرتوازية في العديد من المناطق الصحراوية كمنطقة واد ريغ و الزيبان التي ارتفعت كميات المياه المستخرجة من 5300 لترا في الدقيقة الواحدة سنة 1856 إلى 200000 لتر سنة 1890¹.

¹أحميدة عميراي، المرجع السابق، ص 99.

² المرجع نفسه، ص 99 .

³عدة بن داهة، الاستيطان ... ، المرجع السابق، ص 196-197.

و كانت الشركة الفلاحية و الصناعية للجنوب الجزائرية في إحدى الشركات التي أولتها اهتماما خاص بخلق واحات في المنطقة المحصورة بين بسكرة و توقرت و غرس مساحات شاسعة بأشجار و في ظرف لم يتعد خمس سنوات 1882-1887 حيث تمكنت الشركة الفلاحية و الصناعية لباتنة من خلق ثلاث واحات جديدة أوغيغ سيدي يحي عياطة، غرداية ورقلة المنيعه و الأماكن القريبة من الحصون العسكرية مثل حاسي اينيغالوتيفيدي و زال شرقي وشقعة و وفرت الحفر التي دامت ثلاث سنوات 1891-1893 للكولون 30.000 لتر من الماء في الدقيقة الواحدة².

¹أحميدة عميراوي، زاوية سليم، قاصري السعيد، السياسة الفرنسية...المرجع السابق، ص 136.

²عدة بن داهة، الاستيطان، ج1، المرجع السابق، ص 204-205.

خاتمة الفصل الثاني:

و منه يمكن القول أن السلطات الفرنسية قد اتبعت سياسة تعسفية تهدف إلى استنزاف و نهب الثروات الجزائرية من خلال إصدارها مجموعة من القوانين و المراسيم الجائرة، و ذلك من أجل وضع يدها على الممتلكات بطريقة قانونية كما تدعي، و محاولة تغليب الملكية الفردية على الملكية الجماعية، بالرغم من الرفض الصادر عن الجزائريين، و من خلال هذا قام الاستعمار بانتزاع ملكية الأرض من الجزائريين مركزا على أحسن الأراضي و أجودها إذا نصب اهتمام المعمرين على السهول الداخلية و الأحواض أين تتوفر شروط الزراعة و ذلك تكريس لمقولة بيجو: "عليكم بإسكان المستوطنين حيث يوجد الماء العذب و الأراضي الخفيفة دون الاهتمام بمعرفة لمن تعود هذه الأراضي"، فقد كان الاستعمار يعمل جاهدا على فرنسة المناطق التي تقع تحت نفوذه، و كذلك لا يسمح بالانفصال قانونيا عن الدولة الأم، و ينادي سياسة الدمج مع تبرير إجراءاتها أمام الرأي العام الفرنسي و كذا العالمي.

الفصل الثالث :

انعكاسات خصصة الاراضي
على الجزائريين

الفصل الثالث: انعكاسات خصوصية الأراضي على الجزائريين

مقدمة الفصل الثالث .

المبحث الأول : الانعكاسات في المجال الاقتصادي .

مطلب 1: تأسيس الملكية الفردية .

مطلب 2: توسيع زراعة الكروم على حساب زراعة الحبوب .

مطلب 3: تراجع تربية الحيوانات .

المبحث الثاني : الانعكاسات في المجال الاجتماعي .

مطلب 1: الهجرة الى الخارج .

مطلب 2: تفتيت بنية القبائل .

مطلب 3: افقار المجتمع الجزائري .

المبحث الثالث : الانعكاسات الثقافية .

مطلب 1: تراجع التعليم .

مطلب 2: افقار المجتمع الجزائري .

خاتمة الفصل الثالث

مقدمة الفصل الثالث :

إن السياسة الفرنسية أخذت منذ البداية طابعا سلبيا وهذا الطابع السلبي اتضح جليا في تغيير مناحي الحياة وذلك من خلال أساليب القتل والاضطهاد والتكيل بالقبائل والأسر الجزائرية وقد كانت تهدف في الأساس الى الإستولاء على أجود الأراضي الجزائرية من أيدي أصحابها وانتقالها إلى أيدي المعمرين الأوروبي باعتبار أن الادارة الاستعمارية وجدتها أفضل وسيلة لتثبيت الهيمنة الاستعمارية على الجزائر، لهذا عملت الادارة الاستعمارية كل الوسائل سواء القانونية أو غير القانونية لتمكين الأوروبيين من الظفر بأخصب الاراضي الجزائرية ، وبما أن الأرض كانت تعتبر بالنسبة للفرد الجزائري هي مصدر حياته سواء كانت الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية فإن قام المستعمر بتجريد هذه الأرض فإنها حتما سياترب عنه انعكاسات حاسمة وعلى كافة المستويات .

المبحث الأول : الانعكاسات الاقتصادية

كان الاقتصاد الجزائري قبيل الاحتلال الفرنسي يرتكز أساسا على ازدواجية المتمثلة في زراعة الحبوب و حرفة الرعي في اطار التنظيم القبلي المبني على اساس الملكية الجماعية للأرض ضمن مساحات ارضية واسعة .

المطلب الاول : تأسيس الملكية الفردية

حدد قانون 1834 الوضعية القانونية للجزائر بالنسبة لفرنسا لقد حدد الاراضي التي تنطبق عليها النصوص التشريعية ، و لا سيما تلك المتعلقة بانتزاع الملكية و التي ستجعل من الاستيطان على حساب القبائل عملا قانونيا .¹

فمجيئ بيجو الذي اولى اهمية و عناية كبيرة بالأرض أسند فلاحتها للكثير من الأوروبيين من مشروع قائم على فلاحه الارض و مجارية الأهالي بالفعل انتزعت ادارة الاحتلال سنة 1946 حوالي 168,000

هكتار من 200 عائلة جزائرية في حين اشارت الاحصائيات الى أن عدد الأراضى المزروعة على المعمرين من 1841 الى 1850 هو 113,000 هكتار المزروعة من 1851 الى 1860 هو 2.2500,000²

لتستقل بشكل فردي بعد أن كانت تستغل بشكل جماعي من قبل الأهالي و بما أن الملكية في الجزائر كانت في غالبيتها المتعلقة دان جماعي فان القوانين الفرنسية عملت على مصادرتها من أصحابها .³ و هكذا حصل المعمرين على 277428 هكتار . خلال الفترة بين 1899- 1908 خلال الحرب العالمية الأولى فقد الفلاحون الجزائريون مساحات معتبرة قدرت بـ 80,000 هكتار .¹ و في سنة

¹ الهواري عدي ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر المرجع السابق ص 61 .

² أحمد عميراي و آخرون ، آثار السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري ... المرجع السابق ص 40 - 42 .

³ مصطفى عبيد ، الفكر الاستعماري السانسيميوني في مصر و الجزائر (1833- 1870) دراسة في مشاريع و نشاط السانسيميونيين بمصر و تجربة توماس (اسماعيل) أوربان في الجزائر ، دار المعرفة الدولية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013 ، ص 83 .

الفصل الثالث : انعكاسات خصوصية الاراضي على الجزائريين

1914 كانت ملكية المسلمين التي فرنسة أو أخصيت كأرض ملك قد بلغت مساحة 9.226.470 هكتار أي نسبة 14% من مساحة الشمال و بلغت الملكية الفردية للمعمرين 2.317.447 هكتار أي 11.13 %².

و بهذا الشكل تمت فرنسة أخصب الأراضي الجزائرية فإلى غاية 1922 تمت فرنسة 5 مليون هكتار من مجموع 13.5 مليون هكتار الموجودة في التل الجزائري ، حسبما حددها مرسوم 20 فيفري 1873 و قد استمرت عملية الفرنسة بموجب اجراءات قانون 1897 بمعدل 30 ألف هكتار سنويا . و قد استمرت عملية تجريد الجزائريين من أملاكهم خلال فترة ممتدة من بين 1924-1934 فقد الفلاحون مساحات هامة من اراضيهم قدرت بـ 352892 هكتار .

ادى نشوء الملكية الفردية في الجزائر كما هو معمول بها في الدول الرأسمالية الى احفاء الطابع الجماعيلأرض و بالتالي القضاء على الملكية الجماعية لتحل محلها الملكية الفردية القائمة على حرية التملك³.

تمكنت ادارة الاحتلال من الاستيلاء فيما بين 1887 الى 1893 على حوالي 957 الف هكتار بصة مجانية كانت ملكا للأعراش ، و سلمت للمهاجرين الاوربيين اكثر من 120 الف هكتار 1891 - 1900 ، حيث بلغت مساحة الملكية العقارية للمعمرين 11.076.000 هكتار أي ما نسبته 55%⁴.

في حين سلمت الادارة من سنة 1871 الى 1880 اكثر من 401.000 هكتار بالإضافة الى 481.000 هكتار عام 1870 .⁵

¹ صالح حيمر، السياسة العقارية ، المرجع السابق ، ص 258.

² شارل روبرت أجرون ، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 الى اندلاع حرب التحرير 1954 ، ج2 ، ترجمة محمدحمداوي ، ابراهيم صحراوي ، مرابط عياش سلمان ، دار الأمة ، الجزائر 2013 ، ص 325 .

³ هواري عدة ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر ...، مرجع سابق ، ص 68.

⁴ أحمد عمراوي ، آثار السياسة الاستعمارية و الاستيطانية ،... المرجع السابق ص 54 -55.

⁵ أندري برنيار و آخرون ، الجزائر بين الماضي و الحاضر . ترجمة رايح اسطمبولي ، منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجماعية ،الجزائر ، 1984 ، ص 348 .

الفصل الثالث : انعكاسات خصوصية الاراضي على الجزائريين

منذ صدور قانون 1897 عرفت عملية فرنسة الأراضي الجزائرية منعرجا خطيرا ، حيث لعب قانون 1897 دورا هاما في هذه العملية و ذلك من خلال الاجراءات الجديدة التي جاء بها و منها الترخيص لبيع اراضي العرش بعد تأسيس الملكية الفردية فيها و هذا النوع من الملكية اراضي العرش غير قابل للبيع قبل ذلك . و قد استغل المعمرون الظروف الصعبة

التي مر بها الجزائريون منذ مطلع القرن العشرين و خاصة خلال سنوات 1904 ، 1909 ، 1912 في شراء المزيد من الاراضي من الجزائريين مستخدمين في ذلك ألف طريقة .¹ بذلك استولى الفرنسيون سنة 1871 على 500,000 ألف هكتار كما عمل على بيع أراضي الاعراش و التخلص من الدواوين .²

فقد سنت مراسيم مجلس الشيوخ المعروفة بـ سيناتوسكونسيلت بهدف تطوير القوانين المتعلقة بتنظيم الاحوال الشخصية و حيازة الاراضي فجاءت مستكملة لقوانين سنتي 1844 ، 1846 تحقيقا للأهداف التي وضعت من أجلها الغربية و هي ترمي الى تفتيت المجتمع الجزائري بالقضاء على الخلية الاساسية فيه و هي القبيلة و العمل على دمجها في المجتمع الفرنسي و سلخه عن أحواله الشخصية الاسلامية و ابعاده عن قيمه الحضارية .³

و قد جاء قانون وارني في 1873 ليتصدى بصفة منتظمة لأراضي العرش و املاك جماعة القبائل ، التي مازالت لم تصادر السماح بتجزئتها بذريعة ترقية الملكية الفرضية في الواقع لتسهيل نزع الملكية .⁴

لقد وجدت ادارة الاحتلال الاراضي الجزائرية محمية من أي اعتداء او تدخل اجنبي فيها لأنها مقسمة الى اراضي العرش التي كانت لا تخضع للعمليات التجارية أي انها لا تباع و لا تشتري و اراضي الوقف ذات الحصانة الدينية و عليا سارعت اراضي الاحتلال لدراسة الوضعية محاولة الوصول الى

¹ صالح حيمر ، السياسة العقارية الفرنسية المرجع السابق، ص 257 . 258 .

² عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائريين من البداية الى غاية 1962، دارالغرب الاسلامي ، الجزائر 1997 ص 157، ص 159 ، ص 167 .

³ ناصر الدين سعيدوني ، الجزائر و منطلقات و آفاق المرجع السابق ، ص 32، 33

⁴ بوعلام نجاوي ، الجلادون (1830 - 1962) منشورات ANEP ، الجزائر 2007 ، ص 78 .

الفصل الثالث : انعكاسات خصوصية الاراضي على الجزائريين

من شأنه أن تفتح أراضي لإيالة العثمانية سابقا أمام آلاف من غلاة المعمرين القادمين من أقطار مختلفة من أوروبا .

كانت نية فرنسا من استصدارها للعديد من القوانين العقارية رغبتها فرنسة الأراضي الجزائرية التي لم تكن ممكنة لتطبيق القانون الفرنسي عليها ، بدل أن يطبق عليها القانون الاسلامي .

و هكذا ما كان لفرنسا بعد استبعادها للشريعة الاسلامية من المعاملات العقارية و أباحت التصرف في الأملاك الوقفية خاصة تلك المخصصة للأراضي المقدسة كما استبعدت مبدأ الشفعة الذي يتنافى والقانون الفرنسي و تحول دون تحقيق البيع بين الأهالي المعمرين .¹

و عليه فان الهدف الأساسي من قانون سيناتوسكونسيلت 1863 ، و كل القوانين التي تلتها هو انشاء الملكية العقارية الفردية و التي تمنح الفرد الحرية المطلقة في التصرف في أرضه ، فقد تم تعميم هذا النموذج على أوسع نطاق و خاصة في المناطق ذات الأراضي الخصبة الصالحة للاستيطان .² فقد حاول القادة الفرنسيون جعل أراضي الجزائريين ملكية فردية جاهزة للبيع وبذلك يتمكن المستوطنون الأوروبيين من التوسع في كامل الأراضي الجزائرية .

هذا ما جاء في مرسوم 31 ماي 1870 الذي سمح للمستوطنين بتقسيم أراضي الورثة الى قطع صغيرة من حق المالك أي قطعة يبيعها و لا يحق للوريث الاعتراض على ذلك .

المطلب الثاني : توسيع زراعة الكروم على حساب زراعة الحبوب

بعد سنوات قليلة من الاحتلال الفرنسي تحولت الجزائر من بلد حقق الاكتفاء الذاتي في الانتاج الزراعي خاصة الحبوب الى بلد يعيش في مستنقع الفقر و الحرمان و البؤس و المجاعة بسبب السياسة الكولونيالية القائمة على سلب الأراضي الخصبة الزراعية من الاهالي و منحها لغلاة المستوطنين .³ فبالرجوع الى الوضع الاقتصادي الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي فإننا نجد أغلب

¹ فواد عزوز ، التشريعات العقارية الفرنسية ... ، المرجع السابق، ص 143 .

² صالح حيمر ، السياسة العقارية الفرنسية ... ، المرجع السابق ، ص 257 .

³ زين العابدين ، الهجرة نحو فرنسا و انعكاساتها السياسية و الاقتصادية و السيوتقافية على المجتمع الجزائري لقراءة واقع الهجرة في الفترة مابين (1914 - 1962) المجلة المغربية للدراسات التاريخية و الاجتماعية ، جامعة قسنطينة ، العدد 13 ديسمبر 2017 ، ص 77 .

الفصل الثالث : انعكاسات خصوصية الاراضي على الجزائريين

الجزائريين يزاولون نشاطين أساسيين و هما الزراعة و الرعي . حيث حققت الجزائر اكتفاء في بعض المزروعات ، بل أصبح بعضها موجه للتصدير كالقمح الذي كان تصدر نحو فرنسا ذاتها . لكن به الاحتلال الفرنسي و بفضل السياسة القائمة على الاستيطان و الاراضي المحروقة تحولت الجزائر الى بلد فقير لا تستطيع تلبية حاجياتها الاساسية .¹

كانت زراعة الكروم موجودة في الجزائر حتى قبل 1830 لكنها لم تكن موجهة لصناعة الخمر فحتى أثناء الاحتلال و أثناء حكم الامبراطورية الثانية لم تكن تعطى زراعة الكروم المخصصة لإنتاج الخمر سوى مساحة متواضعة جدا أقل من 10.000 هكتار في سنة 1864 . و رغم تطور زراعة الكروم الأهلية بعد هذا التاريخ أين ارتفعت من 3.148 هكتار سنة 1864 الى 6.904 هكتار سنة 1874 .²

بمجيئ بيجو حاكما على الجزائر . عرفت مسألة الاستيطان نموا كبيرا حيث جلب العديد من المهاجرين بواسطة الاشهار الذي قامت به فرنسا فما بين سنتي 1840 - 1846 جاء الى الجزائر 19.4887 معمرا .³ الا أن هذا النمو لم يمس زراعة الكروم التي بقت الى غاية 1850 لم تكن زراعة الكرو تشغل سوى 200 هكتار في ضواحي الجزائر العاصمة و 36 هكتار في عنابة ، و رغم صدور قانون 1851 الذي نص على السماح للمنتوجات الجزائرية بالدخول الى التراب الفرنسي ، بداية زراعة الكروم في الجزائر لكنها ظلت تتوسع بشكل بطيء الى غاية سنة 1878 لم تكن الزراعة الكروم في الجزائر تشغل سوى 17.000 هكتار .⁴

أدت زراعة الكروم في الجزائر التي أتت على حساب الزراعة المعاشية (الحبوب) الى هدم و تخريب الاقتصاد المحلي ، و قد زرعة الكروم اهتماما من قبل الكولون و دعمتها السياسة الفرنسية القائلة بأن

¹ سامية بن فاطمة ، بوبكر حفظ الله ، الهجرة الجزائرية الى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي (1830-1962) قراءة في الاسباب و الدوافع ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة تبسة العدد 27 نوفمبر 2017، ص 131 .

² شارل روبير آجرون ، تاريخ الجزائر المعاصر ج2 ، مصدر سابق ، ص 169 .

³ محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1945. ترجمة محمد المعراجي منشورات AVEP ، د.ط.د.م.د.ت، ص 159.

⁴ صالح حيمر ، السياسة العقارية المرجع السابق ، ص 269 270 .

الفصل الثالث : انعكاسات خصوصية الاراضي على الجزائريين

زراعة الكروم ستحقق مستقبل زاهر مما سيؤدي الى استقرار الاحتلال الفرنسي بالجزائر¹. و مع بداية سنة 1880 و في ظل الكارثة التي حلت بزراعة الكروم في فرنسا تسبب بإصابتها بمرض " الفيلوكسيرا ". و الذي أدى الى اتلاف كميات هامة من محاصيل العنب حيث عرفت زراعة الكروم في الجزائر انطلاقة قوية جدا . حيث ارتفعت المساحة المزروعة من 30.482 هكتار سنة 1881 الى 110.042 هكتار خلال عشر سنوات فقط و قد استمرت مساحة الكروم في الزيادة لتصل الى 168.000 هكتار سنة 1900².

و للنهوض بهذه الزراعة أكثر قامت سلطات الاحتلال بإنشاء حصص لزراعة الكروم أثناء إنشاء أو توسيع أي مركز استيطاني فأتى توسيع عين كرمان سنة 1876 تقرر تخصيص 45 هكتار من الأراضي الزراعية للكروم . كما منحت مساعدات مالية لتشجيع الاستثمار في زراعة الكروم . كلاين بيتارجونkleenpeterjoonالذي يحمل صفة مزارع حصل على 300 فرنك بالإضافة الى امتيازات عقارية فنال مساحة قدرت بـ 98 هكتار لزراعة الكروم ، و كذلك الحال مع المعمر هنري فرنسوا henrifroncoisالذي يعمل في مجال الكروم حصل على امتياز بعين كرمة واد رهيو الى جانب 12.500 فرنك على وسائل و أدوات فلاحية و حصة زراعية مخصصة للكروم بـ 14 هكتار³.

في حين انخفضت أسعار القمح في الاسواق الداخلية ففي قسنطينة مثلا وصل الى 10 فرنك الحال ان الفلاحين كانوا يعتبرون هذا كأن سعر القنطار أقل من 20 فرنك فإن زراعة القمح كانت بالنسبة لهم خاسرة و قد انتقل محصول القمح اللين من 7.5 قنطار في الهكتار سنة 1871 6.6 قناطر من 1881 الى 1890 و كان محصول القمح الصلب من ذلك⁴.

و قد شهدت العشرية من 1891 الى 1900 تراجعاً في انتاج الحبوب ،حيث تناقصت عملية البذر من 2.571.892 هكتار سنة 1876 الى 2.399.694 هكتار في سنة 1886 الى 2.328.690

¹ ليلي بلقاسم ، تطبيق التشريعات العقارية على القبائل منطقة غليزان . (المنطقة اليسرى لواد الشلف وسهل مينا) فيما بين 1863- 1900 .مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر قسم التاريخ و علم الآثار ، جامعة وهران 1 كلية العلوم الانسانية و الاسلامية . 2018 ص 383 .

² صالح حيمر ، السياسة العقارية... المرجع السابق ص 270 .

³ ليلي بلقاسم ، تطبيق التشريعات العقارية... المرجع السابق ص 383 .

⁴ شارل روبرآجرون ، الجزائر المعاصر من الانتفاضة ... ج2 ، مصدر سابق ص 162 .

الفصل الثالث : انعكاسات خصوصية الاراضي على الجزائريين

هكتار سنة 1896 و استمر هذا الانخفاض و التراجع حيث أن المساحة المزروعة حبوبا و انخفضت 2.284.387 هكتار سنوات 1901 -1905 الى 2.225.351 هكتار سنوات 1910-1906 ثم الى 2.173.703 هكتار سنوات 1911-1915 و حتى الى 1.967.995 هكتار سنوات 1916-1920.¹

و يرجع هذا التناقص في انتاج الحبوب من طرف السكان الاصليين بسبب العوامل الطبيعية و البشرية كالجفاف و استعمال الطرق التقليدية غير أن الاسباب الحقيقية هي حرمان الفلاح الجزائري من كل الدعم و الحماية و المساعدة بالأموال و التجهيزات من سدود و قناطر و الات حديثة.²

و ذلك حتى يمل و يكل و يترك أرضه للأجنبي الذي يتلقى كل المساعدات كم طرف الادارة الاستعمارية . و هكذا فقد وصل الانتاج الحبوب لأهالي في الجزائر سنة 1890 الى حوالي 14.969.380 قنطار حيث وصل 1901 الى 2.15 قنطار و نزل 1906 الى 1.87 قنطار سنة 1911 الى 1.75 قنطار ، أما متوسط انتاج الهكتار الواحد من القمح الصلب هو 4.86 قنطار 5.75 قنطار من الشعير.³

و أمام تراجع انتاج الحبوب عرفت زراعة الكروم ازدهارا مستمرا فانتقلت مساحة مزارع الكروم من 17.614 هكتار سنة 1878 الى 70886 سنة 1885 الى 103.408 هكتار سنة 1888 و قد صدرت الجزائر 2.300.000 هكتولتر سنة 1900 واستطاعت ان ترسل الى فرنسا 4.750.000 هكتولتر سنويا على مدي ثلاث سنوات ، ما شجع المعمرين على توسيع مساحة زراعتهم حيث بلغت مساحة الكروم التي دخلت الانتاج 179.950 هكتار في سنة 1905 ،مقابل 122.000 قبل 10 سنوات.⁴

¹ عبد الحميد زوزو ، محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية ، ج7 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، د.ط ، الجزائر 2010 ، ص 341 .

² ابراهيم مياسي ، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي للجزائر ، 1881 - 1912 منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر 1996 ، ص 141 .

³ ابراهيم مياسي ، المرجع السابق ، ص 141 .

⁴ شارل روبرجرون ، الجزائر المعاصرة من الانتفاضة ج2 ، مصدر سابق ، ص 183 .

الفصل الثالث : انعكاسات خصوصية الاراضي على الجزائريين

اهتمت ادارة الاحتلال بزراعة الكروم بشكل كبير و يظهر ذلك جليا في الاحصائيات فقط اتسعت المساحة المخصصة لزراعة الكروم سنة 1914 الى 80 ألف هكتار بقدرة انتاجية تفوق 6.29 مليون هكتولتر.¹

و يعود تطور زراعة الكروم في الجزائر والتي تمتد من سنة 1880 الى 1914 أثبتت هذه الزراعة قوتها الاستعمارية . وأعطت دفعا قويا للاستيطان يل انقذته من فشل كان يبدو لا مفر منه لدى كل الملاحظين .فقد ساهم تطور زراعة الكروم في جلب المهاجرين الجدد . حيث ارتفع عددهم 1882 الى 1911 من 410.000 نسمة الى 780.000 نسمة كما ساهمت في مهمة استقرار الاستيطان الرسمي.²

توسعت مساحة الكروم المستغلة بلا توقف من 1924 الى 1935 فارتفعت من 180.144 هكتار في سنة 1923 الى 271.373 هكتار سنة 1930 الى 353.337 في سنة 1932 ثم الى 399.512 هكتار سنة 1935 ثم ارتفعت الى 411.131 هكتار 1939 .فمنذ 1929 – 1935 توسعت في الجزائر اراضي الخاصة بإنتاج الكروم بنسبة 76% ما بين 1962 الى 1933 يرجع شغف الفرنسيين بزراعة الكروم الى ازدهار القرض البنكي فابتداء من 1923 تضاعفت المبالغ المقرضة ، في سنة 1926 قفزت الى 400 مليون

سنة 1929 و الى 617 مليون سنة 1932.³

في الواقع ان تطور زراعة الكروم في الجزائر لم يؤد الى تحسن في وضعية الفلاح الجزائري الذي وجد نفسه أجيرا يستغل في أرض كانت بالأمس ملكا له و هذا ما أدى الى تدهور وضعيته الاجتماعية ، كذلك الآثار السلبية لزراعة الكروم في الجزائر ،⁴

تراجع زراعة الحبوب التي توفر الغذاء الرئيسي للجزائريين حيث قدر انتاج القمح سنة 1867 بـ 6 ملايين قنطار لتصل الى 10 ملايين و 700 ألف قنطار سنة 1911، في حين انخفض الانتاج 8

¹ أحمدية عميراي ، الآثار السياسية الاستعمارية في المجتمع الجزائري ، مرجع سابق ، ص 61 .

² صالح حيمر ، السياسة العقارية ، مرجع سابق ، ص 270 .

³ شارل روبرجرون ، الجزائر المعاصر من الانتفاضة ج2 ، مصدر سابق ، ص 775 .

⁴ صالح حيمر ، السياسة العقارية ، مرجع سابق ، ص 274

الفصل الثالث : انعكاسات خصوصية الاراضي على الجزائريين

ملايين و 200 ألف قنطار سنة 1929 ، و هذا تراجع الذي حصل أثناء نفس الفترة التي تطورت فيها الكروم في الجزائر بشكل كبير ، و لا شك في ان هذا التراجع في انتاج الحبوب ترتبت عنه عواقب وخيمة على حياة الجزائريين ¹.

المطلب الثالث : تراجع تربية الحيوانات

يعتبر المجتمع الجزائري مجتمعا ريفيا يعتمد بالأساس على نشاطين و هما الزراعة و الرعي . وهما حرفتين متلازمتين في بعض المناطق ². و قد كانت نسبة ممارسة كلا منهما تختلف باختلاف الظروف المناخية و النباتية بين الشمال و الجنوب فاذا كان النشاطان مكملان لبعضهما البعض . بالنسبة لسكان السهول الداخلية المرتفعة فان تربية الحيوان و يصبح النشاط الوحيد بالنسبة للبدو و في الصحراء و التخوم الصحراوية ³.

كانت الثروة الحيوانية معتبرة جدا في الفترة العثمانية من كل انواع الاغنام من ماعز ، خيل ، بغال وحمير.....) فكان هذا النشاط (تربية الحيوانات) تكملة للنشاط الزراعي . و يعد هذا النشاط مصدر عيش رئيسي في بعض المناطق .

لاسيما بعد المناطق السهبية كمنطقة النمامشة مثلا التي تتربع على مساحه رعويه قدرت بنحو مليونهكتار ⁴.

وان تراجع حرفة الرعي فهو نتيجة حتمية لمختلف الاساليب القانونية وغير القانونية والتي انتهجتها الإدارة الاستعمارية في الجزائر والتي كانت ترمي الى انجاح الاستيطان الاوروبي في هذه البلاد بغض النظر عن ما سيؤول اليه مصير سكانها, ويمكن ان نستدل في ذلك بصرخة بعض الفلاحين

¹ صالح حيمر ، المرجع نفسه ، ص 274 .

² رضوان شافو ، عمر المقدم ، نظرة حول الأنشطة الاقتصادية في الجزائر العثمانية : مجالات قبس للدراسات الإنسانية و الإجتماعية ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، العدد 1 ، جوان 2017 ، ص 64 .

³ صالح حيمر ، السياسة العقارية ... مرجع سابق ، ص 265 .

⁴ رضوان شافو ، عمر المقدم، مرجع سابق ، ص 64 .

الفصل الثالث : انعكاسات خصوصية الاراضي على الجزائريين

الجزائريين في وجه الإدارة الاستعمارية¹ والتي جاء فيها: " تعرضنا للقمع بشتى السبل كنا نملك الاراضي فانزعجنا منا بقوة كنا مضطرون لان ننتظر اربع او خمس سنوات كي نقبض ثمنها الذي نصرفه بسرعة وافترسنا تكاليف العدالة و افلسنا مورا لأحراش من جراء المحاضر... شيئا فشيئا اذ ضررنا لبيع القليل ما نملك من الماشية وعندها لا نستطيع استثمار الارض لأن قطعاننا قلت ولكوننا محرومين من عائدات اراضينا وجب علينا ان نبيع قسما اكبر من المواشي كل سنة الى ان افقدناها وفي كل الاحوال ، ليس نحن استنبط قانون الملكية وقرارت العدالة " ². فهذا النص اصدق تعبير عن كيفية التي دمرت بها السلطات الاستعمارية نشاطات تربية الحيوان في الجزائر من الآليات الاستعمارية التي ادت الى تراجع حرفة الرعي في الجزائر نجد سياسة الحصر التي طبقت على الاهالي و التي أدت الى تقلص المساحات الرعوية لان المساحة الواسعة اين تعيش الماشية قد تم منحها للاستيطان و خير مثال على ذلك ما حدث لقبيلة ولاد قبصر لناحية الشلف كما تم حرمان البدو من حقوقهم في استغلال الاراضي الرعوية بموجب قانون 16 جوان 1851 في التل ،³ و ليحقق الاستعمار الفرنسي ما كان يهدف اليه جعل سياسته الاقتصادية تعتمد على سلب ما بأيدي الاهالي من اراضي بشتى الوسائل ومنحها للمهاجرين من فرنسا وغيرها⁴ ، تطبيق قانون الغابات والطريقة التعسفية التي طبق بها ، حيث نص على غلق المراعي الغابية في وجه الاهالي والذي ادى الى اختناق سكان المرتفعات الذين يعتمدون في معيشتهم على تربيته الماشية و لاحظ آجرون ان تطوير الاستيطان الفرنسي كان يمثلان ضرورات اقتصادية ومستلزمات سياسية م تكن الإدارة قادره على فعل اي شيء ازاءها .⁵

وقد عرفت تربية الابقار وهو رأس مال المسلمين تدهورا ملحوظا قرابة 9 ملايين سنة 1910 يصل الى 5 ملايين سنة 1954 وذلك بسبب فقر المربين الرحالة والنصف رحالة واستقرارهم المرهون

¹ صالح حيمر ، السياسة العقارية، ص 266 .

² عبد اللطيف بن أشنهو ، تكون التخلف في الجزائر ... مرجع سابق ، ص 83 .

³ صالح حيمر ، السياسة العقارية ... مرجع سابق ، ص 266 ص 267 .

⁴ الغالي غربي ، العدوان الفرنسي ... مرجع سابق ، ص 142 ،

⁵ صالح حيمر ، ... مرجع سابق ، ص 267 .

الفصل الثالث : انعكاسات خصوصية الاراضي على الجزائريين

بالتطور¹. لقد كان تدهور تربية الابقار الى جانب تناقص المزروعات من القمح الميزة الكبرى في تدهور الاقتصاد الفلاحي الاسلامي .

ومع ذلك في هذا المجال ايضا فان المسؤولين الفرنسيين لم يشعروا أبدا بهذا النقصان في عدد المواشي في السنوات الاولى من القرن العشرين² حيث بلغ عدد قطعان الغنم 8.200.000 رأس سنة 1871-1880³، لترجع الى 7.158.00 رأس سنة 1895 - 1899 وإذا قارنا هذه الارقام بمجموع السكان المسلمين فإنها تسمح بالملاحظة انه كان لدى كل سكان 100 ساكن 285 راس من الغنم في الفترة من 1885 الى 1889 و 1900 فقط في السنوات 1899،1895 فقد أحصت ادارة الاحتلال 6.351.00 رأس في 1900 .⁴

و استمر التناقص في عدد الاغنام لتصل في سنة 1927 الى 5 ملايين راس فقط .⁵ و عليه تراجعت الثروة الحيوانية بنسبة 80 % بسبب الاستعمار الذي فرضته السلطة الفرنسية على مربي المواشي هذا فضلا عن سنوات القحط و الجفاف و الأوبئة الدورية التي كانت تعصف بالمنطقة بين الحين و الحين الآخر و مع عدم تجديد هذه الثروة تلاشت هي الاخرى بشكل تدريجي على سبيل المثال فبعض التقارير تفيد بأن أولاد أود الذي شملتهم ثورة الأوراس لم يبقى لهم سوى نصف من مواشيهم .⁶

¹ أحمد مهساس الحقائق الاستعمارية و المقاومة ، مرجع سابق ، ص 173 .

² شارل روبرأجرون ، تاريخ الجزائر المعاصر ... ، ج2 ، مصدر سابق ، ص 343 .

³ هواري قبايلي ، الأوضاع الاقتصادية في الجزائر عشية اندلاع الثورة الجزائرية ، مجلة المواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ، جامعة معسكر ، العدد الأول ، جانفي - ديسمبر ، 2017، ص 156 .

⁴ شارل روبرأجرون ، تاريخ الجزائر المعاصر ... ، ج2، مصدر سابق ، ص 343.

⁵ عبد الحميد زوزو ، الهجرة و دزرها في الحركة الوطنية بين الحربين 1919-1939 ، المؤسسة الوطنية للكتاب، د.ط ، الجزائر ، 1985 ، ص 42 .

⁶ أمحيدة عمراوي وآخرون ، السياسة الاستعمارية في الصحراء الجزائرية ... ، مرجع سابق ، ص 138 .

الفصل الثالث : انعكاسات خصوصية الاراضي على الجزائريين

أما النشاط الرعوي في منطقة التل تعرض للإزاحة من ثم الدفع به جنوبا بفعل انحصار و سلب أراضي الرعي ، و تناقص نقاط الماء الضرورية للنشاط الرعوي هذا ما أثر سلبا على النشاط الأساسي¹.

انعكست السياسة العقارية الفرنسية على الجزائريين بشكل سلبي للغاية ، فبعد أن استولت الإدارة الاستعمارية على أخضب الأراضي الزراعية تحول الفلاح الجزائري الى خماس و أجير، و تم تخصيص نصف مليون هكتار من أحسن لزراعة الكروم المنتجة للعنب المستعمل في صناعة الخمور².

مما زاد الوضع سوءا حدوث العديد من الجوائح و القحوط ففي قسنطينة بالتحديد سنة 1846 اكتسح الجراد المحاصيل الزراعية ، كما حدث بين سنتي 1866 و 1870 عدة مجاعات³.

أدى الاستيلاء على الأراضي الزراعية و الرعوية في ايدي المعمرين و الشركات الرأس مالية الى تراجع الثروة الحيوانية في الجزائر اضافة الى سنوات القحط و المجاعة في سنوات 1920 ، 1922 و 1924 و تدني الأجور أدى كل هذا الى تدرس الأوضاع الاقتصادية لدى الأهالي⁴.

¹ هواري قبايلي ، الأوضاع الاقتصادية، مرجع سابق ،ص 156 .

² محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزء 1 ، منشورات الاتحاد الكتاب العرب ن.د.ط.د.م ، 1999،ص 18 .

³ عبد الله مقلاتي ، مرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1854 ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ، 2014، ص 114 . 115 .

⁴ هواري قبايلي ، الأوضاع الاقتصادية، مرجع سابق ، ص 155 .

المبحث الثاني : الانعكاسات الإجتماعية

لقد اعتمدت الإدارة الاستعمارية سياسته قمعية اتجاه الاراضي الاستعمارية واملاكهم والتي مست جميع المجالات كالمجال الاجتماعي .

المطلب 1: الهجرة نحو الخارج

بعد الدخول الفرنسي للجزائر استحوذوا على اجود الانواع الاراضي حيث وزعت اخصب الاراضي على الاوروبيين وقد استعملت هذه الاراضي المسلوقة في انتاج محاصيل تجارية استهلاكية تخدم حاجيات الاوروبيين بالدرجة الاولى.

في المقابل اراضي الجزائريين غلب عليها القحط والانجراف وتفتت الملكية وضعف مردودها الزراعي مما دفع بالجزائريين الى الهجرة نحو بلاد المشرق واوربا¹ ، فبعد تجريد الفلاحين من اراضيهم وتفريقهم وجدوا انفسهم امام اوضاع معيشية مزريه فاضطروا للهجرة وترك اراضيهم لان السهول الخصبة الغنية التي استولى عليها المستعمر لزياده المحاصيل السنوية من الحبوب وغيرها . وتوفر فرص عمل قليلة مقارنة باليد العاملة المتوفرة فالهجرة الريفية للفلاحين الذين صدرت اراضيهم تتزايد مما ادى الى صرف جماعه كبيره من الريف نحو المدينة ليبقوا بدون عمل².

فضاقت بهم سبل العيش بعد فقدان ممتلكاتهم نتيجة المصادرة والسطو من طرف الإدارة الاستعمارية واخذوا يهاجرون في هجرات فردية وجماعية وذلك بحثا عن سبل العيش افضل من البقاء تحت رحمة الاستعمار الفرنسي³.

و بعد مصادرة الأراضي أجبر الجزائريون على استصلاح الأراضي الرديئة التي تخلو عنها في السابق ، ليصبح بذلك الفلاح الجزائري يعيش في دوامة جهنمية¹ لذلك فهو مضطر لمغادرة الجزائر

¹ أحميدة عمراوي ، آثار السياسة الاستعمارية ، مرجع سابق ، ص 50 .

² Djlali Sari , « la dépossession Des Fellahs ... » , opcit , p 175 .

³ أحميدة عمراوي ، آثار السياسة الاستعمارية ... ، المرجع السابق ، ص 50 ، 51 .

الفصل الثالث : انعكاسات خصوصية الاراضي على الجزائريين

والهجرة بحثا عن مصدر الرزق، بعد سيطرة الشركات الكبرى على الراضي الجزائري على الإنتاج بالإضافة الى اصدار السلطات الفرنسية لقوانين الغابات التي منعت الجزائريين حتى من الاقتراب من الغابات . جعلهم يعيشون في ضيق بعد تراجع ثروتهم الحيوانية و تراجع في الحبوب في حين ان عدد السكان في يزايد كبير . و دفع ذلك الجزائريين للهجرة لان الانتاج الزراعي المحلي أصبح عاجز عن اطعام كل السكان ، بالإضافة الى المرافق التي كانت يمكنها استيعاب اليد العاملة الجزائرية فقد كانت هي ايضا في خدمة الاقلية الاوروبية² فقد شهدت سنوات 1875 . 1888 و 1898 هجرات الى تونس والمشرق لسوريا وبالتمعن نجدها متصلة بأحداث تاريخية معينة عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة جعلت الناس يلجؤون الى للهجرة³ .

المطلب الثاني : تفتيت بنية القبائل

يعرف المجتمع الجزائري بان يشكل وحدة متماسكة ويظهر ذلك من خلال عديد التشكيلات الاجتماعية التي يتشكل منها ، وهو عبارة عن قبائل كثيرة ومنتشرة عبر أقاليم الجزائر⁴ . لقد أدى تطبيق قانون سيناتوس كونسيلت 1863 والذي شكل ارضية صلبة لبقية القوانين العقارية التي تلتها الى احداث تغييرات جذرية على بنية القبائل ، حيث تم تفتيتها و تحويلها الى وحدات ادارية صغيرة هي الدواوير ، و قد أطلق هذا الكيان الاداري المصطلح اسم مركب هو الدوار - كومين . و هو يتكون في الغالب من مجموعات سكانية غير متجانسة ، فهي في الأساس بقايا القبائل المفتتة⁵ . حيث تم تنظيم السكان فيها بعد تفكيك القبائل و تأسيس الملكية الفردية للأرض ، و بهذا أجبر الجزائريون على الاقامة الحصرية ، و بهذا عاش السكان في اطار الاقامات المحصورة تنظيما حياتيا

¹ سامية بن فاطمة ، بوبكر حفظ الله ، الهجرة الجزائرية الى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي ، 1830-1962 ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 27 ، نوفمبر ، 2017 ، جامعة تبسة ، الجزائر ، ص 133 .

² عبد الحميد زوزو ، الهجرة و دورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939) ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، د.ط ، الجزائر ، 1985 ، ص 38 ، 43 .

³ عبد الحكيم رواحنة ، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر ، 1870-1930 ، المرجع السابق ، ص 182 .

⁴ أميدة عميراي ، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ... ، المرجع السابق ، ص 144 .

⁵ صالح حيمر ، السياسة العقارية الفرنسية ... ، المرجع السابق ، ص 276 .

الفصل الثالث : انعكاسات خصوصية الاراضي على الجزائريين

، لم يكونوا متعودين عليها فمراقبة تنقلاتهم وفق مسارات محدودة نتج عنه تقلص النشاطات التي أضحت لا تتعدى مواقع محددة . و لم يعد بإمكان الريفي توفر في محيطه التقليدي المجالات المناسبة لأداء نشاطاته¹، فقد تسبب النظام الاستعماري الجديد في تفكيك المجتمع الريفي الجزائري ، و تحطيم قيمه الاسلامية التي كان يستمد منها قوته ، مثل التعاون ، التضامن و التحالف ، كما انه قوض دور الزعامات المحلية².

فبتفكيك القبيلة تكون فرنسا قد حققت بعدا سياسيا عن طريق سدها للطريق في وجه الطبقة القديمة و المسيطرة . أي تحول سلطة الجماعة في النظر الى المنازعات و تسويتها الى سلطات الاحتلال ، و بعدا اجتماعيا اذ بزوال المصالح المشتركة (الأرض) التي كانت تجمع أفراد القبيلة زالت الروابط بين هذه الأخيرة و تفكك أوامرها ، و تحول المالكون للأراضي الى عبيد و أقنان عند المالكين الجدد .³

المطلب الثالث : أفكار المجتمع الجزائري

لقد كان السياسة الفرنسية التي تركت بصماتها وتوقيعها في كل مجالات الحياه اسوء اثر على الحالة الاقتصادية الزراعية وعلى ظروف الفلاحين المعاشية وان الكارثة التي اودت بحياة 5000.000 نسمة من الأهالي سنة 1867 - 1868 وقعت في الأراضي الخصبة وارااضي الشمل القديمة قبل ان تمسها الاجراءات التطبيقية لقانون 1863 .⁴

¹ عثمان فكار، الاستيطان العمراني الفرنسي في الريف الجزائري ، مقارنة سوسولوجية ، مجلة جامعة دمشق ، جامعة سعد دحلب البليدة ، العدد 3-4 ، 2013 ، ص 596 .

² أرزقيشويتم ، سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر ، 1830-1914 ، مجلة التاريخ المتوسطي ، جامعة الجزائر ، 2 ، ديسمبر 2020 ، ص 202 .

³ رفاف شهرزاد ، سياب خيرة ، التشريعات العقارية الفرنسية أداة أخرى... ، المرجع السابق ، ص 761

⁴ مصطفى الأشرف ، الجزائر ، الأمة و المجتمع ، المرجع السابق ، ص 15 .

الفصل الثالث : انعكاسات خصوصية الاراضي على الجزائريين

أدى تطبيق القوانين العقارية الى تجريد الجزائريين من اراضيهم ووضعها في خدمة الاستيطان الاوروبي، سواء من خلال المساحات الهامة التي الت الى مصلحه املاك الدولة والتي استغلت في انشاء المراكز الاستيطانية او تم منحها في شكل امتيازات لفائدة الشركات الرأسمالية و المعمرين.¹

إن الفقر الذي أصاب المجتمع الجزائري يرد الى عوامل منها : استمرار الكولون في المزيد من الأراضي الفلاحية الخصبة ، وهذا أدى الى تقلص الأراضي الزراعية والرعية وانخفاض إنتاج الحبوب في 20% وإفساح المجال لتوسع مساحات الكروم وإهمال زراعة الحبوب التي كانت أهم مورد لهم مع تزايد عدد السكان وضعف متوسط المردود الهكتاري للحبوب في القطاع الفلاحي الجزائري مقارنة بالقطاع للمعمرين.²

ونتيجة التشريد الذي عرفه الجزائريون وعملية مصادرة الأراضي وقعت بالبلاد الجزائرية مجاعة فادحة عام 1864 م ، التي أدت الى هلاك نصف مليون من المسلمين وافقرت جماعات كثيرة من البلاد الجزائرية³بالإضافة الى عدم تحكمها في تجارة الحبوب واجبرت الجزائريين على بيع الفائض من المخزون ولم يدخر شيئاً وكذلك اختفاء النظام القديم الذي كان سائداً في الجزائر القائم على التعاون والتضامن من حيث النظام الاقتصادي الجديد قائم على الملكية الفردية⁴ وكذلك تدهور الاوضاع الاقتصادية للأهالي الى انخفاض مستوى معيشتهم لا سيما في المواسم التي يكون فيها المردود الزراعي سيء وقد عاشت الجزائر ازمت حاده في الفترة الممتدة من 1860 - 1870 حيث تواصل الجفاف والقحط وزحف الجراد على البلاد حيث تضررت من جرائه معظم الحقول والمراعي

¹ صالح حيمر ، السياسة العقارية ... ، المرجع السابق ، ص 283 .

² عدة بن داهة ، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ... ج 2 ، المرجع السابق ، ص 13.14 .

³ أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ... ، المرجع السابق ، ص 111 .

⁴ مصطفى خياطي ، الأوبئة و المجاعات في الجزائر : تر: حضرية يوسف ، منشورات ANEP ، الجزائر ، 2013 ، ص 223 .

الفصل الثالث : انعكاسات خصوصية الاراضي على الجزائريين

الموجودة في الى جانب مشكلة الجراد كثر القحط وقله المحاصيل الزراعية نتيجة لقلة الأمطار وجفاف الينابيع و انتشرت المجاعة بذلك .¹

وفي الوقت الذي كان يموت فيه الجزائريون وصلت اللجان المكلفة بتطبيق القانون العقاري لسنة 1883 عمليات الاستيلاء على الاراضي والملكيات ، كما أدت الحرائق التي كانت تشعلها القوات الفرنسية الى نقص العلف وضياع المراعي مما أدى إلى هلاك الماشية وإفلاس المربون لأنه لم يعد يحق لهم استخدام الغابات ولا الأراضي غير المزروعة وإفلات المربية مما أدى الى اقصار الإفقار المجتمع من كل الجوانب لم تترك لهم مجال لتحقيق سبلت عليهم المساحات الرعوية بسبب عملية مسح جز الاراضي التي اعتبرتها غير مستغلة². المجاعة التي عرفها الجزائريون مات منها خلق كثير من الأدميين والمواشي وجعلهم يتفرقون في المدن والقرى للبحث عن الأكل فكانوا يتغدون على الضفادع والسلاحف وأوراق الشجر وغيرها كذلك سارعوا الى بيع ما يملكون من عقار والأشياء المنزلية بأثمان زهيدة بعد أن أجهدهم الجوع ونال منهم أصبحوا حتى بعد الأكل يموتون فانتشرت جثثهم في كل مكان .³

بالإضافة الى ظهور مرض التيفوس وانتشاره في أوساط الجزائريين الذي آلف الموتى الذي خلف الاف الموتى وخلال هذه الفترة كان الجزائريون ينتقلون من جنوب الى الشمال بحثا عن لقمة الاكل عن طريق التسول او السرقة وبهذه الطريقة انتشر بينهم مرض التيفوس والأمراض الأخرى .⁴

¹ عبد الحكيم رواحنة ، السياسة الاقتصادية ... ، المرجع السابق ، ص 150 ، 151.

² مصطفى خياطي ، الأوبئة ... ، المرجع السابق ، ص 224.225.

³ ناصر الدين سعيدوني ، من التراث التاريخي و الجغرافي للمغرب الاسلامي ، تراجع مؤرخين و الرحالة و جغرافيين ، البصائر ، الجزائر ، د.ت ، ص 547 .

⁴ مصطفى خياطي ، الأوبئة ... ، المرجع السابق ، ص 230 .

الفصل الثالث : انعكاسات خصوصية الاراضي على الجزائريين

ويذكر في هذا الصدد صالح العنتري أن هذه المجاعات و القحط قد ترك آثارا على سكان قسنطينة ومن بين هذه الآثار السيئة تلك التي خلقتها الأوبئة الفتاكة من بينها الكوليرا والتيفوس وغيرها في الفترة الممتدة من 1865-1868.¹

لقد وصفت الكتابات الفرنسية الحالة الاجتماعية التي وصل إليها الجزائريون ومن بينهم "لافيجري" الذي وصف حالتهم لسنة 1867 م فيقول : منذ عدة اشهر والعرب لا يجدون ما يقتاتون منه الا الاعشاب في الحقول واوراق الشجر فهم يرعون مثل الحيوانات ، و الآن مع شدة الخريف ضعفت أجسامهم ، فماتوا جوعا ، فهم عراة يرتدون ملابس رثة ويتسكعون ضالين في الطريق ، وحول المدن التي أخرجوا منها ، ... فهم ينتظرون جمع النفايات والفواضل للصراع حولها ... ويحفرون الارض للقوت من الحيوانات والجيفة يقومون بسرقة حيوانات المعمرين «².

كما أدت إلى انتشار البطالة بين افراد المجتمع ، حيث بلغ عددهم حسب قول التحقيقات حوالي 850,000 شخص وهناك تحقيقات ترفع عددهم الى أزيد من مليون بطل ، وكان مستوى حياة العائلة الريفية يتراوح ما بين 12.000 و 30.000 فرنك سنويا وهو أدنى المستويات في العالم.³

المطلب الرابع : تحويل الفلاحين من ملاك الأراضي إلى خماسين .

أدى تطبيق القوانين العقارية، وما نتج عنه من تقلص في مساحة أراضي الفلاحين وتوسيع في مساحة أراضي الاستيطان، في ظل الانفتاح الذي عرفته السوق العقارية والتي شملت حتى الملكيات التي كانت قبل ذلك غير قابلة أصلا للمعاملات العقارية، فكل هذا أدى الى احداث تغييرات عميقة على الوسط الفلاحي الجزائري⁴. بعد استحواذ المعمرين على أراضي الجزائريين بكل الوسائل القانونية وغير القانونية وجد الفلاح الجزائري نفسه أجيرا عند المعمر مقابل أجر بسيط جدا لسد رمق أسرته فقط وكان الاعتماد عليه كثيرا لكونه يدا عاملة رخيصة ومردودها مرتفع ، فإن أجره كان يقل

¹ صالح العنتري ، مجاعات قسنطينة ... ، المرجع السابق ، ص 15 .

² أندري بيرنيار و آخرون ، الجزائر ... ، المرجع السابق ، ص 341 .

³ عبد الحميد زوزو ، محطات التاريخ في تاريخ الجزائر ... ، المرجع السابق ، ص 325 .

⁴ صالح حيمر، السياسة العقارية ... ، المرجع السابق ص 290 .

الفصل الثالث : انعكاسات خصوصية الاراضي على الجزائريين

عن الدخل الذي يمكن جنيه من زراعة مساحة ارض صغيره او حتى الاشتراك في الزراعة¹. وكذلك وجد الفلاح الجزائري نفسه يتحول من مالك للأرض الى خماس في خدمة المعمر، غير أن ذلك لم يدم طويلا إذ سرعان ما اكتشف المعمرين بأن نظام الخماسة يكلفهم كثيرا ، خاصة اذا كانت الارض المزروعة خصبة وذات مردود وفير ، لذلك لجأوا الى ادخال تصنيفات جديدة على الوسط الفلاحي الجزائري، تمثلت في فئتي المزارعين والعمال الأجراء². كما طبقوا سياسة عنصرية في الأجور التي يتقاضاها العمال فكانت جزائري مثلا يتقاضى 0.75 فرنكا مقابل 1.5 حتى 2.25 فرنك بالنسبة للأوروبي في عملية جمع قضيان الكرمة ، أما القطاف فكانت أجرته من 1 إلى 1.25 فرنك للجزائري مقابل 2.5 إلى 3 فرنك للأوروبي³.

و الملاحظ أن نسبة الخماسين كانت مرتفعة مقارنة بنسبة المزارعين و العمال الأجراء ، ففي مقاطعة قسنطينة ، عشية الحرب العالمية الأولى، كان الملاك يمثلون 52% و الخماسون يمثلون 29 % و العمال الأجراء 15 % ثم المزارعين 4.5%⁴ كما أن نسبة الخماسين كانت تختلف من منطقة إلى أخرى داخل المقاطعة الواحدة ، ففي مقاطعة قسنطينة مثلا ، كانت نسبة الخماسين تتوزع كما يلي :

جدول 2: يمثل توزيع نسبة الخماسين في مقاطعات قسنطينة⁵:

الدائرة	نسبة الخماسين من مجموع السكان
سطيف	19 %
سكيكدة	26 %

¹ بوعزة بوضرساية ، سياسة فرنسا البربرية 1830-1890 و انعكاساتها على المغرب العربي ، دار الحكمة الجزائر ، 2010 ، ص 108 .

² صالح حيمر ، السياسة العقارية ... ، المرجع السابق . ص 291 .

³ عبد اللطيف بن آشنهو ، تكزن التخلف ... ، المرجع السابق ، ص 134 .

⁴ المزارعين : يقصد بالمزارعين - حسب آجرون- تلك الفئة التي يربطها تعاقد بمالك الأرض ، خارج الخماسة ، شبيهة بالعقود الأوروبية تحدد شروط تقاسم الغلة بين المستأجرين و صاحب الأرض ، انظر : صالح حيمر ، السياسة العقارية ... ، المرجع السابق ، ص 291 .

⁵ المرجع نفسه ، ص 291 .

الفصل الثالث : انعكاسات خصوصية الاراضي على الجزائريين

قسنطينة	26%
باتنة	27%
بجاية	29%
قالمة	33%
عنابة	34%

فبالنسبة لساعات العمل فقد كانت تمتد الى تسع ساعات في فصل الشتاء والى ثلاثة عشر ساعة في فصل الصيف¹، وبما أن الفلاح كان يعمل خماسا حيث يلتزم في مقابل بقيام مدة سنة بتنفيذ جميع الأشغال الزراعية في ملكية معينة ، ويقوم بتوفير جميع وسائل العمل والقطيع والبذور ، وأجر الخماس يدفع بواسطة سنة ثابتة من المحصول و لم يكن دوما يمثل الخمس ، فجميع الخماسين لم يكونوا يأخذون الخمس ، اذا أن بعضهم كان يتقاضى الربع ، ولما كانت الزراعات الربيعية (كالذرة، القمح اللين والبول) حيث كان نصيبهم فيها الربع بل وحتى الثلث ، وأما الزراعات التي تتطلب كثيرا من العمل وقد في الثمار فقد كانت تتقاسم بالنصف². فالمزارعون كانوا يؤجرون من طرف المعمرين حيث يتم التعاقد معهم سنويا فقط وكانوا يحصلون على رواتبهم نقدا وقد كانوا يشكلون نسبة 3.12% من مجموع اليد العاملة الريفية وقد ارتفعت هذه النسبة لتصل في سنة 1930 إلى 5% ، وفئة العمال الاجراء فتتألف من عمال موسمييين و دائمين وشبه دائمين ، وقد كانوا في مطلع القرن العشرين يمثلون نسبة 12% ، لترتفع سنة 18 الى 18% من مجموع اليد العاملة الريفية³.

¹ عبد اللطيف بن آشنهوا ، تكون التخلف ... ، المرجع السابق ، ص 135 .

² شارل روبير آجرون ، تاريخ الجزائر المعاصر من الانتفاضة ... ، مصدر سابق ، ص 351. 352 .

³ صالح حيمر ، السياسة العقارية ... ، المرجع السابق ، ص 292 .

المبحث الثالث : الانعكاسات الثقافية

لم تخلف الاثار السياسية الفرنسية تجاه الاراضي الزراعية ، نتائج في المجالين الاقتصادي والاجتماعي فقط بل تعدتها الى جانب اخر، وربما كان أشد خطورة على مستقبل الشعب الجزائري من الجوانب السابقة، ويعني بذلك الجانب الثقافي ، وهذا ما كانت السياسة الفرنسية من تحقيقه وهو ضرب الانسان الجزائري في كيانه الروحي والثقافي .

المطلب 1 : تراجع التعليم

فالساسة الفرنسية كانت تهدف الى ضرب المجتمع في مقوماته الأساسية، وهدف ذلك الأسس الفكرية لتسهيل التحكم فيه وقد برز ذلك من خلال الاجراءات التي قامت بها السلطات الاستعمارية عند احتلالها للجزائر ، فقد كانت ترى بأن الاوقاف تعرقل نشاطها الاستعمارية ، كون هذه الأخيرة هي الممول الاساسي للنشاطات الدينية والتعليمية¹. فحسب راي بعض الكتاب الفرنسيين: "... ان الاوقاف تتعارض مع السياسة الفرنسية ...". لذلك سعت الى مصادرة وتصفية أملاك الأحماس من مساجد وزوايا حيث كان عددها سنة 1830 حوالي 13 مسجدا كبيرا و 108 مسجدا صغيرا و 32 جامعا و 12 زاوية في مدينة الجزائر وعند دخول الاستعمار الفرنسي، قامت بغلقها وتحويلها الى كنائس واسطبلات ومراقد للجنود².

حيث كانت التعليم يعطى في هذه المساجد التي تعتبر مركزا للتربية والتعليم والتي كانت عاده تحت سلطة الجمعيات الدينية، إضافة الى المدارس الثانوية والابتدائية الرسمية والخاصة، التي تمول

¹ عمار عمورة ، موجز في تاريخ الجزائر ، دار ربحان ، الجزائر ، 2013 ، ص 124 .

² المرجع نفسه ، ص 124 .

الفصل الثالث : انعكاسات خصوصية الاراضي على الجزائريين

من الأوقاف ، لكن بمصادرة هذه الأخيرة جرد التعليم الجزائري من أهم مورد له ، بالإضافة الى ذلك تراجع اللغة العربية.¹

كما قامت بطرد الأئمة والمدرسين الذين أجبروا على الهجرة بعد عمليات المصادرة الوقفية اضافة الى ذلك تراجع عدد المدارس ، ففي مدينة قسنطينة وحدها كان عدد المدارس 90 مدرسة ابتدائية سنة 1830 تراجع الى 30 مدرسة ، بالمقابل تراجع في عدد التلاميذ الى تلاميذ 150 تلميذ فقط سنة 1830 بعد ما كان 1300 قبل الاحتلال ، كما انخفض عدد الطلاب من 700 الى 60 طالب.²

وفي مدينة عنابة كان فيها 39 مدرسة و 37 مسجدا وزاويتان ، وذلك سنة 1832، لم يبقى منها بعد الاحتلال سوى ثلاث مدارس وزاوية شبه مهجورة.³

و الجدول التالي يمثل بعض الاحصاءات في تراجع عدد التلاميذ :

السنوات	عدد التلاميذ
1870	1300
1880	1150
1889	81
1914	47.263 ⁴

المطلب 2 : تجهيل المجتمع الجزائري

¹ أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية 1900-1930 ، ج2 ، دار الغرب الاسلامي ط 4 ، لبنان ، 1992 ، ص 62,61.

² بشير بلاح ، تاريخ الجزائر ... ، المرجع السابق ، ص 150 .

³ المرجع نفسه ، ص 151 .

⁴ محفوظ قداش ، جزائر الجزائريين ... ، المرجع السابق ، ص 235 . 236 .

الفصل الثالث : انعكاسات خصوصية الاراضي على الجزائريين

لم تكن الأمية سائدة في أوساط الجزائريين قبل الاحتلال سنة 1830 حيث كانت الكتاتيب والمساجد والزوايا تقوم بدورها في تعليم الامت وتنشئتها وتنشئة عربية اسلامية، لكن الاستعمار الفرنسي حطم هذه الكتاتيب وهدم المساجد ، كما حارب اللغة العربية والثقافة الدينية، فصادرت السلطات الاستعمارية المساجد والمدارس ، ووضعت التعليم ومنعت التعليم باللغة العربية¹، ولم تعود شيئاً لأن الإدارة الاستعمارية كانت تعلم ان الأمة اذا تعلمت تقاوم الاستعمار وترفض الرضوخ له ، فكانت سياسته التجهيل أحد مبادئها الاستعمارية، لذلك تجاهلت التعليم وقامت بتحطيم المجتمع الجزائري بضرب مقوماته واخماد حركاته². فلقد اتبع الاستعمار في الجزائر سياسته التفقير والتجهيل تماشياً مع الأساليب الاستعمارية العامة التي تهدف الى تمكين الاستعمار من البقاء مده اطول في البلدان التي يعتدي عليها ويطعنها في سياستها وكرامتها³.

فقد قام الاستعمار الفرنسي بسلب الشعب الجزائري كل ما يملك من اراضي واملاك وخيرات وتركه لا يملك شيئاً في وطنه .فالعامل الاقتصادي له اثر في مجرى الحياه كلها . ومنها الثقافة، فالفرد ومثله المجتمع ، بدل ان يبحث عن وسائل التثقيف والمعرفة يبدا أولاً بالبحث على ما يسد رمقه ، وذلك من شأنه ان يصرفه عن وجهته الثقافية ولو الى حين ، وهذا ما يريده ويسعى اليه وذلك في سن الدراسة ساعات التعليم في المدارس الفرنسية .حتى لو كان ذلك في القرى التي يبعد عنها بأكثر من 03 كم⁴.

ولقد ادت سياسته فرنسا الثقافية الى نتائج رهيبة تمثلت في تدهور واقعي ومكانة اللغة العربية واستفحال الامية والجهل وفساد اخلاق بعض الفئات ، وبالمقابل سادت لغة المستعمر وثقافته ، وطغت مصالحه ، كما عملت على افساد وتشويه الذاكرة الجماعية ، والذوق اللغوي من خلال تغييب التاريخ الوطني والاسلامي ، وافساد لغة التخاطب بتوحيش الألقاب والأسماء ، فلقد كانوا يرفضون ان يلقب الجزائري بلغة الجزائريين الشائعة التي تبدأ بابن أبو أو ولد او الانتساب الى القرية

¹ عبد الله مقيلاطي ، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1854 ... ، المرجع السابق ، ص 113 .

² أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ... ، المرجع السابق ، ص 139-140 .

³ يحيى بوعزيز ، سياسة التسلط ... ، المرجع السابق ، ص 59 .

⁴ المرجع نفسه ، ص 60 .

الفصل الثالث : انعكاسات خصوصية الاراضي على الجزائريين

او المدينة، الناحية او الطريقة او الحرفة مثل: (الوهراني،السوفي، القادري ، او النجار ...) ويلزمهم بأسماء الحيوانات او العاهات او الألقاب التي توجي الى الدناءة كأسماء الوحش ، الذئب ،راس الكلب ، بعزة، فرعون ،لطرش ،لعقون وغيرها ...¹. وهذا ما أدى الى تصاعد الامية ونشر الجهل والبدع والخرافات وتدهور مستوى التعليم واختفاء الطبقة المثقفة²، حيث بلغت نسبة الأمية عند الأهالي 99% للنساء 95% للرجال³.

فبعد ان كان التعليم العربي الرسمي في المدارس الحكومية المختلفة الذي ساهم في تعليم اللغة العربية والدين الاسلامي ومنع انتشار الأمية ، لكن نتيجة السياسة الجائرة التي طبقتها فرنسا على املاك الجزائرية، قضت على التعليم ومنذ ذلك فقدت الأمة أسس التعليم ولم تستطع استعادتها، فساد الجهل وانتشرت الأمية وكانت تباين، وكان الناس يعرفون قليلا من العربية لكن بعد هذه السياسة أصبحوا يجهلون الاثنيين معا⁴.

¹ بشير بلاح ، تاريخ الجزائر ... ، المرجع السابق ، ص 281 . 282 .

² المرجع نفسه ، ص 162

³ عمار عمورة ، موجز في تاريخ ... ، المرجع السابق ، ص 126 .

⁴ أحمد توفيق المدني ، كتاب الجزائر ... ، المرجع السابق ، ص 304 , 305.

خاتمة الفصل الثالث :

نستنتج ان السياسة الفرنسية الاستيطانية سعت الى تحطيم البنية الاقتصادية والتوازن الاجتماعي من خلال ترابط الأفراد الذي كان على أساس الأرض التي تعتبر رابطة وطنية لوجود علاقة متينة وقديمة تربط الجزائريين بأرضهم حيث سعت الى مصادرة أراضي الجزائرية بكل الطرق ونهب المعمرين وتكالهم على أراضي الأهالي وتراجع في الملكية الفردية التي انتجت التخلف في وسط المجتمع الجزائري وسعت كذلك لتفكيك البنية التحتية والهياكل الاجتماعية للمجتمع الجزائري من خلال تحويل الملكية الفردية بعدما كانت بعدما كانت جماعية وانقسم معها السكان الى دواوير ودشائر وقرى . من خلال الوضع الذي كانت تعيشه بعض العائلات من الفقر المدقع والمعيشة المزرية اضطرت الى هجرة بعد الجزائريين منها فمنها من كانت اضطرارية و أخرى اجبارية فتضاعف عدد الفقر من الجزائريين والبطالين فكانت نتائج كارثية على المجتمع الجزائري .

خاتمة

خاتمة :

من خلال ما قدمناه في دراستنا لموضوع خصوصية الأراضي الزراعية بالجزائر يمكننا اعطاء تقييم لهذه السياسة الاستعمارية والتي نلاحظ منذ بداية الاحتلال أنها أثبتت هدف جوهري وهو تحقيق الأهداف الاقتصادية بتسخير كل الوسائل والإمكانات والأساليب والتي تنوعت في النظم والقوانين والإجراءات العادية والاستثنائية وغيرها حيث أقرت عدة النتائج الهامة يمكن تلخيصها في عدة نقاط:

- كانت الملكيات في العهد العثماني مقسمة الى أربع ملكيات جماعية لأراضي العرش وأراضي الملك والأراضي الوقف ، وأراضي البايلك حيث كانت هذه الملكيات احدى الدعائم التي يقوم عليها اقتصاد السكان ، حيث كانت الزراعة معاشية بالدرجة الأولى ، حيث استعمل فيها الفلاحون ادوات بسيطة وأسمدة وأساليب ري بدائية، إلا انها كانت تحقق اكتفاء ذاتي في الزراعات المعاشية على غرار القمح والخضر والفواكه ، اذا ما استثنينا فترات الجفاف والجراد والزلازل التي كان الانتاج يشهد فيها تراجعاً كبيراً قد ينعكس احيانا على الجانب الصحي ، كما عرف المجتمع الجزائري أيضا إلى جانب الزراعة النشاط الرعوي الذي خصصت له مساحات واسعة في الأحراش والتي كان انتاجها الزراعي بشكل اقل .

- إن الارض بمختلف أنواعها كانت حيوية بالنسبة للمجتمع الجزائري لاعتماد اقتصاده بشكل جوهري على حرفتي الزراعة والرعي وحيث كان اقتصاد جزائري، لاحتلال الفرنسي يركز اساسا على ازدواجية المتمثلة في ممارسة زراعة الحبوب وحرفة الرعي في اطار التنظيم القبلي المبني على أساس الملكية الجماعية للأراضي ضمن مساحات ارضية واسعة ممارسة للازدواجية الزراعي التكاملية كانت اكثر من ضرورية لدى سكان الجبال والسهول في المناطق الشمالية .

كانت الارض أكثر من رمز فتثبت الجزائري بها، كانت هوية اكثر مماكان مصدر رزق ، واستمر أثر في توجيه السياسة العثمانية والفرنسية معا خاصة لما استولت هذه الأخيرة عليها وحولتها الى الدومين ومنحها للمعمرين .

خاتمة

- منذ دخول فرنسا الى الجزائر سعت في سياستها فيمجال الأرض واستهدفت بشكل واضح تجريد الأهالي من أراضيهم ومنحها للمستوطنين من خلال التطورات التي أعقبت الاحتلال تبين نوايا فرنسا مبينة في الجزائر يراد منها استغلال الجزائر واستيطانها بصفة دائمة ، وقد تجل ذلك في استمرارها الاحتلال الجزائر وانتزاعها لأجود الأراضي تربة وأحسنها موقعا ثم توزيعها لأشخاص تم استقدامهم من اوروبا لربطهم بها .
- الأراضي التي سلبت من الجزائريين ونهبت منهم تحت شعار تنظيم الملكية الزراعية أو بحجة منفعة العامة او معاقبة للمتمردين الأمر الذي أدى الى تغيرات عميقة في البنية الاقتصادية والسكانية للجزائر. حيث شيدت في الجزائر مئات المراكز الاستيطانية لاستقبال وايواء آلاف المهاجرين الأوروبيين .
- إن السياسة الفرنسية في الجزائر قد تميزت بالعنصرية اذ نجد بأن الإدارة الاستعمارية قد عملت على تجريد الجزائريين أراضيهم بمختلف الطرق والاساليب دون مراعاة النتائج الوخيمة التي يمكن أن تخلف هذه السياسة .
- إن كل القوانين العقارية التي تم إصدارها خلال قرن من الزمن قد تجاهلت مصالح الجزائريين فلم تراعي خصوصية المجتمع الجزائري الذي كان يعتمد على الاراضي كمصدر رزق أساسي، وبالتالي فتجريده من أرضه يعني ببساطة دفعه الى الهلاك. كما لم تراعي خصوصية المجتمع الجزائري في طريقة استغلاله للأراضي المتمثلة في الانتفاع الجماعي ضمن الملكيات المتاحة في ظل محدودية الإمكانيات المادية وبساطة العتاد الفلاحي وبالتالي فإن تفتيت الملكيات المشاعة و إحلال الفردية محلالملكية الجماعية قد أدى الى تحطيم روابط التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع وهذا ما جاء به قانون وارني .
- تحويل ملكية الأرض من القبائل وسكان المنطقة الى الأوروبيين حيث أنشئت عليها مراكز لتوطينهم التي تركزت في المناطق السهلية الى المناطق الجبلية نحو المدن والمجاورة.

خاتمة

من خلال تتبع الدراسة يمكن ملاحظة ان مصير هذه البنية العقارية، حيث لم تستطع الصمود أمام الإدارة الفرنسية المدعمة بمختلف القوانين العقارية أهمها قانون السيناتوسكونسيلت والقوانين الأخرى ، تنظيم الملكية الصادرة طيلة فترة 1830 - 1914 التي أحدثت التحولات في ملكية الارض وبنية المجتمع الجزائري. أن نتائج السياسة الفرنسية في ميدان الارض كانت كارثية على الملكية العربية وأدت الى افقار المجتمع الأصلي المسلم فوجد الملاكون الذين نزلت منهم أراضيهم أنفسهم أمام خيارات صعبة ، فكثير منهم تحولوا الى خماسين أو خدم لدى المستوطنين ، و وجدوا أنفسهم مشردين يهيمنون في الأرض بحثا عن ما يسد رمقهم وأجبر آخرون على الهجرة ، وكذلك تدهور الحالة المعيشية للسكان حيث أصبحوا فقراء مجردين من أراضيهم مبعدين الى المناطق الجبلية والوعرة، وأيضا نقص ملحوظ في الانتاج الحيواني بعد تقليص مساحة الرعي وانعدامها مع منع ولوج الغابات و غلاء سعر كراء المراعي ختم على هؤلاء العودة الى الحياة البدائية .

- تشويه بنية الاقتصاد الجزائري وإحاقها بالاقتصاد الفرنسي وذلك من خلال إستباحة زراعة الكروم والتجارب الزراعية لمباشرة توجيه الانتاج الزراعي خدمة لاقتصادها مشجعه هذه الزراعات ، فاتخذ من أراضي الجزائر حقلا للتجارب الزراعية المختلفة ومصدر لتموين مصانع فرنسا بالمواد الأولية الزراعية التجارية على حساب محاصيل غذائية كالحبوب سعيا وراء تحقيق الربح وفائدة دون مبالاة بالمجتمع الجزائري .

- إن الشركات للاحتياط الأهلي التي أنشئت أصلا لحماية المجتمع الريفي من الظروف الكارثية قد كانت وسيلة للإفقار والتحكم في المجتمع الأهلي .

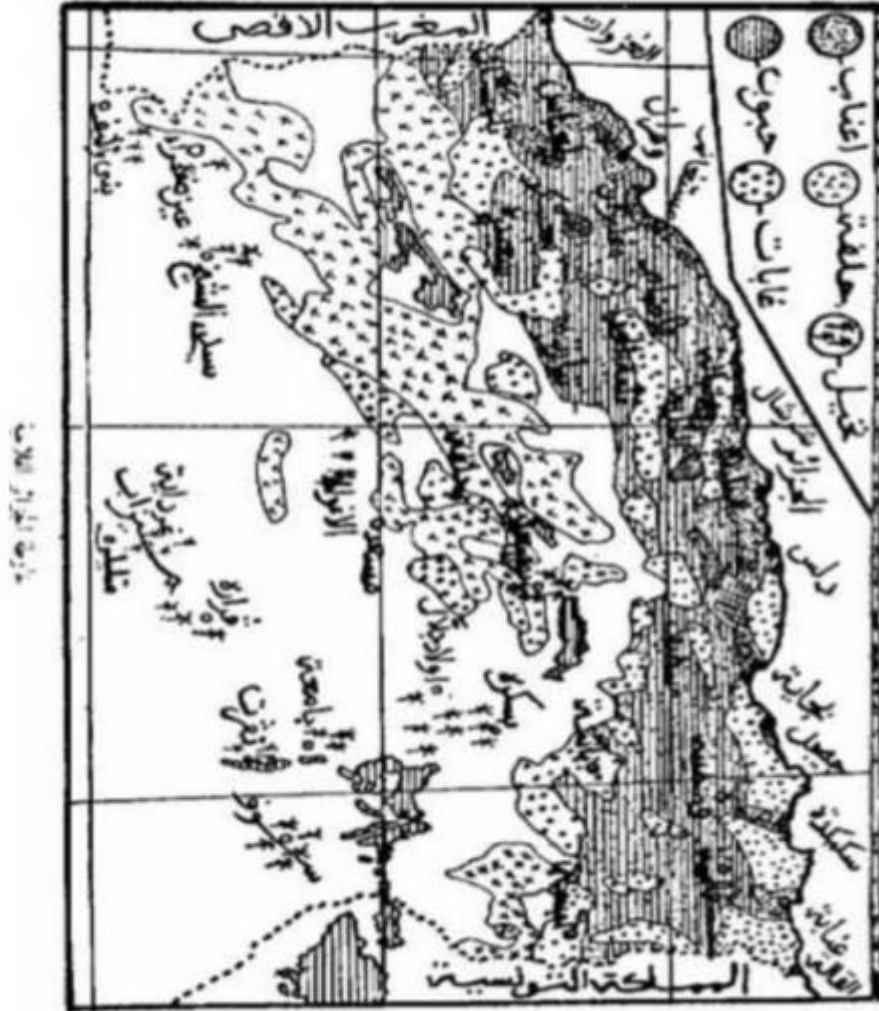
- من خلال توزيع الطرقات سعت فرنسا لتحويل المواد الأولية والمنتجات الزراعية صوب الوطن الأم وأيضا عملت على المزيد من المستوطنات ومد شبكات الطرق والمواصلات وتطويرها لخدمة الوجود الفرنسي .

- الاهتمام بالثروة المائية السطحية والجوفية والإسراف في استهلاكها واستغلالها في المشاريع الزراعية ضمانا للوجود الفرنسي في الجزائر ونهضة الكولون الاقتصادية الاجتماعي

الملاحق

الملحق 1:

(01) خريطة تمثل هم المحاصيل الزراعية في الجزائر خلال العهد العثماني



أحمد توفيق المدني ، جغرافية القطر الجزائري ، مرجع سابق، ص 56.

قائمة مراكز الاستيطان في إقليم ميلة

اسم المركز	رقم المركز
فرجيوة- هج مزالة-	<u>1</u>
الزواشد	<u>2</u>
رجاص لقرادة	<u>3</u>
زغاية	<u>4</u>
تبيرقنت	<u>5</u>
بني قشة	<u>6</u>
سيدي مروان	<u>7</u>
بوفوح	<u>8</u>
احمه راشدي- ريشليو-	<u>9</u>
شلفوم العيد - شاطو دازرومال-	<u>10</u>
عين الملوك	<u>11</u>
سيدي خليفة	<u>12</u>
واد سقان	<u>13</u>
بشيرة- اوهاسور-	<u>14</u>
حمالة	<u>15</u>
عين التين	<u>16</u>
تاجنانت - ساندونا-	<u>17</u>
تلاغة	<u>18</u>
بومالك	<u>19</u>
القرارم قوقة	<u>20</u>
عزاية	<u>21</u>
واد العثمانية	<u>22</u>
سليانة	<u>23</u>
قرافلوط	<u>24</u>
عيلة	<u>25</u>

حياة بودوية ، الملكية و المجتمع ... ، مرجع سابق ، ص 133.

الحمد لله وحده

هاتمه دبارة.

اجتمعنا تحت رياسة شيخنا الوشن بن زكري بن المسعود، نحن أعضاء جماعة دوار واد مريال اجتمعنا يوم 25 من شهر مارس سنة 1900 على حساب أمر سيدي الحاكم بلاد أوراس لينظروا في قضية البلاد التي هي في واد مريال وهي عينت من الدولة فلاج سيدي معنصر الذي سيكون حدثه سيدي الحاكم أوراس يطلب منا أن نسلموا إلى الفلاج المذكور عدد 1350 أقطار و 45 آر . بعد تأملنا في الأمر الذي عرض لنا سيدي الحاكم وجدنا فيه ظرارنا كثيرا لأن في دوارنا لم تكن فيه أراضي الحرث كثيرا. وعدد النفوس من سكان الدوار اكثر في التراب الذي عندنا والنصف من البلاد دوار مريال تمسكوا بها حكام الغيب. ونصف الباقي تريد الدولة تنزعه للفلاج ولا يبقى لنا شاي، ولكن نحن طابعين إلى الدولة وحكامها ، وحيث الدولة لها رغبة في الفلاج المذكور أننا سلمنا وأعطينا عددا 1350 هنتارات و 45 آر للفلاج الذي سيحدث في سيدي معنصر بشرط نطلب من سيدي الوالي العام ان يعطي لنا العواض أولا في فيظ اطلودي وهي بلاد الدومين الكائنة في واد مريال ،يعطي لنا عدة أراضي المعدة للحرث التي في الغيب الجبل دوارنا التي كانت أولا زمان بين بدنا ونزعت ودخلوها في رسم غابت بوغزالت ، نريد نخذوا العواض في بلاد الدمين الذي في فم الطوب. نطلب من الدولة أن تنتظر إلينا بالرضاء ولا نتركنا هاملين .والسلام من الجماعة الحاضرين للدبارة وهم: حموش عمار بن بلفاسم، فراداي معمر بن كاكة، سعيد احمد بن محمد، بوعاكر احمد بن عبد الله، قدوار محمد بن مبارك، زوزو يحيى بن محمد. وبهاذا عرفت سيانك العالية والسلام. ممن كتب عن اذنه ابنكم وخديم دولتكم الوشن بن زكري بن المسعود شيخ دوار واد مريال.

المرجع: عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر(1830-1900م)، ديوان

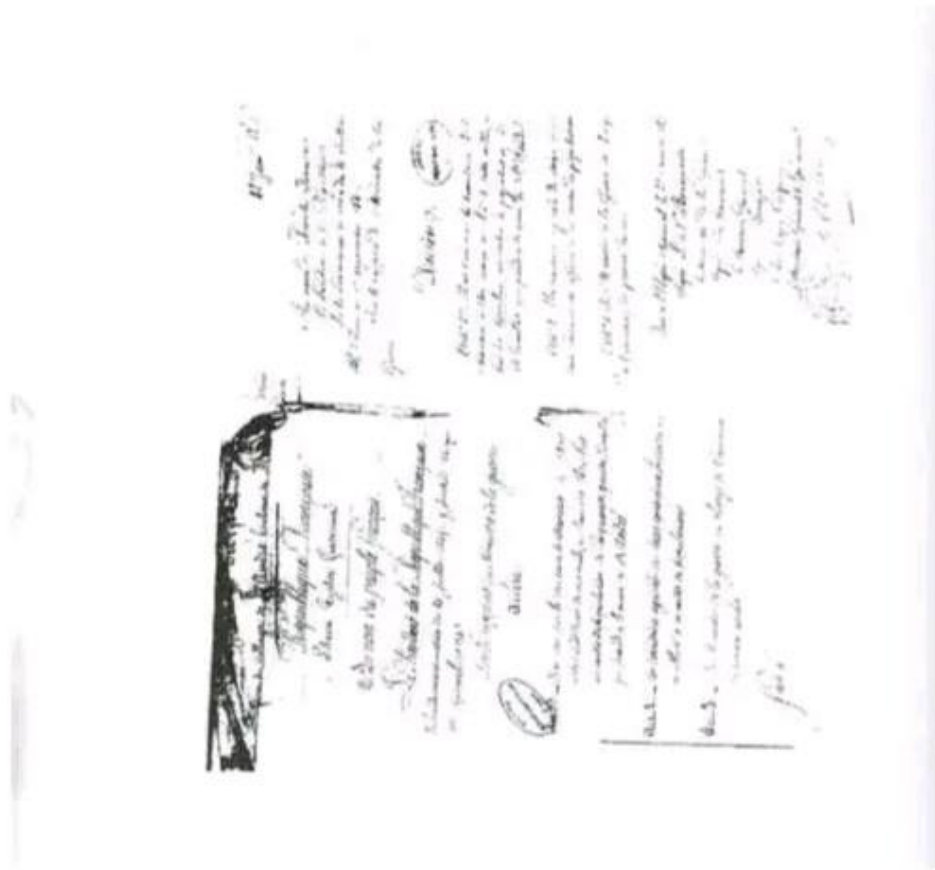
المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص 167 .

جدول تطور زراعة وإنتاج القمح الصلب

الكميات المنتجة(قنطار)	المساحة المزروعة(هكتار)	السنة
770.343	91.395	1872
766.916	100.301	1873
796.946	103.642	1874
1.181.253	168.646	1875
961.421	140.664	1876
631.557	108.718	1877
609.098	105.422	1878
659.095	107.066	1879
917.217	119.672	1880

عبد اللطيف اشنهو ، تكون التخلف ... مرجع سابق، ص 100 .

نموذج قرار إنشاء قرى استيطانية



المرجع: عدة بن داهية، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض...، ج1، مرجع سابق، ص63.

النص الكامل لقانون سيئاتوس كوئسيلت 22 أبريل 1863 م باللغة العربية

هذا قانون شرعي يتضمن تثبيت ملكية الاملاك التي

يستقر فيها اعراض البلاد الجزائرية *

من طرف سعادة نابوليمون امروور الفرانسواوين بنعمة الله والارادة العامية السلام
على كافة الحاضرين والمآلعي

اما بعد فد استحسننا القانون الشرعي الآي ذكره واعدناه إعاداً وذلك بمقتضى
الطوبليمري وبتاريخ ٢٣ أبريل سنة ١٨٦٣

* الفصل الأول *

ان الاراضي التي هي تصرف اعراض الصحراء والنمل من البلاد الجزائرية باقى تحت كان فد
صار ملكها مستغلاً لاهل الاعراض المذكورة إن لم ينقطع التصرف المذكور
منذ ابتداء استقرارهم فيها الى الآن وكان ذلك معروفاً بالتواتر فم ان المعاملات
والتقسيمات والتفويضات التي قد حرت في امر الاراضي بين الدولة واحل البلاد
الجزائرية تبقى مفررة ثابتة لا رجوع فيها *

* الفصل الثاني *

ان وكلاء الدولة المكلفين بتدبير الامور الآي ذكرها بشرعون فيها بلا توان أو لا

— 5 —

يحددون الاراضي التي للاعراس المصراة والنقل ثانياً بقسمون ارض كل عرض من الاعراس
 دوار النقل وغيرها من الاوطان الغاية للحرارة وبرزيمونها على الدواير التي يشغل
 عليها العرش المذكور بعد تعيين الاراضي التي يلزم بقاؤها على حالها من مسارج
 للانعام وغير ذلك ليكون منععتها مائة لاهل العرش المذكور ثالثاً بقسم الركلاء
 القطعة الخاصة بكل دوار ويُفردون افسانها لاهل الدوار والمخاصه ليستغلوا ملكها
 وذلك التقسيم يكون على حسب حفرتهم السابقة فيها وبالنظر الى عوايد الوطن
 فلتهم لا يفرمون في ذلك الا بعد تيمس إمكانية وموافقة التوت والحال رابعاً بتسيير
 توزيع الانعام على ترتيب معين وفي اوقات محددة اوامر سلطانية تصدر في
 ذلك

الفصل الثالث

سيصدر قانون من طرف ديوان مشورة الدولة يتعنى فيه كل ما يتعلق بالامور الآت
 ذكرها وهي أولاً كيفية العدل في تحديد ارض كل عرض ثانياً كيفية العدل في
 تقسيم ارض كل عرض بين الدواير التي يشغل عليها العرش المذكور وكيفية
 العدل حين يريد اهل الدوار نقل املاكهم الى غيرها وذكر شروط ذلك كنه ثالثاً
 كيفية العدل والشروط اللازمة في تقرير ملكية الانعام لاهل الدواير والمخاصها
 على حسب حفرتهم المتقدمة ونظراً الى عوايد الوطن وكيفية اصدار رسوم
 القليل لهم من دواوين الدولة

الفصل الرابع

ان المطالب الهزبية وانواع القوازم التي يجب دفعها على الاعراس المستعربين في
 تلك الاراضي لا تزال الدولة تغمصها كما تقدم إلا أن يصدر بحلال ذلك اوامر
 سلطانية في صورة قوانين من طرف مشورة الدولة

الفصل الخامس

ان حفرق الدولة في املاك النابلك وحفرق كل من كان مستغلاً بملك عقاره لا تغبر

- 7 -

لها وكذلك لا تعتبر في حال الأملاك التي تسمى الدومين العائلي وقد ذُكِرَتْ
أنواعها في الفصل الثاني من القانون الشرعي المؤرخ ١٩ جوان سنة ١٨٥١ كما لا تعتبر في
حال الأملاك الخاصة بالدولة ولا سيما فيما يتعلق بغابات الأشجار الكبيرة والصغيرة كما
هو مفترَض في القسم الرابع من الفصل الرابع من القانون المذكور.

الفصل السادس

قد يُفْعَس وأبطل القسم الثاني والقسم الثالث من الفصل الرابع عشر من القانون
الشرعي المؤرخ ١٩ جوان سنة ١٨٥١ المنصَحَن تَمَيَّت ملكية الأملاك التي في البلاد
الجزائرية لكن الأراضي التي يدهمها وكلاء الدولة بين أهل الدواير لا يجوز انتقالها
لغيرهم إلا منذ يوم صدور الرسوم المنصَحَن تفريرها لهم ملكا مستغلا.

الفصل السابع

لا تعتبر فيما سِوَى ذلك من الشروط المعينة في القانون الشرعي المؤرخ ١٩ جوان ١٨٥١
ولا سيما الشروط المختصة بشان التفتاب وجبر الدولة الناس على بيع أملاكهم
كلما تدموها إلى ذلك المصلحة العامة.

المرجع: صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية، المرجع السابق: ص ص 313 - 315 .

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

• اولاً: المصادر

1. أجرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 الى حرب التحرير 1954، ج2 ، تر: محمد حمداوي ، ابراهيم صحراوي، مر: عياش سليمان ، درا الامة الجزائرية ، 2003 .
2. بن العنتري محمد الصالح ،مجاعة قسنطينة تحقيق و تقديم رابح يونار ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، 1974 .
3. حمدان بن عثمان خوجة ، المرأة ، تقديم وتعريب محمد العربي الزبيري ، الشركة الوطنية للنشر و الطباعة .
4. الزهار الحاج أحمد الشريف ، مذكرات نقيب الأشراف 1754 – 1830 ، تحقيق احمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ط2 ، الجزائر 1980 .
5. حمدان بن عثمان خوجة ، المرأة ، تقديم و تعريب : محمد العربي الزبيري ، الشركة الوطنية للنشر و الطباعة .

المصادر باللغة الفرنسية :

1. Ageron Charles Robert , « Le Algériens musulmans et la France 1871- 1919 » presses universitaire de la France , PARIS,1968

ثانياً : المراجع

1. الاشراف مصطفى ، الجزائر: الامة والمجتمع ، ترجمة من الفرنسية : حنفي بن عيسى ، المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ، 1983 .
2. أبو النصر محمد عبد العظيم ، الاوقاف في بغداد في العصر العباسي الثاني ، ط1 غين

قائمة المصادر و المراجع

3. بقطاش خديجة ، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830 - 1871 ، د . ط ، الجزائر 1977 .
4. بن آسنهو عبد اللطيف ، تكون التخلف في الجزائر ، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسالية في الجزائر 1830 - 1962 ، تر: مجموعة من الأساتذة ، راجعة : عبد السلام شحاذة (ش . و . ن.ت) ، الجزائر 1979 .
5. بن داهاة عدة ، الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر، ج1 ، ط1 ، وزارة المجاهدين 2003 .
6. بن داهاة عدة ، الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر، ج2 ، ط1 ، وزارة المجاهدين 2003 .
7. بونور فريد ، المخططات الفرنسية اتجاه الجزائر 1830 - 1872 ، مؤسسة كوشكار للنشر و التوزيع ، (د ، ب) ، 2008.
8. بوضرساية بوعزة ، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830 - 1930 انعكاساتها على المغرب العربي ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2010 .
9. بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر من بداية و لغاية 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي بيروت ، 1997 .
10. بوعزيز يحيى ، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية للجزائر 1830-1954، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2014.
11. بوعزيز يحيى ، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية و الدولية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999.
12. بلاح بشير ، الجزائر المعاصر 1830-1962، ج1 ، دار المعرفة ، الجزائر ، (د.س) .
13. بالعربي خالد و آخرون ، الملكيات الزراعية و أثرها في المغرب الأوسط 160-962 هـ / 777 - 1554 م ، ط1، د . د . ن ، 2020.

قائمة المصادر و المراجع

14. برينار أندري وآخرون ، الجزائر بين الماضي و الحاضر ، ترجمة : رابح اسطمبولي و منصف عاشور ، ديوان المطبوعات الجامعية ، د.ط،الجزائر 1984.
15. جلال يحيى ، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1960 ، دار المعرفة ، ط1 ، مصر 1959 .
16. جغلول عبد القادر ، تاريخ الجزائر الحديثة ، دراسة سوسيوولوجية ، تر : فيصل عباس ، ط3 ، دار الحدائة بيروت ، 1983 .
17. خياطي مصطفى ، الاوبئة و المجاعات في الجزائر ، تر : حضرية يوسف ، منشورات ANEP ، الجزائر ، 2013 .
18. دودو أبو العيد، الجزائر في مؤلفات الراحلين الالمان 1830-1855، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1998.
19. الرزاقى عبد الرحمان،التجارة الجزائرية صادرات الجزائر في ما بين الحربين العالميتين ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، 1976.
20. الزبيري محمد العربي ،مذكرات أحمد باي و حمدان خوجة بوضربة ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر،1981.
21. الزبيري محمد العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج1 ، منشورات الاتحاد الكتاب ، ن.د.ط.د.م ، 1999.
22. الزبيري محمد العربي ،التجارة الخارجية للشرق الجزائري ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،1972،
23. زوزو عبد الحميد ، الدور السياسي للهجرة الى فرنسا بين الحربين 1914-1939 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 .
24. زوزو عبد الحميد ،الاوراس ابان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية الاقتصادية و الاجتماعية من 1937 -1939 ، ج1، دارة هومة ، الجزائر ، 2009 .

قائمة المصادر و المراجع

25. زوزو عبد الحميد ، محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية ج7، ديوان المطبوعات الجامعية ، د.ط ، الجزائر ، 2010.
26. زوزو عبد الحميد ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر 1830-1900 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007.
27. سعد الله أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1550، ج1، (د.ط)، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، 1998.
28. سعد الله ابو القاسم ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط3 ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ، 2009 .
29. سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية 1900-1930 ، ج2، دار الغرب الاسلامي ، ط4، لبنان ، 1992.
30. سعيدوني ناصر الدين ، النظام المالي في الجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830 ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، 1979.
31. سعيدوني ناصر الدين ، الشيخ المهدي بوعبدلي ، الجزائر في تاريخ العهد العثماني ، وزارة الثقافة و السياحة المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984 .
32. سعيدوني ناصر الدين ، ورقات جزائرية (دراسات في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)، دار الغرب الاسلامي ، ط1، بيروت، 2000 .
33. سعيدوني ناصر الدين ، الجزائر منطلقات و آفاق مقاربات لواقع الجزائر من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية ، عالم المعرفة ، ط2، الجزائر 2009 .
34. سعيدوني ناصر الدين، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان)أواخر العهد العثماني 1791-1830 ، (ط.خ) البصائر، الجزائر ، 2013.
35. سعيدوني ناصر الدين، تاريخ الجزائر في العهد العثماني و يليه ولايات المغرب العثمانية الجزائر و تونس طرابلس الغرب ، ط2، البصائر،

قائمة المصادر و المراجع

36. سعيدوني ناصر الدين ، دراسات في الملكية العقارية (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1986.
37. سعيدوني ناصر الدين، من التراث التاريخي و الجغرافي في المغرب الاسلامي تراجم المؤرخين و الرحالة و الجغرافيين ، البصائر ، الجزائر ، د.ت.
38. سيساوي أحمد ، البعد البايلكي المشاريع السياسية و الاستعمارية الفرنسية من فالي الى نابليون الثالث 1830 الى 1871 ، ط1، دار بهاء الدين للنشر و التوزيع.
39. سماتي محفوظ ، الامة الجزائرية نشأتها و تطورها ترجمة محمد الصغير بناني ، عبد العزيز بوشعيب ، منشورات دحلب ، د.ب ، 2007 .
40. الشيخ خمار أحمد ، تحفة الخليل في نبذة من تاريخ بسكرة ، النخيل ، 2005، 1918، مطبعة الفجر ، بسكرة .
41. شنتوف الطيب دراسات في تاريخ الجزائر خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر ، ترجمة أودانية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية .
42. عباد صالح ، الجزائر بين فرنسا و المستوطنين 1830 -1930 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، المطبعة الجهوية ، قسنطينة ، د.س .
43. عباس فرحات ، ليل الاستعمار ، نقله الى العربية ابو بكر رحال ، تصدير عبد العزيز بوتفليقة ، وزارة الثقافة ، الجزائر ، 2005.
44. عبيد مصطفى ، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر و الجزائر 1833-1870 ، دراسة في مشاريع و نشاط السانسيمونيين بمصر و تجرية توماس (اسماعيل) أوربان في الجزائر ، دار المعرفة الدولية و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013.
45. عدي الهواري ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي (1830 -1960)، تر جوزيف عبد الله ، دار الحداثة، بيروت ، 1983.
46. عمورة عمار ، الموجز في تاريخ الجزائر ، دار الريحانة، الجزائر ، 2002 .

قائمة المصادر و المراجع

47. عميروايحميدة و آخرون ، الآثار السياسية الاستعمارية في المجتمع الجزائري ، المركز الوطني للدراسات و البحوث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954، الجزائر ، 2007.
48. عميرواي أحميدة ، من الملتقيات التاريخية الجزائرية ، دار الهدى و الطباعة و النشر و التوزيع ، ط2 ، الجزائر ، 2007 .
49. عميروايحميدة ، زاوية سليم قاصري ، قاصري محمد السعيد ، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916 ، دار الهدى، 2009 .
50. العربي اسماعيل ، المقاومة الجزائرية تحت لواء الامير عبد القادر، طبع الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، ط2 ، الجزائر ، 1982.
51. العوامر ابراهيم محمد الساسي، الصروف في تاريخ الصحراء و سوف، تعليق الجيلاني بن ابراهيم العوامر ، ط2، الجزائر ، 2009 .
52. الغربي غالي ، العدوان الفرنسي على الجزائر ، طبعة خاصة ، لوزارة المجاهدين ، 2007 .
53. فارس محمد خير الدين ، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح الى الاحتلال الفرنسي ، ط1، مدرسة تاريخ شمال افريقيا، دمشق، 1929 .
54. فنديلينشلوفر، قسنطينة أيام أحمد باي 1832-1873، ترجمة و تقديم أبو العيد دودو ، سحب الطباعة الشعبية للجيش عن وزارة الثقافة ، الجزائر ، 2007 .
55. قنان جمال ، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830 ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ، 2010 .
56. قداش محفوظ ، جزائر الجزائريين 1830-1945 ، تر: محمد المعراجي ، منشورات AVEP ، د.ط.د.م.د .
57. محساس أحمد ، الحقائق الاستعمارية و المقاومة ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2007 .
58. مياسي ابراهيم ، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962 ، دار هومة ، (د.س) .
59. مياسي ابراهيم ، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي للجزائر ، 1881-1912 ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر، 1996.

قائمة المصادر و المراجع

60. مروش المنور ، دراسات من الجزائر في العهد العثماني عملة الاسعار و المداخيل ، ج1، دار القصة للنشر ، الجزائر ، 2009 .
61. مقالاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1854، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2014.
62. المدني أحمد توفيق، جغرافية القطر الجزائري، دار البصائر ، الجزائر ، 2008.
63. المدني أحمد توفيق ، هذه هي الجزائر، دار البصائر ، الجزائر ، 2009.
64. الميللي بن محمد الهلالي ، تاريخ الجزائر الحديث و القديم ،ج3،(د.ط.)، مكتبة النهضة الجزائرية ،(د.ت.ط).
65. هلايلي حنفي ، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، دار الهدى ،ط1،الجزائر، 2008 .
66. نجادى بوعلام ، الجلاون 1830-1962، منشورات ANEP ، الجزائر ، 2009 .
- المراجع باللغة الفرنسية :

1. Djilali Sari ,« la dépossession Des Fellahs (1830-1962) » . EnagEditions , Alger, 2010 .
2. KaadacheMahfoud ,« l'Algérie des algériens de la préhistoire à 1945 », Edif , Alger, 2000 .
3. Djilali Sari ,« l'Algérie permit et résistances (1830-1962) ». office des publications universitaire , Alger, 2002 .

❖ رسائل ومذكرات الماجستير والدكتوراه

1. أمل شلبي ، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954 - 1958 ، رساله ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، القسم التاريخ كلية الادب والعلوم الانسانية، جامعه العقيد الحاج الحسن، باتنة ، 2005 . 2006.

قائمة المصادر و المراجع

2. بومز عز الدين ، الضباط الفرنسيين الاداريين في اقليم الشرق الجزائري ، ارنيست مارسيه نموذجاً ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، تخصص وحضارات البحر الابيض المتوسط ، القسم التاريخ كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعه قسنطينة، 2007 2008 .
3. بوديرة حياة ، الملكية والمجتمع في منطقة فرجيوة خلال القرن 19 ، مذكرة مقدمه لنيل شهاده الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر تخصص الريف والبادية قسم التاريخ وعلم الاثار ، كليه العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعه قسنطينة، 2011 2012 .
4. بلقاسم ليلي ، تطبيق التشريعات العقارية على القبائل منطقة غليزان (الضفة اليسرى لولد الشلف وسهل مينا) فيما بين 1863 و 1900 ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر قسم التاريخ وعلوم الاثار، جامعه وهران 1 كلية العلوم الانسانية والاسلامية، 2018 .
5. حوحو رضا ، شبكية السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر واثارها في تدعيم سلطه الاستعمار 1830- 1914 ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ ، كليه العلوم الانسانية والعلوم الشرعية، جامعه قسنطينة، 2004, 2005 .
6. حيمر صالح ، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830 ، رساله مقدمة لنيل درجه الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر كليه العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية ، جامعه الحاج لخضر ، باتنة، 2013. 2014 .
7. رواحنة عبد الحكيم ، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870- 1930 ،شهاده الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر القسم التاريخ، جامعه باتنة ، السنه الجامعية 2013- 2014
8. رحموني عبد الجليل ، اهتمامات المجلة الافريقية ، بتاريخ الجزائر العثمانية 1520 1880 مذكره لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر قسم العلوم الانسانية ، جامع الجيلال الياس سيدي بلعباس كليه العلوم الانسانية والاجتماعية .

قائمة المصادر و المراجع

9. طبعه حوريه ، السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870 1954 ، اطروحة لنيل شهاده الدكتوراه في التاريخ المعاصر ، قسم العلوم الانسانية ، جامعة دارية ادرار ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والاسلامية ، 2020 .
10. عيسى يزيز ، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830 1914 مذكرو مقدمه لنيل شهاده الماجستير في التاريخ المعاصر كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر، 2009 2008 .

❖ المقالات والمجالات:

- (1) آجرون شارل روبير ، تنمية والاستيطان في الجزائر 1870-1930 ترجمة محمد الطاهر العمودي ، المصدر المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، العدد 2، 1999.
- (2) بن خلف الله الطاهر ، التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائري 1830-1962، الذاكره ، المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، العدد 2 ، ربيع 1995 .
- (3) بوحلوفة محمد الامين ، سفيان بشير ، انتهاكات الاستعمار الفرنسي ، للمؤسسات الوقفية في الجزائر ، قراءة تاريخية مجلة الاكاديمية ، مجلد 1 ، العدد واحد ، ديسمبر 2019 ، جامعه الجزائر ، جامعه الامير عبد القادر ، للعلوم الاسلاميه ، قسنطينة .
- (4) بن موسى بن حمادي ، مشكلة ملكية الارض في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19850 1900. المجلة التاريخية الجزائرية ، المجلد 6. العدد 1، 2022 جامعة ادرار ،الجزائر،
- (5) بن داهة عدة ، عدوانية التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر وخروجها عن القانون والاخلاق ، الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية ، العددان 5 6 جوان 2014 - 2015 ، جامعه معسكر

قائمة المصادر و المراجع

- (6) بورابة مريم ، النظام القانوني للأراضي الفلاحية في عهد الاحتلال الفرنسي للجزائر ، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد جوان 2018 ، ماجستير في الحقوق ، تخصص الدولة والمؤسسات العمومية .
- (7) بن فاطمه سامية ،حفظ الله بوبكر ، الهجرة الجزائرية الى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830 -1962 قراءة في الاسباب والدوافع ،مجلة العلوم الاجتماعية ،جامعه تبسة ،العدد 27 ، نوفمبر 2017 .
- (8) تابليتلي ،مصادرة أملاك أهلالزعاطشة وأولادحان ، بناحية قالمة 1850 -1853،ثقافه ،العدد 115. للفنون المطبعية ،الجزائر ،1997.
- (9) حجازي مصطفى ،نظام الخماسي في القطاع الوهراني ،(سيدي بلعباس نموذجا)مجله المواقف والبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ ،جامعه معسكر ،العدد 9. ديسمبر 2014
- (10) حوريه طبعه ،الزراعة الكولونيلالية وتأثيرها على الفلاحة الاهلية في الجزائر المستعمرة 1870-1900 م ، دوريه كان التاريخية السنة الثانية عشر ،العدد 46 ، . ديسمبر 2019
- (11) رفاف شهرزاد ،سياب خيره ،التشريعات العقارية الفرنسية اداة اخرى لسلب املاك الجزائريين 1830 -1873. مجله الاحياء ، المجلد 20 ، العدد 26 ، سبتمبر 2020 ، جامعه طاهر محمد ،بشار .
- (12) السليمانى احمد حسين ، نزع الملكية العقارية للجزائريين 1830 -1871. المصادر :المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ودوره اول نوفمبر 1954، العدد السادس ،مارس 2002 .
- (13) سعيد عقيل محمد ،السياسي الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1870 -1900 ، المؤتمر الوطني الثاني جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائريين الجريمة المكتملة والمساءلة المؤجلة ،قسم علوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة بسكرة ،16 و 17 نوفمبر 2011 .
- (14) شافو رضوان ،لمقدم عمر ،نظرة حول الانشطة الاقتصادية في الجزائر العثمانية ،مجله قيس للدراسات الانسانية والاجتماعية ،جامعه الشهيد لخضر ،الوادي ،1 جوان 2017 .

قائمة المصادر و المراجع

- (15) شويتام ازرقى ،سياس, الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1914 ، مجله التاريخ المتوسطي ، جامعه الجزائر ،2 ديسمبر 2020 .
- (16) العابدين زين ،الهجرة نحو فرنسا وانعكاساتها السياسية والاقتصادية والسوسيوثقافية على المجتمع الجزائري لقراءة واقع الهجرة في الفترة ما بين 1914 -1912. المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية ،جامعه قسنطينة ،العدد 13، ديسمبر 2017 .
- (17) عزوز فؤاد ،تشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870 - 1900 ،مدارات تاريخيه ،جامعه الامين دباغين ،سطيف ،عدد خاص ،افريل 2019 .
- (18) فكار عثمان، الاستيطان العمراني الفرنسي في الريف الجزائري ،مقاربه سوسيوولوجية ،مجلة جامعة دمشق ،جامعه سعد دحلب بالبليدة ،العدد 3 +4 ، 2013 .
- (19) قبايلي هوارى ،الأوضاع الاقتصادية في الجزائر عشيه اندلاع الثورة الجزائرية ،مجلة "المواقف " للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ ،جامعه معسكر ،العدد الاول .
- (20) قنون حياة ، الاستيطان الفرنسي ومصادره اراضي الجزائريين خلال القرن 19، جامعة سيدي بلعباس ،الحوار المتوسطي ، العدد 3.4 .
- (21) مساعد اسامه، صاحب منعم ،الايوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الغدرة الفرنسية 1830 -1962 ومحاولة البحث عن النفط قبل الاستقلال ،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ،جامعه بابل ،العدد 3 ، 2014 .
- (22) مشاهداني مؤيد ، محمود محمد ، سلوان رشيد رمضان ،اوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518 - 1830 مجله الدراسات التاريخية والحضارية ،جامعة تكرت ،العدد 16 ، نيسان 2013.
- (23) محمد صالح ،دور الوقف في الحركة الثقافية بالجزائر اواخر العهد العثماني وموقف الاحتلال الفرنسي منه ،مجلة العبر للدراسات التاريخية والاثرية ،مجلد 3،العدد 2 ،سبتمبر 2020 مركز الجامعي تيسمسيلت .

قائمة المصادر و المراجع

- (24) مبختوتة سهام ، زراعة الكروم و انتاج التمور في الجزائر 1870 1939، مجلة الموقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ ، ع11. جامعة معسكر ، 2016 .
- (25) هلايلي حنفي ، منطقة سيدي بلعباس ومكانتها في سياسة فرنسا الاستعمارية 1842 - 1954م ، المصادر المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، العدد 8 ، ماي 2003 .

الصفحات	المدن
61 ، 42 ، 39 ، 37 ، 36	الجزائر
126 ، 95 ، 94 ، 90 ، 63 ، 61، 60 ، 39 ، 37	قسنطينة
123 ، 95 ، 85 ، 84	سكيدة
123	باتنة
123 ، 94 ، 84 ، 35	بجاية
124 ، 85	قالمة
123 ، 42 ، 39 ، 34	عناية
، 37	معسكر
، 37	تلمسان
، 37	الصحراء
90، 89 ، 88 ، 84، 57،61،83 ، 42	وهران
43	البليدة
38	دمشق
96	باريس
96	ليون
92 ، 85 ، 57	مستغانم
85 ، 62	عين تيموشنت
65 ، 62	الشلف
123 ، 94 ، 63	سطيف
85	قالمة

فهرس البلدان

الصفحة	البلد
125 ، 88 ، 55، 54 ، 38 ، 28 ، 24 ، 18	الجزائر
39 ، 34	تونس
، 38	مصر
88 ، 70 ، 59 ، 38	فرنسا

فهرس الشخصيات و الاعلام

الصفحة	الشخصيات و الاعلام
33 ، 18	حمدان خوجة بن عثمان خوجة
، 55	كلوزال
55	فوجرو
، 55	فونلاند
، 42	دي فونتين
،44	أوليفي
44	عمر باشا
56	بارتوزين
57	الكونت ديرلون
75 ، 58	لاموريسيار
58	بيجو
61 ، 59	الامير عبد القادر
63	سونيرديبورقار
66	نابليون الثالث
69	فرحات عباس
70	وارني
77	فارني
89	لابسيت
89	وهانوتو
91	ليبيرت
92	بورلين

الفهرس:

الصفحة	المحتوى
2	القبس
3	شكر و تقدير
5-4	الاهداء
7-6	قائمة المختصرات
15-8	مقدمة
50-18	الفصل الأول :واقع الأراضي الزراعية قبل الاحتلال الفرنسي
18	المبحث الاول : ملكية الأراضي الزراعية أثناء العهد العثماني
20-18	المطلب 1: اراضي الملك
23-20	المطلب 2 : اراضي البايك
24-23	1. اراضي الموات
25-24	2. اراضي المخزن
29-25	3. اراضي الوقف او الحبوس
32-30	المطلب 3 : اراضي العرش
32	المبحث الثاني : الانتاج الزراعي في اواخر العهد العثماني
35-32	المطلب 1: الحبوب و الخضر و البقول
37-35	المطلب 2 : الغابات و الاشجار المثمرة
39-37	المطلب 3: الصادرات و الواردات للإنتاج الزراعي
40	المبحث الثالث : اساليب و طرق المتبعة في مجال الزراعة

42-40	المطلب 1: الطرق المتبعة في الزراعة
46-42	المطلب 2 : معوقات الزراعة و انعكاساتها على الفلاح الجزائري
48-46	المطلب 3: ممارسة السلطة العثمانية تجاه الارض
50-48	المطلب 4 : الثروة الحيوانية
101-53	الفصل الثاني : السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر 1830-1914
54	المبحث الاول : مصادرة اراضي الجزائريين و اراضي الاستيطان
67-54	المطلب 1 : المرحلة الاولى 1850-1830
58-54	1. مصادرة ممتلكات الحبوس و البايلك
61-58	2. مصادرة ملكية القبائل
61-60	3. الحراسة القضائية
67-62	المطلب 2 : المرحلة الثانية 1870-1851
63-62	1. تطوير مراكز الاستعمار على حساب الفلاحين
67-63	2. الشركات الرأسمالية
72-67	المطلب 3: المرحلة الثالثة 1914 -1871
69	1. التجريد الاكثر اثاره لفترة الاحتلال "الحراسة القضائية للأراضي "
70-69	2. تكاثر مراكز الاستيطان للاراضي التي تحت الحراسة القضائية
72-70	3. تجريد القوى الشعبية (الترسانة القانونية)
73	المبحث الثاني : عوامل تطور الزراعة الكولونيالية
82-73	المطلب 1 : التشريعات العقارية
74-73	1. مرسومي :الاول في 1 نوفمبر 1844 ، الثاني في 21

جويلية 1846

74	2. مرسوم 31 جويلية 1845
75-74	3. مرسوم 19 سبتمبر 1848
76-75	4. قانون 16 جوان 1851
77-76	5. القرار المشيخي سيناتوسكونسيلت 22 أفريل 1863
79-77	6. قانون وارني 26 جويلية 1873
79	7. قوانين الغابات
80-79	8. قانون 22 افريل 1887
82-80	9. قانون 16 افريل 1897
82	10. قانون 13 سبتمبر 1904
87-82	المطلب 2 : ادخال زراعة الكروم و المحاصيل الزراعية
92-88	المطلب 3 : المؤسسات الزراعية المتخصصة
89-88	1. التعليم الفلاحي
89	2. نصيب الفلاحين من التعليم الفلاحي
91-90	3. القروض الفلاحية
92-91	4. القرض الاهلي
93	المبحث الثالث : الوسائل المعتمدة في الزراعة الكولونيلية في الجزائر
94-93	المطلب 1 : الوسائل الزراعية
97-94	المطلب 2 : المواصلات
101-98	المطلب 3: السياسة المائية الفرنسية في الجزائر

105-	الفصل الثالث : انعكاساتخوصصة الاراضي الزراعية على الجزائريين
105	المبحث الاول : الانعكاسات الاقتصادية
108-105	المطلب 1: تأسيس الملكية الفردية
113-108	المطلب 2: توسيع زراعة الكروم على حساب زراعة الحبوب
116-113	المطلب 3: تراجع تربية الحيوانات
117	المبحث الثاني : الانعكاسات الاجتماعية
118-117	المطلب 1: الهجرة الى الخارج
119-118	المطلب 2: تفتت بنية القبائل
122-119	المطلب3: افقار المجتمع الجزائري
124-122	المطلب 4: تحويل الفلاحين من ملاك للأرض الى خماسين
125	المبحث الثالث : الانعكاسات الثقافية
126-125	المطلب 1: تراجع التعليم
129-126	المطلب2: تجهيل المجتمع الجزائري
133-131	الخاتمة
135-134	الملخص
144-136	الملاحق
157-146	قائمة المصادر و المراجع
158	فهرس المدن
159	فهرس البلدان
160	فهرس الشخصيات و الاعلام

المُلخَص

ملخص :

كانت الجزائر محط أنظار الكثير من الدول الأوروبية نظرا لموقعها الاستراتيجي و ثروتها الهائلة ، إلا أن فرنسا كانت أكبر الطامعين الاستغلال تلك المؤهلات وقد تحقق لها ذلك بداية من 1830 ، وبعد أن أصبحت الجزائر مستعمرة لها، عمل الساسة الفرنسيون منذ الوهلة الأولى بتركيز انظارهم على القطاع الزراعي التقليدي للشعب الجزائري، حيث شهدت الفترة (1830-1914) تغير جميع إمكانيات الجزائر الفلاحية لخدمة الاقتصاد الفرنسي، وهذا عن طريق سن ترسانة من المراسيم والقوانين الخاصة بمصادرة الأراضي و إقبال الفلاحين الأهالي بالضرائب، بغية التحكم والاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الخصبة. وبعد أن تم لها تلك اتجهت سياستها الزراعية إلى الاهتمام أكثر بالزراعات التجارية المربحة والتي من شأنها تدعيم الاقتصاد الفرنسي، على غرار الحمضيات والكروم والتبغ و القطن ، وهذا على حساب الزراعات المعاشية للأهالي الجزائريين، ونتيجة لتلك السياسة تبوأ المستوطنون مكانة مرموقة في المجتمع الجزائري واحتكروا ثرواته وتحكموا في إدارتهلحماية مصالحهم، على عكس الأهالي الذين تدهورت أوضاعهم الاقتصادية الاجتماعية بشكل مريب جراء سلبأرضهم التي كانت مصدر رزق لهم. فبعد أن كانوا ملاكا أصبحوا خماسين وخدام لدى الكولون بأبخس الأثمان ، و تعرضوا بذلك الفقر والبطالة و الأمراض الفتاكة و المجاعات التي أهلكت الكثير منهم .

Résumé :

L'Algérie était au centre des préoccupations de nombreux pays européens en raison de son emplacement stratégique et de son immense richesse, mais c'est la France qui aspirait le plus à exploiter ces qualifications, obtenue à partir de 1830 après la colonisation de l'Algérie. Les hommes politiques français ont concentré leur attention sur le secteur agricole traditionnel (1830–1914) exploiter toutes les possibilités nécessaires pour faire de la qualification du secteur agricole un outil au service de l'économie française, par la mise en place d'un arsenal de décrets et de lois en matière de confiscation des terres et de perception des impôts Contrôler et saisir le plus de terres fertiles possible, après quoi j'en ai appris plus sur les cultures commerciales plus lucratives qui renforceraient l'économie française, telles que le coton, le chrome et le tabac C'est au détriment du blé Considéré comme le premier produit en Algérie avant la colonisation, la situation sociale en Algérie a été marquée par un regain de vie parmi les colons européens, à la différence des personnes dont la situation sociale ne cessait de se dégrader du fait de l'expropriation de leurs terres, source de revenus.